العنوان : مجلة العرب
دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر
شارع الملك فيصل . هاتف : ٢٢٩١٥
الرياض : المملكة العربية السعودية

العرب

مجلة شهرية جامعة

صاحبها ورئيس تحريرها : حمد الجاسر

الاشتراك السنوي
١٨ ريالا للأفراد ، ٢٥ ريالا للهيئات
الرسمية والشركات عدا اجرة البريد
الإعلانات : يتفق بشأنها مع الإدارة
ثمن الجزء : ريالان عربيان

الجزء الثاني – السنة الخامسة – شعبان ١٣٩٠ – تشرين اول (اكتوبر) ١٩٧٠

من خصائص بعض المدن والقرى

في أمثالها ، وما يقال عنها

– ١ –

للموضع أثر في طباع ساكنه لحظه المتقدمون ، وأثبتت الحقائق العلمية صحته . فقد عرف – فيما عرف – ان طبيعة الارض لها تأثير كبير في سكانها ، وقد أشار الجاحظ في احد كتبه إلى ذلك ، فذكر أن من أقام بالبحرين مدة ربما طحاله وانتفخ بطنه ، وممن مشى في طرقات المدينة وجد رائحة عجيبة ، وان في البحرين تمراً من شرب من نبيذه وعليه ثوب أبيض صبغ عرقه ، وذكر أموراً من هذا القبيل [1] ، وأشار أيضاً إلى صفات خُلُقية ترتبط بسكان بغداد ومصر والرّيّ (طهران) ونيسابور [2] ، كما وصف أهل الحجاز بالفقه ، وأهل العراق بالدهاء ، وأهل الشام بالطاعة ، وينقل ياقوت الحموي ان من امثال العجم : بخل أهوازيّ ، وحماقة شيرازي ، وكثرة كلام رازيّ [3] .

ومما تجب ملاحظته أن هذا الباب دخله كثير من التقوّل ، الذي لا يقوم على أساس صحيح ، ذلك أن كل بلدين متجاورين يحصل بينهما من المنافسة ما يحمل أهل كل بلد على أن يضيف إلى البلد الآخر ما هو بريء منه ، كما نجد

(١) « البلدان » للجاحظ ص ٤٥٧ من مجلة كلية الآداب البغدادية .
(٢) المصدر السابق ص ٤٥٩ .
(٣) « معجم البلدان » مادة زنجان .

أمثلة ذلك فيما تتناقله المؤلفات عن أهل حمص وحماة في الشام ، ومثل ذلك كثير في مختلف الأقاليم ، ولهذا فإن الباحث يجب أن يفرق بين ما هو من اثر البيئة الطبيعية للموضع ، وبين ما هو من أثر التجاور والتنافس .

وفي كلمتنا هذه نود أن نقدم للقارىء معلومات قد تكون طريفة بالنسبة لمواضع في بلاد العرب ، ونحن نوردها لا على أساس أنها حقائق علمية يجب الأخذ بها ، وإنما لكونها في الغالب ذات صلة بالتراث الشعبي المتناقل بين الأجيال ، ولهذا نرى أن ينظر إليها نظرة مجردة من كل غاية لا تَمُتُّ إلى الحقيقة. وقد يكون في إيرادها ما يوضّح أمراً يحتاج الباحث إلى إيضاحه ، ونعول ــ أكثر ما نعول ــ على جمل أصبحت أمثالاً تتناقل، وأخرى أصبحت عند كثير من أهل العصر من الأمور المسلم بها، وقديماً ألف العلماء في خصائص البلدان مؤلفات لم يصل إلينا سوى جمل متناقلة موجزة ، وجل ما نقل إلينا خارج عن موضوعنا ، ولهذا فنحن بحاجة إلى تسجيل ما يتصل بالموضوع فيما يتعلق ببلادنا قديماً وحديثاً .

١ ــ أثيفية : قرية من قرى نجد لا تزال معروفة وهي قديمة جداً ، فقد ذكر المتقدمون انها بلاد آل جرير الشاعر ، وتدعى أيضاً (ذات الأثافي) ، وتقع في إقليم الوشم ، وهي مما لا شك فيه من بلاد بني تميم في القديم ، وتجاور هذه البلدة بلدة أخرى تتصل بها من حيث الموقع ، ومن حيث الاشتراك بين سكان القريتين في النسب ، وهي بلدة ثرمداء ، ومعروف ان ثرمداء كانت أقوى من هذه البلدة ، وان أمراء ثرمداء كانت لهم السيطرة على بلاد الوشم حتى منتصف القرن الثاني عشر الهجري حيث نجد في رسائل الشيخ محمد بن عبد الوهاب ــ رحمه الله ــ وهو في معرض التقريع لأهل شقراء وهي من أكبر مدن الوشم بانقيادهم لأمراء أهل ثرمداء من العناقر (واحدهم عنقري) من بني سعد بن زيد مناة بن تميم ، فيقول ما معناه : كنتم تدفعون الأخاوة للعنقري، حتى أعزّكم الله بقبول الدعوة المباركة. كان هؤلاء الأمراء يسيطرون على البلاد غير أن الشاعر حُميدان الشويعر الخالدي النسب أذكى في أهل أثيفية روح الحماسة والإقدام عندما التجأ اليهم ومدحهم بقوله :

زبَنتْ لاولاد العزاعيز دِيْرَهْ وهم لهم في عالي (تميم) فروع

(وقصته معروفة) ؛ فصمموا على الخروج عن طاعة العنقري-أمير ثرمداء - وفعلوا فعلة يعرفها أهل نجد ، فما كان من العنقري إلا أن عزم على إخضاع بلدة أثيفية بالقوة ، ولكن أهلها لم يكونوا غافلين ،فقد تهيأوا للأمر،وأعدوا له عدّته ، مما دحر العنقري وقومه وجعلهم أمام شجاعة خصومهم يختلقون سبباً يتعللون فيه عن عار الهزيمة ، فكان أن قالوا بأنأهل أثيفية قد ساعدتهم الجن ، والجن لا قبل لنا بحربهم ، ومن ثم نشأت خرافة (جنّ أثيفية) حتى أصبحت من الأمور المتعارفة في نجد ، وحتى قال شاعر الكويت عبد الله الفرج في إحدى قصائده :

متعوذين منهْ جنّ حرَيْمْلا أيضاً وجنّ أثيثيهْ العيّالَهْ

والواقع أن الأمر لا يعدو حزماً وتصميما وقوة أعقب كل ذلك نجاح ، ولكن الخرافة لا تزال قائمة ، بحيث ألصق بأهل هذه البلدة الكريمة ظلماً وعدواناً انهم يكرهون (البسملة) وان من فعل ذلك عندهم غطسوه في مجتمع المياه الراكدة المسمى عندهم (المغيريب) ، وما هذا سوى خرافة من الخرافات ، فالبلدتان - وإن كانتا في القديم على شيء من الخلاف - قد أصبحتا بفضل الله في عهدنا الحاضر متآلفتين متآخيتين ، تجمع بينهما قربى النسب وقربى الجوار ، وفوق ذلك اخوة الاسلام ، والحمد لله على نعمة الاستقرار .

وتقع أُثيفية بقرب الدرجة : ٢٨َ/٤٥° طولا و٨َ/٢٥° عرضاً تقريباً .

وتقع ثرمداء بقرب الدرجة ٣/٤ ٢٩َ / ٤٥° طولاً و ١/٢ ٦َ / ٢٥° عرضاً تقريباً .

وأثيثية هي أثيفية - أبدلت الفاء ثاءً ، لتقارب مخرجي الحرفين وهي لهجة قديمة .

أما المثل فيورد الآن مورد التندُّر ، ويدلُّ على قوة اهل هذه القرية وشجاعتهم .

٢ – الأجْفُر : من أمثال أهل العصر : (الدّين مَرَدّه الأجفر) ، وهذا المثل نشأ في عهد متأخر ، وذلك أن سكان الأجفر وهو من قبيلة شمّر بقوا محافظين على دينهم ومتمسكين به – بعد أن طرأت في نجد موجة من الضعف – من جراء كون كثير من أهل البادية من أهل الهجر رجعوا الى بدواتهم بخلاف أهل هذه البلدة التي تعتبر الآن من أهم مدن إقليم حايل، وهي من أقدم المناهل المعروفة في جزيرة العرب ، وتقع على طريق الحج البصري ، وقد أوفى صاحب كتاب « المناسك[1] » الحديث عنها ، وشهرتها تغني عن تحديدها ، ولا يزال سكانها على الطريقة القديمة ، من حب التمسك بطباعهم وعاداتهم العربية الإسلامية ، كغيرهم من أهل البلاد ، ويقع الأجفر بقرب الدرجة ٠٠َ/٤٠° طولاً و ½ ٢٩َ/٢٧° عرضاً .

٣ – ابنا شَمَام : في سلسة جبال العِرْض رأسان بارزان متجاوران من جبل واحـــد في الأصل يدعيان بابني شمام في الشعر القديم ، ويُحَرّف اسمها الآن فيقال (أذْني شمال) وكثيراً ما تحرف العامـــة الأسماء ، فهم يقولون في طرف جبل يقع في الطريق من الرياض إلى الخرج ، (ثنايا بلال) واسمه القديم : أسْنان بلالة ، ويسمون قَرَماء البلدة المعروفة (ضرماء) وهكذا .

وابنا شمام يضرب بهما المثل في الاقتران وطول الصحبة .

قال لبيد :

فَهَلْ حُدِّثْتَ عن أخَوَيْن داما على الأيام إلا ابني شمام[2]

(وابنا شمام يقعان بقرب الدرجة ٣٥/ ٤٤° طولا و ٠٠/ ٢٤° عرضاً)

٤ – أبو قُبَيْس: من أشهر جبال مكة، يشاهد من الحرم رأي العين، ويقع جبل الصفا في سفحه، وعن أبي قبيس أخبار تتناقلها الكتب، منها أنه يسمى الأمين قبل الإسلام ، لكون الحَجَر الأسود استودع فيه أيام الطوفان ،

---

(١) هو الحلقة التاسعة من منشورات « دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر »

(٢) « ديوانه » و « ثمار القلوب » : ٢٦٩

وغير ذالك مما أوضح بعضه ابن هشام في كتاب « التيجان » وياقوت في « معجم البلدان » والسهيلي في « الروض الأنف » وغيرهم .

وأبو قبيس من الجبال التيضربت العرب بها المثل في القدم، وفي الثّقل.. قال أبو الفتح البستي :

عَصَى السُّلطـان فابتدرت إليه جيوشٌ يقلعون أبا قُبيس [1]

وله في الأخبار القديمة ذكر كثير (أنظر كتاب « التيجان في أخبار ملوك حمير » المنسوب لابن هشام) .

٥ ــ أُحد : ورد فيه الحديث « أُحُدُ جبل يحبنـــا ونُحِبُّه » وهو من الجبال التي يمثل بها في الثقل ، قال القاضي أبو الحسن علي بن عبد العزيز [الجرجاني] من قصيدة :

وصِرْتُ في ثِقْلِ أُحْدٍ عنده ورآى في طلعتي رَأيَ أهل الرَّفْضِ في عُمَر

وجبل أحد أشهر جبال المدينة الكريمة يشاهد منها رأي عين في الجهة الشمالية ، وبقربه يقع مطار المدينة ، ويبعد عن المدينة بما يقارب ميلين ، وقد أوفى الكلام عنه السمهودي مؤرخ المدينة في « وفاء الوفاء » .

٦ ــ البحرين : يقصد بها في الكتب القديمة ما عرف باسم الأحساء ، أو بالمنطقة الشرقية حديثاً ، من حدود العراق إلى عُمَان ، وعرفت هذه البلاد بكثرة مياهها المتفجرة من العيون، والراسبة في بعض الجهات، مكوّنة بحيرات ومستنقعات فيكثر فيها البعوض المسبب لداء الحُمّى (الملاريا) فكان سكان هذا الإقليم يصابون بهذا الداء بدرجة تؤثر في ألوانهم تحيلها إلى الصفرة، وتولد في بطونهم تَضَخُّماً ، ومن هنا كان من خصائص هذه البلاد ــ على ما نقل الثعالبي عن الجاحظ ــ مَنْ أقام بالبحْرَين مُدّة ربا طحاله ، وانتفخ بطنه ،

(١) « ثمار القلوب » : ١٤٦ / ٢٥٠ / ٥٥٦

بلاد العرب في بعض مؤلفات علماء الأندلس والمغرب

- ٨ -

[العناوين من وضع المجلة]

ويتحدث الإدريسي عن الجزء السادس من الاقليم الثاني قائلا : (ففي هذا الجزء من قواعد البلاد المعلومة جرش وبيشة وتبالة وعكاظ ونجران وعلو يحصب وظفار ومأرب والشحر ، وسفل يحصب وشبام وحضرموت وصور وكلهات ومسقط وصحار والعصر (؟) وسفال ومنح (؟) وعُمَان ويثرون(؟) وحجر وخضرمة والقريتين ووجرة ورامة ومعدن النقرة وسلمية وبرقة واضح وحجر وتومان (؟) والجبل وجلفار .

وفي البحر الفارسي مما تضمنته حصته جزيرة أبرون(؟)وجزيرةحير (؟) وجزيرة كيش وجزيرة ابن كاوان والدردور وجبلا كُسَيْر وعُوَير .

وفيه من بلاد كرمان السرين (؟) وجبال مسكن .

ومنْ يسكن البحرين يعظُمْ طِحالهُ ويغبط بما في بطنه وهو جائع[١]

وقال ابن الفقيه: الناس يقولون: حُمّى خيبر ، وطواعين الشام، ودماميل الجزيرة ، وحرب الزنج ، وطحال البحرين[٢].

أما في عصرنا الحاضر ، فقد أصبحت بلاد البحرين المعروفة باسم الاحساء على درجة من النظافة ، وقامت الحكومة باتخاذ الوسائل للقضاء على ما يسبب الحمّى (الملاريا) فردمت المستنقعات وهيأت المياه النقية الصالحة للشرب وأوجدت المستشفيات حتى زال هذا الوباء – ولله الحمد – .

للبحث صلة

حمد الجاسر

---

(١) « نزهة المشتاق »

(١) « الحيوان » للجاحظ ٤ - ١٣٩ « قوت القلوب » : ٣٥٢

(٢) « مختصر البلدان » ١١٨

بلاد العرب في بعض مؤلفات علماء الأندلس والمغرب

- ٨ -

[العناوين من وضع المجلة]

ويتحدث الإدريسي عن الجزء السادس من الاقليم الثاني قائلاً : (ففي هذا الجزء من قواعد البلاد المعلومة جرش وبيشة وتبالة وعكاظ ونجران وعلو يحصب وظفار ومأرب والشحر ، وسفل يحصب وشبام وحضرموت وصور وكلهات ومسقط وصحار والعصر (؟) وسفال ومنح (؟) وعُمَان ويثرون(؟) وحجر وخضرمة والقريتين ووجرة ورامة ومعدن النقرة وسلمية وبرقة واضح وحجر وتومان (؟) والجبل وجلفار .

وفي البحر الفارسي مما تضمنته حصته جزيرة أبرون(؟)وجزيرةحير (؟) وجزيرة كيش وجزيرة ابن كاوان والدردور وجبلا كُسَيْر وعُوَيْر .

وفيه من بلاد كرمان السرين (؟) وجبال مسكن .

ومنْ يسكن البحرين يعظُمْ طِحالُهُ ويغبط بما في بطنه وهو جائع[١]

وقال ابن الفقيه : الناس يقولون : حُمَّى خيبر ، وطواعين الشام ، ودماميل الجزيرة ، وحرب الزنج ، وطحال البحرين[٢] .

أما في عصرنا الحاضر ، فقد أصبحت بلاد البحرين المعروفة باسم الاحساء على درجة من النظافة ، وقامت الحكومة باتخاذ الوسائل للقضاء على ما يسبب الحمّى (الملاريا) فردمت المستنقعات وهيأت المياه النقية الصالحة للشرب وأوجدت المستشفيات حتى زال هذا الوباء — ولله الحمد — .

للبحث صلة

حمد الجاسر

---

(١) « نزهة المشتاق »

(١) « الحيوان » للجاحظ ٤ - ١٣٩ « قوت القلوب » : ٣٥٢

(٢) « مختصر البلدان » ١١٨

وهذه البلاد كلها قواعد وبلاد يعمرها طوائف وأمم نذكرهم الآن بحول الله فنقول :

جرش وخيوان ونجران :

(ان مدينة جُرَش ومدينة خَيوان ومدينة نَجران كلها بلاد متقاربة في المقدار والعمارة ، وبها تدبغ الجلود اليمنية التي لا يبلغها شيء في الجودة ، كما سبق ذكره ، ولها مزارع وضياع ومكاسب وتجارات ، يتقلبون فيها ويتعيشون منها ، وبين جُرش وخيوان اربع مراحل ، وبين خيوان ونجران ست مراحل ، وكذلك من جرش إلى نجران مثل ذلك .

تبالة :

(وأما تبالة فإنها من مخاليف مكة وبينهما أربع مراحل ومدينة تبالة صغيرة ، وبها عيون متدفقة ومزارع ونخل، وهي في أسفل أكمة من تراب ولما وليها إلى الحجاج بن يوسف من قبل عبد الملك بن مروان سار اليها فلما بلغ إليها لم يرها فسأل عنها فقيل له : إنها في أسفل هذه الاكمة التي بين يديك .

فقال : إن بلدة تسترها أكمة لخليق أن يقال فيها: أهون بها!! ثم انصرف عنها فصار ذلك مثلاً يقال : (أهون من تبالة على الحجاج).

ومن تبالة إلى بيشة خمسون ميلا وكذلك من بيشة إلى جرش أربع مراحل ومن تبالة إلى سوق عكاظ ثلاث مراحل .

سوق عكاظ :

وسوق عكاظ قرية كالمدينة جامعة لها مزارع ونخل ومياه كثيرة ، ولها سوق [يقام] يوماً في الجمعة ، وذلك يوم الاحد يقصد اليها في ذلك اليوم بأنواع التجارات ، المحوج اليها أهل تلك الناحية ، فإذا أمسى المساء انصرف كل أحد إلى موضعه ومكانه ، ومن سوق عكاظ إلى مدينة نجران خمس مراحل .

ظفار :

وظفار هي قصبة يحصب وكانت ظفار فيما سلف من البلاد الكبار الشهيرة وكان فيها قصر ريدان المشهور وبه كانت تنزل ملوك اليمن وهي الآن اكثرها خراب قد تهدم بناؤها، وقلّ ساكنها ، لكن بها في هذا الوقت بقايا من أهلها ساكنون فيها ، ولهم فضول أموال وبضائع ، ولهم مزارع قليـــلة ونخل فيه كفاية لأهله . ومن مدينة – يحصب التى اسمها ظفار – إلى ذمار ستة وثلاثون ميلاً وكذلك من ذمار إلى صنعاء أربعون ميلاً، ومن صنعاء إلى علو يحصب إلى الثجة ستة وثلاثون ميلاً، ومن الثجة إلى الجند سبعة وعشرون ميلاً .

الجند :

والجند حصن عامر ، وبه قوم من خولان ، وبه آبار ماءٍ وهو على تلٍّ كبير ومن الجند إلى صنعاء مئة وأربعون ميلاً ومن صنعاء إلى حصن علق (؟) أربعة عشر ميلاً .

حصن علق ؟ :

وهو حصن حصين وبه حلة من العرب القديمة وبه مياه جارية وقليل نخيلات ومنه إلى حصن سفل يحصب ستة عشر ميلاً وبه نخل ومياه جارية من عيون عـذبة .

مأرب :

ومن ظفار إلى قرية مأرب ثلاث مراحل وهذه القرية كانت في القديم مدينة كبيرة، عامرة بالخلق مشهورة في بلاد العرب، وبها قصر سليمان بن داود ويسمى هذا القصر صِرْوَاح ولم يبق منه الآن إلا طلل دارس ، وأثر غابر ، وبمأرب قصر القشيب وهو قصر بلقيس زوج سليمان ، وبها كان السد المسمى بالعرم ، وهذا السد ذكره مشهور، وخبره معلوم في جميع الأمم، وذلك أن هذه المدينة المسماة مأرب كان أكثر أهلها من قبائل العرب الحِمْيَرِيّة وكان لهم من التيهِ

- ١٧ -

٢٤٠ — يَا الله لا شَرَقْ ولا غَرَقْ .

هذا دعاء أصله في طلب السيل ، يَقولون : اللهم ارزقنا سيلاً كثيراً ، ولكن لا يكون بحيث يغرق البلاد ، أو يشرق به الزرع ، فيفسده لكثرته.

ثم ضُرب للقصد في الأمور ، وطلب الوسط من الأشياء .

والعجب والكبر على سائر الأمم ما قد شاع ذكره، وكانوا مع ذلك يكفرون بأنعم الله سبحانه ، وكان لهم في هذه المدينة في مَجْرى الماء سدّ عظيم البِناء وثيق الصنعة، قد أمنوا من خلله، وكان الماء يرتدع خلفه نحواً منعشرين قامة وكان الماء محصورا من جوانبه قد أتقنوه وأوثقوا صناعته وكانت مساكنهم عليه ، وكان لكل قبيلة شرب معلوم ينصب إليهم فيسقون منه ، ويصرفونه في مزارعهم بقسمة عدل ، وكان السد يعلو هذه المدينة كالجبل المنيف فلما أراد الله انقطاع دولتهم ، وتشتت جماعتهم ، وانصرام أيامهم ، أرسل إليهم السيل الكثير ، فجاءهم وهم نائمون فوقع السد ومرّ بالمدينة وما جاورها من القرى والبهائم والأمم والبناءات،وقتل الكـُلّ بالكلّ،وفرّقهم شَـذَرَمَذَر ، وتفرقت العرب وتبلبلت الألسن وساروا في المشارق والمغـارب ، وبقي من المدينة آثار تراجع اليها قوم من حضرموت فعمروها إلى الآن ومن مأرب إلى شبام من بلاد حضرموت أربع مراحل) [١]. **(للبحث صلة)**

---

(١) « نزهة المشتاق » — مخطوط .

- ١٧ -

٢٤٠ – يَا الله لا شَرَقْ ولا غَرَقْ .

هذا دعاء أصله في طلب السيل ، يَقولون : اللهم ارزقنا سيلاً كثيراً ، ولكن لا يكون بحيث يغرق البلاد ، أو يشرق به الزرع ، فيفسده لكثرته.

ثم ضُرب للقصد في الأمور ، وطلب الوسط من الأشياء .

والعجب والكبر على سائر الأمم ما قد شاع ذكره ، وكانوا مع ذلك يكفرون بأنعم الله سبحانه ، وكان لهم في هذه المدينة في مَجْرى الماء سدّ عظيم البناء وثيق الصنعة ، قد أمنوا من خلله ، وكان الماء يرتدع خلفه نحواً من عشرين قامة وكان الماء محصورا من جوانبه قد أتقنوه وأوثقوا صناعته وكانت مساكنهم عليه ، وكان لكل قبيلة شرب معلوم ينصب إليهم فيسقون منه ، ويصرفونه في مزارعهم بقسمة عدل ، وكان السد يعلو هذه المدينة كالجبل المنيف فلما أراد الله انقطاع دولتهم ، وتشتت جماعتهم ، وانصرام أيامهم ، أرسل إليهم السيل الكثير ، فجاءهم وهم نائمون فوقع السد ومرّ بالمدينة وما جاورها من القرى والبهائم والأمم والبناءات ، وقتل الكُلُّ بالكلّ ، وفرّقهم شَذَرَمَذَرَ ، وتفرقت العرب وتبلبلت الألسن وساروا في المشارق والمغارب ، وبقي من المدينة آثار تراجع اليها قوم من حضرموت فعمروها إلى الآن ومن مأرب إلى شبام من بلاد حضرموت أربع مراحل) [١].   (للبحث صلة)

(١) « نزهة المشتاق » – مخطوط .

أصله قديم ، فمن الأمثال العربية القديمة لمن يضرّ كل ما يأتي منه: ما هو إلا شَرق ، أو غَرَق [1] .

وقد صنف السبّحي كتاباً أسماه : « كتاب الغرق والشرق » فيمن مات غرقاً أو شرقاً [2] .

وفي معناه من الشعر [3] :

أمطر عليّ سحاب جودك مَرّةً   وانظر إليّ بِرحمة لا أغرقُ

٢٤١ – يا حافر البِيئْر لا تِقَعره .

وبعضهم يزيد فيه « كم حافر طاح بما حفر » . وقولهم : لا تقعره ، أي: لا تجعله ذا قعر بعيد ، والسبب في ذلك انه كم حافر لبئر عميقة القعر ، وقع فيما حفره ، فلو كان جعلها قريبة القعر لما ناله كل ذلك الضرر .

يضرب في النهي عن تدبير المكائد للناس ، وأنه إنما يحيق المكر السّيء بأهله .

أصله مثل عربي قديم لفظه : من حفر مُغوّاة وقع فيها [4] والمغواة : بئر أو حفرة تحفر للذيب ليسقط فيها ، فيصاد .

ويروى : من حفر مهواة وقع فيها [5] .

وقد تطور نطق هذا المثل بعد ذلك عند العرب والمولدين حتى روي بألفاظ وصيغ كثيرة منها : –

---

(١) خاص الخاص ص ١٦ ومجمع الأمثال ج ٢ ص ٢٤٨ والمستقصى ج ٢ ص ٣٣٤ وقال في الشرق : الغصص والغرق : دخول الماء في سميّ الأنف حتى تمتلىء منافذه .

(٢) وفيات الاعيان ج ٤ ص ١٢ والوافي بالوفيات ج ٤ ص ٨ .

(٣) فاكهة الخلفاء ص ١١٥ .

(٤) جمهرة الامثال ص ١٩٥ ومحاضرات الراغب ج ١ ص ١٤٠ والمستقصى ج ٢ ص٣٥٤ وفرائد الخرائد ق ٩١ – ا ومجمع الأمثال ج٢ ص ٢٥٣ والعقد الفريد ج٣ ص٦٥(التجارية).

(٥) شرح الحماسة للمرزوقي ص ١٠٧٧ .

من حفر لأخيه جُبّاً ، وقع فيه منكباً [1] و: من حفر قليباً وقع فيه[2] و : من حفر بئراً لأخيه ، وقع فيه [3] و : من حفر بئراً وقع فيها [4] . و : من حفر لأخيه قليباً أوقعه الله فيها قريباً [5] و : من حفر لأخيه المؤمن قليباً ، أوقعه الله فيه قريباً [6] . و : من حفر بئراً للمكر وقع فيها [7] . و : من حفر لأخيه حفرة وقع فيها [8] . و : من حفر لأخيه بئراً وقع فيها [9] . و : من حفر حفرة هوى فيها [10] . و : من حفر لأخيه بئراً سقط فيها [11] . ويروى من كلام علي (ض) : من حفر بئراً وقع فيها[11].

كما ورد في الشعر من ذلك [12] .

يا حافر الحفرة ، أقصِرْ ، فكَمْ   من حافر يصُرع في حفرته

وقال آخر [13] :

ولا تَحْتَفر بئراً تريد بها أخاً   فإنك فيها دونه سوف تُصرع

وقال غيره [14] :

كم ماكرٍ حاق به مكره   وواقعٍ في بعض ما يحفر

---

(١) أساس الاقتباس ص ٢٨ والمستقصى ج ٢ ص ٣٥٤ وكشف الخفاء ج ٢ ص ٢٤٥ وتفسير النسفي ج ٣ ص ٣٤٤ .

(٢) الكامل لابن الأثير ج ٨ ص ٩٧ وهو في أسنى المطالب ص ٢١٢ بزيادة (لأخيه)

(٣) التمثيل والمحاضرة ق ٥٦ - ب كذا في النسخة المخطوطة ، وفي المطبوعة (ص ١٧) « من حفر بئرا لغيره سقط فيها » .

(٤) زهر الأداب ص ١٠٦٣ والخلاة ص ٨٧ وخاص الخاص ص ١٩

(٥) تمييز الطيب من الخبيث ص ٢٠٣ . وكشف الخفاء ج ٢ ص ٢٤٥ .

(٦) الكنز المدفون ص ٢٤٦ (الحلبي) .

(٧) الكنز المدفون ص ٣٣٣ (الحلبي) ،

(٨) جمع الجواهر ص ١٧ (الحلبي) .

(٩) المستطرف ج ١ ص ٩٧ (بولاق) .

(١٠) المحاسن والمساوىء ص ٥٣٢ .

(١١) حياة الحيوان ج٢ ص ١٠٤ منسوباً لجعفر الصادق .

(١٢) جليس الاخيار ص ٢١٧.

(١٣) جليس الأخيار ص ١٣٨ .

(١٤) يتيمة الدهر ج ٤ ص ٨٥ . والكشكول ص ١٥٨ .

وقال شاعر آخر (١) :

ومن يحتَفر بئراً ليوقع غـيره   سيُوقَع في البئر الذي هو حافر

وقال آخر (٣) :

لا تحفرنّ لصاحبٍ لكَ حُفرةً   فلرُبّ حافر حفرةٍ هـو يُصْرَعُ

وأنشد ابن شمس الخلافة (٤) :

ومن يحتفر في الشرّ بئراً لغيره   يَبتْ وهو فيها لا محـالة واقـع

و (٥) :

قـل للذي يحفر بئر الرّدى   هَيّىءْ لرجليـكَ مراقيهـا

وأنشد ابن جرير (٦) :

أحفرتمُ لأخيكمُ فوقعتمُ   في قعر مظلمة أخوها المِعْوَرُ

وانشد الراغب (٧) :

وكم من حافرٍ لأخيه ليلاً   تَرَدّى في حفيرتـه نهـارا

وقال شهاب الدين الخفاجي (٨) :

ومَنْ لأخيـه يحفر قعر بئرٍ   تراه فيـه من بعـد الحبـال

وقال أيضاً (٩) :

سترى كل حـافر لأخيـه   حفرة واقعـاً بها عن قريب

---

(١) كشف الخفاء ج ٢ ص ٢٤٥ .

(٢) دستور معالم الحكم ص ٢٧

(٣) فوائد الخرائد ق ٨٧/ب .

(٤) الآداب ص ١٤٠ .

(٥) المصدر نفسه .

(٦) تاريخ ابن جرير ج ٥ ص ١٩٣ .

(٧) محاضرات الأدباء ج ١ ص ١٤٠ .

(٨) ديوانه ق ١١٧ / ١ .

(٩) ديوانه ق ١١٧ / ب .

وقال آخر [١] :

من يحتفر حفرة يوماً يصير لها فإن حفرْتَ فوسّعْ حين تحتفر

وقال غيره [٢] :

ودع السؤال عن الأمور وبحثها فلرُبَّ حافرِ حفرةٍ هو يُصْرَعُ

وقال غيره [٣] :

فلا تحفرن بئراً تريد بها أخاً فإنّك فيها أنت من دونه تَقَعْ
كذاك الذي يبغي على الناس ظالماً تُصِبْهُ على رغمٍ عواقب ما صنع

وقال مروان بن أبي الجنوب – وهو شاعر نجدي قديم – يهجو محمد بن عبد الملك بن الزيات بعد أن ألقي في التنور الذي كان يعذب به الناس [٤] :

وقيل ليَ :الزيّاتُ لاقى حِمامهُ فقلتُ : أتاني الله بالفتح والنصرِ
لقد حفر الزياتُ بالغدر حفرة فألقِيَ فيها بالخيانة والغدر

وذكر ابن قتيبة أن بعض الحمقى مرّ بامرأة قاعدة على قبر وهي تبكي ، فرقَّ لها وقال : مَنْ هذا الميت ؟ قالت زوجي ؛ قال : فما كان عمله ؟ قالت : كان يحفر القبور . قال : ابعده الله ، أما علم أن من حفر حفرة وقع فيها [٥] ؟

وذكرها أبو حيان التوحيدي بوجه آخر قال : اجتاز جحا بامرأة تندب زوجها ، فقال لها : ما كانت صنعة زوجكِ ؟ قالت : كان حفار القبور ، قال : أفلم يعلم أن من حفر لأخيه حفرة فسوف يقع فيها [٦] ؟

---

(١) أخبار الاول للإسحاقي ص ١٢٦ .
(٢) عين الأدب والسياسة ص ٢٣٩ .
(٣) نفح الطيب ج ٧ ص ٣٥١ .
(٤) المحاسن والمساوىء ص ٢٣٩ .
(٥) عيون الأخيار ج ٢ ص ٥١
(٦) البصائر والذخائر ج ٢ - ١ ص ١١٥ (دمشق) .

ونقل الحصري أن الخليفة المتوكل لما نكب محمد بن عبد الملك الزيات وألقاه في التنور الذي كان يعذب به الناس طلع عليه عبادة ... فقال له : أردت أن تخبز في هذا التنور فخُبِزْتَ فيه ، فضحك المتوكل .فقال عبادة: هذا – يا أمير المؤمنين – مثل رجل كان حفاراً للقبور مات ، فمرّت به واحدة من أصحابنا فقالت : أما علمت أنه من حفر لأخيه حفرة يسقط فيها (١) ؟

٢٤٢ – يأخذ مْنَ الحافي نْعالْ :

يضرب للماهر في استخلاص الحق . وهذا من باب المبالغة ، إذ الحافي الذي لا نعل معه كيف تؤخذ منه ؟ وهذا كما يقول العراقيون : من الحافي نعل ، ومن الأقرع شعر (٢) ويقول المصريون : خذ من الحافي نعله (٣) .

٢٤٣ – يَاعِي سَنَة كِسْرهْ .

ياعي : يعي ، من الوعي والإدراك. وكسره : محرفة عن كسرى : ملك الفرس . يضرب للشيء القديم . وقد يضرب للشخص المعمر . يريدون – مبالغة – أنه أدرك حكم الأكاسرة في فارس وقد سبق في هذا المعنى قولهم : ياعي سنة نوح (٤) .

وهذا المعنى ورد في الشعر. قال أبو دُلامة يصف فرسه (٥) :

وكانت قارحاً أيام كِسْرى ... وتذكُرُ تُبّعاً عند الفِصال

وقال آخر (٦) :

بِرْذَوْنُ عُمْرانٍ أبي عَبّاد ... يذكر كِسْرى وَزَمان عاد

(١) جمع الجواهر ص ١٨ (الحلبي) .
(٢) أمثال وأقوال بغدادية ص ٤٨ .
(٣) الأمثال العامية ص ٢١١ .
(٤) القسم الاول ص ٣٦١ .
(٥) محاضرات الراغب ج ٢ ص ٣٦١ .
(٦) المصدر نفسه .

وقال أبو نواس في وصف خمر (١) :

فقال: عروسٌ كان كسرى ربيبها معتّقة مِن دونها الباب والسّتْرُ

وقال الحاجري (٢) :

والراح من عهــد كسرى تجرى بكفّ مُــدير

ولابن الحجاج الماجن (٣) :

قوما اسقياني قهوةً رُوميّةً من عهد كسرى دَنّها لم يُمْسَسِ

٢٤٤ ـ يمُوت الحمَارْ وَلا يمُوتِ ضرَاطِهْ .

يضرب للشيء يذهب النافع منه ويبقى الضار . كما يضرب لمن لا تنتهي عقابيل أذاه . أصله مثل عربي قديمَ لفظه : أوْدَى العيرُ إلا ضَرْطه(٤) .. فأدوى : هلك . قال العسكري : يضرب للشيء يذهب إلاّ أخَسّه . وقال الزمخشري . يضرب لفساد الشيء حتى لا يبقى منـــه إلاّ ما لا ينتفع منه .

٢٤٥ – يَوْمْ كِلّ شيّ يحَكِي .

أي عندما كان كل شيء من الحيوانات يتكلم .

وذلك ان من خرافات عوامهم ان كل الحيوانات والطيور في قديم الزمان كانت تتكلم كما يتكلم الإنسان . إلا أنها استعجمت بعد ذلك ، وبقي الإنسان وحده القادر على الكلام .

---

(١) ديوانه ص ١٠٠ والمثل السائر ص ٨٩ .

(٢) ديوانه ص ١٥

(٣) محاضرات الراغب ج١ ص ٣٢٨ .

(٤) جمهرة الامثال ص ١٣ والمستقصى ج ١ ص ٤٢٨ ومجمع الامثـــال ج ٢ ص ٣٥٦ والتمثيل والمحاضرة ص ٣٤٣ .

وهذا زعم قديم للعرب . قال الجاحظ : كانت العرب تقول : كان ذلك إذ كل شيء ينطق [1] .

هذا والخاصّة من العامة في نجد يضربون المثل لاستبعاد وقوع الشيء ، كما يستبعد نطق الحيوانات في القديم ، أما العامة فإنها تقول ذلك على سبيل التقرير والتصديق ، وكانوا يفتتحون به حكاياتهم وأمثالهم التي اخترعوها على ألسنة الطيور والبهائم .

ونحب أن ننقل هنا كلاماً للقاضي أبي الحسن عبد العزيز الجرجاني نقله عنه الثعالبي . قال : أما قولهم : أيام كانت الحجارة رطبة ، وإذْ كل شيء ينطق. فهما من الأمور التي يتداولها جهلة الأمم ، وهو الظاهر بين أغفال العرب والعامة . هذا وأميّة ابن أبي الصلت ، وهو من حكماء العرب ، والمتخصصين فيها بالرواية يقول :

وإذْ هم لا لَبُوسَ لَهم عُراة ... وإذْ صمُّ السِّلام لهم رطابُ [2]
بآيةِ قام ينطق كل شيء ... وخان أمانةَ الذئبَ الغُرابُ [3]

ثم قال : ولكن الأوهام التي صورت لهم أن البائم كانت ناطقة عاقلة ، وفروع السّعدان [4] ملساء ليّنة هي التي أدتهم إلى ذلك . ولا يبعد أن يكون القوم قصدوا استعطاف القلوب إلى الحكمة ، وأرادوا تألفم على

---

(١) الحيوان ج ٤ ص ١٩٦ - ١٩٨ وراجع لذلك ايضا : الكامل للمبرد ج١ ص ٣٥٦ ورسالة التربيع والتدوير ص ٩٦ من مجموعة رسائل الجاحظ- والمزهر ج ٢ ص ٥٠٤ ومحاضرات الراغب ج ٢ ص ٣١٥ والشريشي ج ٢ ص ٦١ وثمار القلوب ص ٥١٥ والحيوان ج٤ ص٢٠٢ وبلاد العرب للغدة ص ٨١ .

(٢) السلام : الحجارة ، رجم الحجارة ، صلبها ، ورطاب : رطبة .

(٣) يشير الى خرافة عربية قديمة ملخصها أن الديك كان نديما للغراب، وانهما شربا الخمر عند خمار ، ولم يعطياه ثمنها ، وذهب الغراب ليأتيه بالثمن ، ورهن الديك ، ولكنه غدر به ، فلم يرجع ، فبقي الديك محبوساً ، راجع الحيوان ج ٢ ص ٣٢٠ وص ٣٢١ منه هذا البيت .

(٤) السعدان شجر له شوك حاد ، لا يزال اسمه في العامية النجدية دون تحريف.

الفهم ، فوضعوا أمثالاً ، وَشَوْهَا ببعض الهزل ، وأدرجوا الجِدّ في أثناء المزح ، ليخفّ على القلوب احتمالها ، وليسوغ إليها التفاتها ، ظنّ من لم يقع من التمييز موقع الكمال بالبهائم أنها كانت تنطق وتفصح ، وتبين عن نفسها، وتُعرِبُ [١] ، فاختلقوا أحاديث أضافوها إليها .

وكان للعرب في ذلك خصوصاً – ما زادت على سائر الأمم به ، بفضل ما فيها من اللهج بالكلام، وما أوتيت من الاقتدار على التصرف في المنطق[٢].

٢٤٦ – جِدَارٍ عايِبْ :

أي كالجدار الذي به عيب ، والمراد : الآيل للسقوط ، فكل من قرب منه معرّض لأن يسقط عليه .

يضرب للشخص كثير العيب ، وكثيراً ما يضرب في النهي عن التعامل مع المَدِين الذي هو على وشك الإفلاس .

أصله مثل قديم ذكره ابن الطالقاني من أمثال العامة في زمنه – أي في القرن الخامس الهجري – بلفظ : هو حائط مائل [٣] .

ومن أمثال المولدين : استندت منه إلى خُصّ مائل [٤] ، والخُص : البيت من القصب ونحوه . نظمه ابن الحجاج فقال [٥] :

الحمد لله ، أنّ لي أملاً أنا الى الخُصّ منه أستندُ

ومن طريف ما روي في الجدار المائل ما ذكره السيوطي ان جميل بن محمد البغدادي ، كان إذا أراد الركوب كل يوم يقول : اللهم اني أعوذ بك من السبع ، فقيل له : أنت تركب الى الكرخ ، وأيّ سَبُعٍ في الكرخ ؟ فقال:

(١) تعرب ، أي تعرب عما في نفسها بمعنى تبين عنها بالكلام .
(٢) ثمار القلوب ص ٥١٦ – ٥١٧
(٣) أمثال عوام بغداد (حرف الهاء) .
(٤) مجمع الأمثال ج ١ ص ٣٧١ .
(٥) يتيمة الدهر ج ٣ ص ٤٦ .

لو أردت ذلك لقلت السَّبُع ، ولكني أعوذ بالله من سبع خصال ، وأضمرُها وهي : السعي الخائب ، والربح الغائب ، والحائط المائل ، والميزاب السائل، والمتخمات الرذايا ، والمطايا التي تحمل البلايا ، والتهور في البلاليع والركايا[1]. ومن كلام أبي العبر العباسي : أستودعك الله حائطاً مائلاً [2] . وفي أثر عن مُطرِّف : من نام تحت صَدَف مائل وهو ينوي التوكل فليرمِ نفسه من طمار – وهو الموضع العالي – . وقيل : هو اسم جبل ، أي : لا ينبغي أن يعرض نفسه للمهالك ، ويقول : قد توكلت [3].

٢٤٧ – جِدَارٍ قَصِيرْ كِلّ يَطِمْرُهْ :

يطمره ، أي : يثب فوقه ويتجاوزه ، وهي في الفصحى : الوثب ومنها الطِّمر أي الفرس الجواد . أي كالحائط القصير ، الذي يستطيع كل أحد أن يثب فوقه . يضرب للمستضعف الذليل .

وهو موجود عند العامة في مصر بلفظ : الحيطه الوطيه ينطّوا عليها الكلاب [4] .

وعند اللبنانيين بلفظ : الحيط الواطي تركبه الناس [5] .

ومن الشعر فيه قول السَّرَّاج الورّاق [6] :

يمنعني باخلٌ وسَمْحٌ ... وليس لي منهما نصيرُ
وغايتي أن ألوم حظي ... وحظّيَ الحائطُ القصيرُ

هذا وبعضهم يبدل كلمة « يقمزه » بـ « يطمره » وهي عندهم بمعنى وثب أو قفز . ولم أجدها فصيحة بهذا المعنى .

---

(١) المحاضرات والمحاورات ورقة ٧٤ / ب .
(٢) محاضرات الراغب ج ١ ص ١٩٨ .
(٣) اللسان ج ٤ ص ٥٠٢ مادة : ط ، م ، د .
(٤) الأمثال العامية ص ٢٠٦ .
(٥) الأمثال العامية اللبنانية ج ١ ص ٢٨٠ .
(٦) الغيث السجم ج ٢ ص ٢١٢ – ٢١٣ .

٢٤٨ – النجدْ والدْ :

يضرب في عظم منزلة الحفيد عند الشخص ، وأن له كولده لصلبه . ولم أجد له أصلاً عند العرب إلا ما كان عند بعض الفقهاء الذين قالوا: الجد والد. وأنزلوه بمنزلة الأب في الإرث عند عدم الأب وحجبوا به الإخوة عن الميراث، ولكنه ليس مذهب الحنابلة الذي يتمذهب بـه أهل نجد في الوقت الحاضر .

والذي ورد في الحديث والأثر هو : « العم والد [1] » . وسيأتي للعامة قولهم : ما يلد مرّتين إلا الجد ، وذلك في القسم الثالث من هذا الكتـاب بإذن الله .

٢٤٩ – جرادٍ تهامِي :

تهامي : نسبة الى تهامة ، وذلك لأن الجراد يأتي اليهم في العادة أول ما يأتي من جهة تهامة ، وذلك في أوائل فصل الشتاء . وقبل أن يمتاز ذكوره من إناثه باللون المميز .

يضرب للكثرة . وقد سبق من أمثالهم في ضرب المثـل بكثرة الجراد قولهم : أكثر من الجراد . وذكرنا أصله العربي القديم هناك .

٢٥٠ – جرادٍ قفْصَانْ :

قفصان ، أي : قَفِص ، والقَفَصُ في الفصحى : التـقبُّضُ والتـشـنُّج من البرد . أي : جراد قد أصابه البرد الشديد . والمراد : انه لا يستطيـع أن يطير بسبب ذلك . وكثيراً ما يخصصون القَفَص لبرد الغداة .

يضرب لما يسهل الحصول عليه .

وأصل المثل قديم ، قال الأصمعي : أصبح الجراد قَفِصاً إذا أصابه البَرْد فلم يستطع أن يطير [2] .

---

(١) الجامع الصغير ج ٢ ص ٧٠ وكشف الخفاء ج ٢ ص ٦٩ .

(٢) اللسان ج ٧ ص ٧٩ مادة : ق ، ن ، ص .

وقال الجاحظ : الجراد إنما يصطاد بالسَّحَر . وإذا وقع عليه الندى طلب مكاناً أرفع من موضعه ؛ فإذا كان مع الندى بَرْد لَبَدَ في موضعه [1]. ونقله ابن قتيبة عنه بنصه في كتاب « المعاني » [2] .

ومن أمثال العرب : « أصْرَدُ من جَراد [3] » من الصَّرَد وهو البرد ، أي : أنها لا تطير في البرد .

٢٥١ – الجَرادُ لهُ فَزّة

الفَزّة : الفَعْلة من فزّ البعير ونحوه عندهم إذا نفر وفزع ، فصيحة [4] .

من عادتهم في عهود الامارات أن يتتبعوا الجراد إذا رأوه قريبـاً منهم ليعرفوا المكان الذي يبيت فيه حتى يذهبوا اليه ويأخذوا منه ما استطاعوا ليأكلوه .

يقولون هنا إن الجراد وإن كان من عادته أن يبيت في الليـل فإنه قد يحدث له في أول الليل أن يفزع ويترك مكانه إلى غيره . وكذلك قالوا :

٢٥٢ – الجرادُ ما يْبَيِّتِهْ خامِلْ :

يبيته : أي يعرف المكان الذي سيبيت فيه ولا يغادره حتى الصباح .

والخامل عندهم : الغبي الذي لا يحسن تقـدير الأمور . فصيحة . ففي

---

(١) الحيوان ج ٥ ص ٥٥٢ – ٥٥٣ .

(٢) كتاب المعاني الكبير ج ٢ ص ٦١٢

(٣) الحيوان ج ٥ ص ٥٥٢ والمعاني الكبير ج ٢ ص ٦١٢ وفيه « أجرد من جراد » بالجيم وهو تحريف في هذا الموضع ، المستقصى ج ١ ص ٢٠٨ والميـداني ج ١ ص ٢٥ ، وقالا : لأن الجرادة لا تظهر في الشتاء لقلة صبرها على البرد وهذا غير صحيح لأن الجراد المعروف الآن بالصحراوي والذي يسميه الجاحظ الجراد الاعرابي لا يأتي للجزيرة إلا في الشتاء . وانما الصحيح ان شدة البرد يوقفها عن الطيران وبخاصة في الليل

(٤) تاج العروس ج ٤ ص ٦٧ مادة : ف ، ز ، ز .

« اللسان »الخامل: الخفي الساقط الذي لا نباهة له، يقال : هو خامل الذكر والصوت .. لا يعرف ولا يُذْكر [1] .

يضرب في عدم الاعتماد على كلام شخص غير حاذق ادعى أنه قد رأى الجراد وهو يحط في أول الليل في مكان معين .

٢٥٣ – الجَرَادُ ما يَشْبَعْ آكِلِهْ ، وَلا يسْتحِي سَائِلِهْ .

واصل ذلك أن من عادتهم إذا نزل الجراد بأرضهم ، أو قريباً منهم ، أن ينفروا إليه ليصطادوا منه ما يمكنهم ، وقد يكون الجراد كثيراً ، والليل شاتياً ، فيصطادون منه وقر دوابهم وملء أدواتهم ، حتى يحصل الرجل منهم على ما يكفيه الأيام الكثيرة فيهدي إلى من لم يخرج . وإذا لم يُهْد الجراد إلى أحد منهم ، فإنه لا بأس – عرفاً – أن يستهدي غيره شيئاً منه ، ولا يكون في ذلك ما في السؤال من معرة الاستجداء . فهذا ماعبروا عنه بقولهم : ولا يستحي سائله .

أما ما يختص بعدم شبع آكل الجراد فقد جاء في كلام الجاحظ قال : والجراد الأعرابي – يقصد الصحراوي – لا يتقدمه في الطيب شيء ، وما أحصي كم سمعت من الأعراب من يقول : ما شبعت منه قط ، وما أدعه إلا خوفاً من عاقبته ، أو لأني أعْيا فأتركه[2] .

وأما تهادي الجراد فقد ورد في الحديث عن أنس رضي الله عنه أن أزواج النبي ﷺ كنّ يتهادين الجراد على الأطباق [3] .

٢٥٤ – جَرَادِ يَا كلْ حَيّهْ مَيتِهْ .

يضرب للقوم الذين يتقوّى كبيرهم على حساب صغيرهم ، ولا يتراحمون فيما بينهم . أما أصل المثل فقد جاء في أثر عن عائشة رضي الله عنها : كيف

---

(١) اللسان (جـ ١١ ص ٢٢١ . مادة : خ ، م ، ل) .
(٢) الحيوان جـ ٥ ص ٥٦٥ .
(٣) ذخائر المواريث جـ ١ ص ٢٦ .

الناس بعد ذلك ؟ قال : دَبَا يأكل شِدادُهُ ضِعافَه ، حتى تقوم عليهم الساعة (١) .

والدبا : صغار الجراد . وقد شاهدت الدبا بنفسي يأكل الحيُّ منه الميّتَ هذا ويقول المصريون في معناه : زيّ السمك يأكل بعضه (٢) .

٢٥٥ – الجَرَادُ يَرَخّصَ اللّحْم .

لأن بعض الناس قد يجتزي بأكله عن شراء اللحم .

يضرب للأشياء الرديئة يستغنى بها عن الجيد .

أما عن أكل الجراد في القديم،فقد قال الجاحظ : الجراد يطيبُ حاراً ، وبارداً ، ومشوياً ومطبوخاً ، ومنظوماً في خيط ، ومجعولاً في مَلّةٍ (٣) .

بل ورد في أثر ضعيف : ان مريم سألت الله أن يطعمها لحماً لا دم فيه ، فأطعمها الجراد (٤) .

ومن كلام أبي سعيد السيرافي قوله : الجراد طعام طاهر حياً وميتاً وميتاً ونُقْلٌ (٥) تجدب أقواماً ، وتخصب آخرين ، فقيل له : ما معنى قولك : تجدب أقواماً وتخصب آخرين ؟ قال : انها إذا حلّت البوادي ، والفيافي ، ومواضع الرمال ، فهي خصب لهم ومِيْرَةٌ (٦) .

(للبحث صلة) المدينة المنورة : **محمد العبودي**

---

(١) النهاية لابن الأثير جـ ٢ ص ١٣ واللسان جـ ١٤ ص ٢٤٨ مادة : د ، ب ، ي ، وحياة الحيوان جـ ١ ص ٣٢٦ .
(٢) الأمثال العامية ص ٢٦٤ .
(٣) الحيوان جـ ٥ ص ٥٦٥ .
(٤) الجامع الصغير جـ ١ ص ٩٨.
(٥) النقل : ما يتنقل به على الطعام مثل المكسّرات كالفستق والجوز الخ .
(٦) معجم الأدباء جـ ٨ ص ١٦٥

المحمدون من الشعراء

الفه علي بن يوسف القفطي ، حققه حسن مَعمّري ، راجعه وعارضه بنسخة المؤلف حمد الجاسر — منشورات دار اليمامة بالرياض — مطبعة المتني — بيروت ١٩٦٩

الكتاب نافع وفيه من الأخبار والأشعار ما يهم الدارسين والمحققين ، وقد بقي مخطوطاً مدة طويلة ، وطبعته الهند سنة ١٩٦٧ — ١٩٦٨ في جزءين ، ثم حققه الاستاذ حسن معمري على مخطوطة باريس ، ثم إن الاستاذ حمد الجاسر رأى ان لا بد من معارضته — قبل الطبع — بمخطوطة الهند وحسناً فعل ، لما لمخطوطة الهند من فضائل ولما فيها من زيادات . وقد رأى ان طبعة الهند لا تمنع من طبعة جديدة .

ولا شك في ان أي تحقيق على النهج العلمي يتعب صاحبه ويلزمه بأشياء كثيرة تعرضه — بدورها — إلى سهو حيناً وشيء من تقصير حيناً آخر ، ومن هنا وجب على القارئين والباحثين الآخرين ممن لهم صلة بالكتاب المحقق او بجزء منه أن يبدوا ما يعن لهم من ملاحظات امتحاناً لصحتها وإسهاماً في الكمال ، وبمعنى من هذا سمحت لنفسي بتسجيل الملاحظات الآتية :

١ — الترجمة رقم ٤ ص ٢٢ : محمد ابن احمد ... اليشكري قال يمدح عبد الله بن محمد بن نوح ، صاحب خراسان لما أوقع بالديلم .

قرت بفتحك أعــين الأمصار فنسيمه كالمسك في الأقطار » ..

أ — شرح المحقق في الهامش كلمة الديلم فقال : « من قرى اصبهان بناحية جرجان » (ياقوت) . ولا صحة لهذا ولم يرد شيء منه في « معجم البلدان » لياقوت على كثرة ما عدد من معاني « الديلم » . ومن الذي اورده

ياقوت وله علاقة بموضوعنا : « الديلم جيل سموا بأرضهم في قول أهل الأثر وليس باسم لأب لهم . قال المنجمون : « الديلم في الاقليم الرابع » ..

والديلم كما ورد في دائرة المعارف الإسلاميـــة المترجمة : الجزء الجبلي من جيلان وتسكنه قبيلة تعرف أيضاً بالديلم ، يحدُّه من الشمال جيلان نفسها ومن الشرق طبرستان...ومن الغرب اذربيجان ..ومن الجنوب نواحي قزوين »..

الخلاصة : إن الديلم جيل من الناس ... ومنهم البويهيون .

ب – الخامس من الأبيات الرائية :

الحق أبلج ، والسيوف عواري فحذار من أسد العرين حذار

كان المناسب ان يوضع بين أربعة أقواس « —— » لأنه مضمن فهو ليس من شعر اليشكري وانما هو مطلع قصيدة مشهورة لأبي تمام مدح بها المعتصم عند إحراق الأفشين . وترد عواري إلى عوار ، وأسد بفتح الألف لأنه أسد (مفرد) اي الخليفة .

٢ – الترجمة رقم ٥ ، ص ٢٥ :

وإن صلاة السيء الحال كُلها مخارقٌ ليست تحتهن حقائق

صحيح مخارقُ : مخارقٌ بضمة واحدة .

٣ – الترجمة رقم (١١) ص ٣٠ – ٣١ .

ورد تناقض يحسن النص عليه ، فقد جاء أن محمد بن احمد ... المفجع « شاعر مكثر »، وجاء كذلك «شعره قليل جداً وديوانه كثير[١] الحلاوة».

وكان من المناسب أن يشار إلى هذا التناقض ، فقد ينبه ذلك على التفكير في الصحيح ، وقد يكون مرده تصحيف أو تحريف في كلمة « قليل » .

٤ – جاء في الصفحة ٣٣ لدى الكلام على محمد بن احمد المفجع : «وذكره أبو محمد عبيد الله بن أبي القاسم عبد المجيد بن بُشران بن ابراهيم بن العباس ابن محمد بن جعفر الاهوازي في تاريخه .. » وذكر المحقق مصدره في تحقيق

النص واصلاحه : ياقوت ، معجم الادباء ج ١٧ . واذا عدنا إلى هذا الجزء ص ١٩٦ وجدناه يقول : « ... ابو محمد عبدالله .. » وكذلك جاء في طبعة مرغوليوث للمعجم ٦ : ٣١٨ ، فهو اذاً بحكم المصدر ، عبدالله لا عبيد الله .

وقد ورد عبدالله في « المحمدين » نفسه ص ٣٣٤ .

أما مسألة كونه « ابن بشران » فقد ذكر المحقق في حاشية ص ٣٣ :« في الاصل شيران ، وهو تحريف كما نبه ياقوت في معجم الادباء » . اذاً فهو ابن شيران في اصل المحمدين وهو ابن شيران كذلك في معجم الادباء ، ولكن محقق المحمدين جعله « ابن بشران » لقوله « وهو تحريف كما نبه ياقوت في معجم الادباء » .

واذا عدنا إلى معجم الادباء الذي يشير اليه وهو ج ١٧ ص ١٩٦ من طبعة دار المأمون وجدنا انه ورد في المتن على : « ... ابن بشران » وقرأنا في الحاشية من صفحة المعجم هذه:« في الأصل «شيران» تحريف كما نبه بهامشه». والتعليق غامض ولكن خلاصته ان الاصل « شيران » وان تنبيهاً بهامش الأصل يقول أنه « ابن بشران » . ولم تشر صفحة المعجم هذه الى المقصود بالهامش ، أهو هامش مخطوطة أم هامش مطبوعة ؟

واذا عدنا الى تحقيق مرغوليوث للمعجم ٦ : ٣١٨ رأيناه يضع في المتن « ابن شيران » ويقول في الحاشية : لعله بشران ، واذاً فالاصل ابن شيران ولكنه قد يكون برأي المحقق : ابن بشران ، اي أن التنبيه صدر عن المحقق وليس عن ياقوت ولهذا ، فانه أبقى « شيران » في الأصل وكان المناسب أن تفعل طبعة دار المأمون هذا الفعل ، وأن يعمل محقق المحمدين كذلك، إلا أن يوجد دليل آخر غير شك المحقق الأول لمعجم الأدباء.

ومما يذكر أن محقق المحمدين لم يلتزم موقفاً موحداً وطيداً إزاء المؤرخ أبي محمد عبد الله الأهوازي ، لانه إذ أورده على الصفحة ٣٣ على : « وذكر أبو محمد عبيد الله بن بشران » أورده على الصفحة ٣٣٤ كما جاء في أصل المحمدين من دون تغيير : « وقال عبدالله بن شيران الأهوازي في تاريخه » .

وقد اضطربت طبعة الهند على ما يشبه اضطراب الطبعة البيروتية — تنظر من ط الهند ص ٢٠، ٤٥٧ .

٥ — ص ٤٧ : « محمد بن أحمد ... الأبيوري» من مصادره :« الخريدة » قسم العراق ١ : ١٠٦ » .

جاء ذكر الأبيوري في هذا القسم من الخريدة عرضاً ، وترجم له محقق القسم في الحاشية موجزاً ، وليس بذي بال ، لأن المهم من الخريدة في ترجمة الأبيوردي هو قسم بلاد العجم — وهو مخطوط ، منه جزء في ليدن — فهناك أشياء كثيرة عنه وعن شعره .

٦ — ص ٤٨ — ٤٩ : « سمعت الأبيوردي يقول في دعائه · اللهم ملكني مشارق الأرض ومغاربها ، فلمته على ذلك وقلت له : « أي شيء هذا الدعاء ؟! » .

وضع المحقق رقم (١) على « أي شيء » وقال في الحاشية :« في المخطوط « أيش » . وهذا غير مناسب ، لأسباب منها :

أ — ليس من حق المحقق أن يغير ما في المخطوطة إذا كان لما في المخطوطة وجه مقبول .

ب — « أيش » عربية ، وإنها إن كانت مما يشك في سلامتها التامة ، فالمعقول أن ينقل كلام الناس كما صدر عنهم. علماً أنها قديمة وأذكر أني قرأت في الطبري أن عمر بن الخطاب قال : أيش صناعتك ؟.

ج — لم يذكر المحقق المصدر الذي اعتمده في التصحيح ويبدو أنه اعتمد معجم الأدباء طبعة دار المأمون ١٧ : ٢٣٧ ، وهذا غير مقبول .

د — الأولى . على أي حال أن تبقى رواية المخطوطة (أو المخطوطتين) كما هي ، ويبين المحقق ملاحظته في الهامش . وقد كررت طبعة بيروت هذا التعبير ص ١٣٩ . ومما يذكر أن طبعة الهند أبقتها كما هي : « أيش هذا الدعاء » ص ٣٨ ، ١٥٩ ، وأن طبعة بيروت لم تغيرها عندما وردت مرة أخرى ص ٣١٣ .

٧ -- ص ٨٦ « محمد بن احمد الدوايي الأديب ابو العلاء الاصبهاني .. اكثر شعره في وصف أصفهان .. وله :

.. بين شطّي رندٌ وردِ فتـلال الجبلـين »

أقول : بين شطيّ زندروذِ، لأن الشاعر أصفهاني أكثر شعره في اصفهان وزندروذ نهر في اصفهان . وقد قال شاعر :

لتشرب مياه الزندروذ اذا اشتكت من السقم نفسٌ كي يخف سقامها

ولدى ياقوت : زندروذ : نهر مشهور عند أصبهان عليه قرى ومزارع وهو نهر عظيم أطيب مياه الأرض واعذبها وأغذاها .

اما زندورد فهي لديه : « مدينـة قرب واسط مما يلي البصرة خربت بعمارة واسط . ودير الزندورد ببغداد مشهور .. »

وقول الشاعر الأصبهاني : بين شطيّ الخ .. يؤكد أن المقصود نهر ..

٨ — ص ٨٧ — ٨٨ ، بعد ان ذكر القفطي ثلاث مقطوعات في ترجمة محمد بن احمد الدوايي .. الاصبهاني المذكور ، يقول منذ وسط الصفحة ٨٧ من ط . بيروت [الورقة ٢٧ من مخطوطة باريس] : « وأنشد له الشيخ ابو محمد الحمداني قال : أنشدني الشريف ابو المكارم المطهر بن علي :

يا أهل واسط إن صاحبكم صبا من بعد طول تبتـل وصلاح
تبع الهوى في حب ظبي شادن ذي مقلة سكرى ولفظ صاح
في وجهه لذوي البصائر والنهى نُزهُ العيون وراحة الأرواح
ذي غرة زينت بأحسن طرةٍ كسواد ليـل في ضياء صباح
كم ليلة قصرتهـا بمُدامـةٍ وقطعتهـا بفـكاهة ومزاح
تقبيله نقلي ، وعذب رضابه خمري ، وضوء جبينه مصباحي
ثم انثنيت وساعديّ قـلادةٌ في النحر منه وساعداه وشاحي
نفسي الفداءُ لمن أطعت له الهوى وعصيت فيـه ملامة النُصّاح

وأنشد له أيضاً ، قال : أنشدني له الرئيس ابن فضلان من قصيدة اخرى:

لولا تعرض ذكر من سكن الغضا ما كان جسمي للضنى متعرضـا
لكن جفـا جفني الكرى بجفائهم وحشا حشاي فراقهم جمر الغضـا
ولو أن مالي بالرياح لما جرت والبدر لو يمنى به ما أومضـا

ثم تبدأ الصفحة ٨٩ بترجمة جديدة قصيرة (رقم ٥٥ — محمد بن احمد الفراتي الأمير الخراساني) وفي وسط الصفحة نفسها ترجمة اخرى (رقم ٥٦ — محمد بن احمد بن سهل الحنفي العدل النحوي الواسطي أبو غالب المعروف [٢٨] بابن بشران .. من أهل واسط .. له شعر أجود من شعر العلماء ... توفي أبو غالب بن بشران النحوي بواسط .. سنة اثنتين وستين وأربعمئة)

ونلاحظ على هذا :

أ — إن الأبيات الثمانية التي تبدأ بـ : « يا أهل واسط ... وصلاح » التي وردت في ترجمة الأصبهاني كأنها في غير مكانها . فما علاقة الاصبهاني بواسط ؟ أما يمكن أن يكون الاولى فيها أن ترجع إلى ترجمة لاحقة هي ترجمة « محمد ابن احمد ... الواسطي .. ابن بشران من أهل واسط [٢] » ؟

كان مناسبا أن يثير المحقق مثل هذا السؤال .

ب — ويمكن أن ترجع الأبيات الضادية إلى الواسطي كذلك بمقتضى السياق والسند .

جـ — ذكر المحقق مصادر الواسطي في هامش الصفحة ٨٩ ، وذكر فيما معجم الأدباء ١٧ : ٢١٤ ، وكان المفروض في هذا المعجم أن ينبهنا إلى شيء أو أن يؤكد منا ظناً، فقد جاء على الصفحة ٢١٦ من المعجم : وله حظ وافر من الشعر في قوله وعلمه ، فمن شعره :
لولا تعرض ذكر من سكن الغضا ما كان قلبي للضنا متعرضا ... »

فذكر عشرة أبيات ضادية بينها ثلاثة من الأربعة التي وردت لدى القفطي في المحمدين . وفي هذا دليل على أن الأبيات الضادية التي وردت في المحمدين في ترجمة محمد بن أحمد ... الأصبهاني وردت خطأ ، والصحيح نسبتها إلى محمد بن أحمد الواسطي ابن بشران ومن ثم تأخير مكانها من صفحات الكتاب ، مع النص في الهامش .

د – ويمكن اعتماد هذا دليلاً على نسبة الأبيات الحائية إلى الواسطي ومن تأخير مكانها مع النص – مع الإشارة إلى ذلك في الهامش .

هـ – اننا نعلم جيداً اضطراب أوراق مخطوطة المحمدين ، وإذاً فيمكن ان يعزى هذا الذي حدث إلى ذلك الاضطراب ، زد على ان في نسخة الهند ما يؤيد الاضطراب في هذا الموضع ويشير على أن الأولى في الأبيات الحائية والضادية أن تنسب إلى محمد بن أحمد الواسطي .

لقد جاء في المطبوعة الهندية – بعد ترجمة محمد بن أحمد .. الأصبهاني وسط ص ٨٨: [فيه أخبار ابن بشران] .

وأنشد له ... يا أهل واسط ...

وأنشد له ... لولا تعرض ...

وتذكر المطبوعة أن ما بين الحاجزين – أي [فيه أخبار بن بشران] في الأصل وليس في ب (أي مخطوطة باريس) .

وهذا دليل آخر على أن الأبيات الحائية والضادية ليست للأصبهاني وإنما هي لابن بشران الواسطي ، أو مما يتصل به .

و – كان بإمكان المحقق أن يفيد من وجود الضادية في « معجم الأدباء » فيقابل ويصحح ما في نسخته . فإن البيت الذي ورد في نسخته :

ولو أن مابي بالرياح لما جرت والبرق لو يمنى به ما أومضا

ورد في المعجم هكذا :

ولو أن ما بي بالرياح لما جرت والبرق لو يمنى بـــه ما أومضا

ورواية المعجم هي الصحيحة .

هذا وان « جسمي » وردت في المعجم على « قلبي » كما ووردت بجفائهم في الأصل الهندي أي بجفائهم وليس بفراقهم كما في نسخة باريس .

٩ — ص ٩٠ : محمد بن أحمد الواسطي :

يا شائداً للقصور مهلاً أقصر فقصر الفتى الممات
لم يجتمع شمل أهل قصر إلاّ وقُصراهم الشتات...»

علق المحقق أنه « وردت هذه الأبيات في المنتظم ٨ : ٢٥٩ » والتعليق صحيح ، ولكنهـــا وردت في كامل ابن الأثير أيضاً حوادث سنة ٤٦٢ (ط. الاستقامة ٨ : ١٠٨) . وليلاحظ ان « وقُصراهم » وردت عند ابن الأثير على « قصاراهم » والنص على هذا الاختلاف مهم . وقد رجعت إلى المعاجم المهمة فما عثرت على « قصراهم » وإنما ذكرَت قصاراهم وأشياء أخرى ليس بينها « قصراهم » — وتتفق طبعة الهند مع طبعة بيروت ، والنسختان تتفقان وما وردت عليه اللفظة في « انباه الرواة » و « المنتظم الوافي [٣] » .

١٠ — ص ٩١ : « أنشدنا ابو طاهر بن أبي الصقر لنفسه :

يا دهرُ صافيت اللئام معانداً أبداً وعاديت الأكارم عامدا
فغدوت كالميزان يرفع ناقصاً أبـــداً ويخفض لا محالة زائدا

هذا البيتان من قطعة لابن الرومي مشهورة، ولعل ابن أبي الصقر أنشدهما متمثلاً وظن الراوي أنهما له .

وعلق المحقق في الحاشية : « ورد البيتان في النجوم الزاهرة . وقد نسب

القفطي هذين البيتين لابن الرومي ، وقد راجعنا ديوانه المطبوع فلم نعثر عليها ...».

أ — لم يذكر المحقق لمن كانت نسبة البيتين في النجوم . ولو أننا رجعنا إلى النجوم الزاهرة ٥ : ١١٨ سنة ٥٧٧ (لا ٦ : ١١٨) لرأينا المسألة صريحة : « محمد بن أحمد ... بن أبي الصقر ... له شعر .

وأنشد لابن الرومي :

يا دهر صافيت اللئام مواليا ... أبداً وعاديت الأكارم عامدا
فغدوت كالميزان ترفع ناقصاً ... أبداً وتخفض لا محالة زائدا

فالبيتان في النجوم الزاهرة لابن الرومي كما أراد لهما القفطي أن يكونا .

ب — ديوان ابن الرومي غير مطبوع ، والذي رجع اليه المحقق مختارات عملها كامل كيلاني . وكان الأنسب ان يقال : لم نعثر على البيتين فيما طبع من شعر ابن الرومي .

١١ — في الترجمة (٧١) ورد ص ١٠٧ :

لو خط في الخبز حرف من معائبه ... لم يأكل الكلب منه وهو غرثان

وصحيح معائبه : معايبه (٤) .

وقد وقع في الطبعة الهندية ص ١١٨ ما وقع في البيروتية .

١٢ — ص ١١١ : « السميرمي » وفي الهامش : « وزر ببغداد للسلطان محمود وقتل سنة ٥١٦ (انظر العبر ٤ : ٣٨) ، وينظر هامش ص ١٥٤ » .

إن وزارة السلطان لا تكون في بغداد ، وإنما هي في مدن من بلاد الجبال [في ايران] وفي أصبهان بخاصة . والسبب في الغلط المصدر الذي اعتمده

المحقق أي «العبر» ٤ : ٣٨، ولكن العبر ليس مصدراً أولياً أو مهماً في مثل هذا الباب الضيق .

١٣ – ص ١٥١ : « مع أبي الفتح النظيري ... » .

الصحيح النطنزي ، قرأت عنه شيئاً في مخطوطه الخريدة .. قسم بلاد العجم (مخطوطة ليدن ٣٨٤) لدى كلام العماد على الأبيوردي . وفي معجم ياقوت للبلدان :« نَطَنْزَة ... بليدة من أعمال اصبهان ... اليها ينسب... أبو الفتح . محمد بن علي ... مات سنة ٤٩٧ في المحرم ».

ووردت النطنزي على النظيري في طبعة الهند ١ : ١٧٥ كما في طبعة بيروت – وهو غير صحيح .

١٤ – ص ١٥٨ من الترجمة رقم ١٢٨ : « محمد بن أحمد بن منصور أبو الوزير المؤدب ... كان مؤدب الملك العزيز من بني بويه وله اليه مكاتبات ... فمن ذلك .. :

أبى الدهر إلا جوره وهو حاكم فكيف بإنصافي ودهري ظالم ...

ثم كتب بعد ذلك :

فليتك تحلو والحياة مريرة وليتك ترضى والأنام غضاب
وليت الذي بيني وبينك عامر وبيني وبين العالمين خراب

وعلق المحقق في الحاشية على البيتين الأخيرين : « في هذا من قول المتنبي ». ولم يزد ، فلم يعين ما فيه ولا المرجع في ذلك . ولعله إلى بائية المتنبي في كافور التي أنشده إياها في شوال سنة ٣٤٩ فقد جاء فيها :

إذا نلت منك الود فالمال هين فكل الذي فوق التراب تراب

ولكن الإشارة إلى المتنبي هنا ليست كل شيء لأن المهم أن نشير إلى أبي فراس الحمداني لأن البيتين : فليتك تحلو ... وليت الذي ... »

ومثبتان في ديوانه من قصيدته :

أما لجميلٍ عندكن ثواب ؟! ولا لمسيء عندكن مثاب ؟!

ينظر ديوان أبي فراس ، تحقيق الدهان ٢ : ٢٢ .

١٥ – ص ١٦١ : « محمد بن بشير الحميري البصري أبو جعفر مولى بني سدوس ، ويقال هو مولى بني هاشم ... وله مع أبي نواس أخبار ... »

الصحيح محمد بن يسير ، وهو الاسم الذي حقه أن يكتب في متن الكتاب أما المحقق فقد وضع في متن الكتاب « محمد بن بشير ...» وكتب في الحاشية أشياء لا تقطع بشيء إذ قال : ترجمته في معجم الشعراء : ٣٥٣ وهو فيه « محمد بن يسير الرياشي » ، والوافي ٢ : ٢٥١ وهو فيه « محمد بن بشير » .. وفي كتاب الورقة : ١١٢ وفيه هو « محمد بن يسير الحميري وفي حاشيته « قد ذكر في الأصل ابن بشير وهو تصحيف وقع فيه كثيرون » .

إن اسم الشاعر الذي ترجم له القفطي : محمد بن يسير ، دون شك ، ومن حق المحقق في مثل هذه الحالة الصريحة أن يصلح المتن ويشير إلى عمله في الحاشية مصحوباً بالبراهين – والبراهين ساطعة ولم يعد هذا الاسم أي محمد بن يسير مشكلة لدي الباحثين .

وحسبك أن ترجع إلى مصادره المهمة مثل الشعر والشعراء لابن قتيبة ؛ تحقيق أحمد محمد شاكر ط دار المعارف ص ٨٧٩، والأغاني ١٤ : ١٧ من ط. دار الكتب ، وطبقات الشعراء لابن المعتز تحقيق عبد الستار أحمد فراج ص ٢٨٠ لتدرك ذلك ولتقتنع بأدلة المحققين .

وجاء في القاموس المحيط (مادة يسر) : وأبو جعفر محمد بن يسير البصرى شاعر .. » وللفيروز آبادى أهمية خاصة في الاعلام .

وقد يكون مناسباً أن نعلم أن هناك شاعراً اسمه : محمد بن بشير – وهو عدواني وأن القفطي نفسه سيتحدث عنه ص ١٦٤ .

إن الشعر والشعراء وطبقات الشعراء والأغاني من المصادر الواجبة الذكر إذا التزم محقق ذكر المصادر .

هذا إلى أن رسم الاسم في النسخة الهندية يدعو إلى التأمل، ويمكن أن يكون ذا دلالة، فقد ورد فيها يسير بإهمال الحروف، ومن يدري فقد تكون الشكوك قد راودت القفطي نفسه !

... ومثل هذا يمكن أن يقال في « البشيرى » التي وردت على الصفحة ١٦٢ :

صار البشيري الى ربه يرحمنا الله وإياهُ

وقد ذكر المحقق في الحاشية أنها وردت على « اليسيري » في معجم الشعراء . قد يكون القفطي نفسه مصدر الخطأ إلا أن ذلك لا يسوغ الإبقاء عليه .

ولم تكن طبعة الهند ١ : ١٨٨ بأحسن حالا من طبعة بيروت .

وقد يكون مجدياً أن نذكر ان الاستاذ شارل بلّا قد جمع أشعار محمد ابن يسير ونشرها في الجزء الثالث من السنة التاسعة والأربعين من مجلة « المشرق » البيروتية ١٩٥٥ .

١٦ — ص ١٦١ البيت :

ماذا يكلفك الروحات والدّلجا البرُّ طوراً وطوراً تركب اللُّججا ؟

ضبط المحقق « البرُّ » بالضم ، والمناسب ان تضبط — اذا كان لا بد ان يضبطها — بالفتح لأنها في حالة نصب . وهكذا فعل جملة المحققين مثل احمد محمد شاكر في الشعر والشعراء ص ٨٧٩ ، ومحققي الأغاني .

١٧ — ص ١٦٤ ورد البيت :

أقول لهم اذ نفرّتهم مقالتي كأني (لا حولَ) وانتم أبالسهْ

وفي هذا ما يكسر الوزن ، والمناسب ان يشكلها بضمتين (لا حول) فيستقيم الوزن دون اية مجانبة لقواعد الإعراب ، لانها وجه من وجوه اعراب « لا حول ولا قوة » الكثيرة .

١٨ – ص ١٦٤ « محمد بن بشير الخارجي المدني »

وضبط الاسم « بشير » هنا هو الصحيح . وقد ذكر المحقق في الهامش مصادره ، وكان مناسباً جداً ان يذكر في هذه الحالة الاغاني ، فهو مهم جداً كما ترى ، لأنه استغرق اكثر من ثلاثين صفحة ١٦ : ١٠٢ – ١٣٤ من ط دار الكتب .

١٩ – ص ١٦٤ ، الأبيات الثلاثة التي مطلعها :

نعم الفتى فجعت به اخوانه يوم البقيع حوادث الايام ..

أ – ذكر المحقق انها وردت في معجم الشعراء . وكان مناسباً ان يذكر ايضاً (وقبل ذلك) انها وردت في حماسة ابي تمام (ينظر شرح المرزوقي ٢ ٨٠٨ – ٨٠٩) .

ب – ضبط المحقق ُفجعت (بضم الفاء) والصحيح ضبطها بفتح الفـــاء (لانها مبني للمعلوم) والفاعل حوادث . وهكذا وردت في شرح المرزوقي ، وقال : « وارتفع حوادث بفعلها وفعلها َفجَعَت »

وقد يدخل ما جاء في « المحمدين » في باب الخطأ المطبعي .

حـ – جاء البيت الثاني هكذا :

سهل الفناء اذا حللت ببابه طلق اليـــدين مهذب الخدام

وقال المحقق في الهمش : « في معجم الشعراء وهامش هـ [اي النسخة الهندية من المحمدين] بخط المصنف : « مؤدب » .

وهذا وحده يكفي لاثبات « مؤدب » في المتن وانزال « مهذب » الى الحاشية . فاذا اضفت الى ذلك ان « الحماسة » روته على « مؤدب » أيضــاً قوى الدليل لديك .

٢٠ – ص ١٦٥ « وهو القائل فيما رواه إسحاق الموصلي :

يا أيها المتمني أن تكون فتى مثل ابن زيد لقد خلّى لك السبلا
أعدد نظائر أخلاق عددن له هل ُسبٌ من أحد أو َسبٌ أو بخلا

وعلق المحقق : « ورد البيتان في معجم الشعراء » . وكان مناسباً أن يذكر الأغاني فقد أوردهما مع غيرهما بما ينتفع به محقق ودارس.

جاء في الأغاني ١٦ : ١١٣ : « قال سليمان بن عياش : ومات سليمان بن الحصين ... وكان خليلاً للخارجي [أي محمد بن بشير] مصافياً له وصديقاً مخلصاً ، فجزع عليه ، وحزن حزناً شديداً فقال يرثيه :

يا أيها المتمني أن يكون فتى ... مثل ابن ليلى لقد خلى لك السبلا
أعدد ثلاث خصال قد عرفن له ... هل سُبَّ من أحد أو سَبَّ أو بخلا

٢١ – ص ١٦٦ : محمد بن بختيار ... الأبله ... دفن بباب أبرز يحاذي التاجية » .

الجملة الأخيرة لا تستقيم على ما وردت عليه فقد تكون ... وقبره يحاذي التاجية أو يكون كما ذكر ابن خلكان : « ودفن في باب أبرز محاذي التاجية – علماً بأن التاجية وردت في المطبوع الذي رجعنا اليه من «وفيات الأعيان» على : الناحية – تنظر ط . الهند ١ : ١٩٤ من المحمدين أما صحيح عجز البيت الأول « والدجى في طرته » : ف « والدجى في لون طرته » .

٢٢ – ص١٦٩ «محمد بن البين الأندلسي. لم أر أحداً من مؤرخي الأندلس ذكره ، وإنما الرشيد بن الزبير الأسواني وأنشد له :

جعلو رضابك ... »

وقد قال المحقق في الهامش : « انفرد القفطي في ذكر هذه الأبيات » . ولكننا إذا عدنا إلى الخريدة قسم المغرب ص ٢٢٠ من الطبعة المصرية أو ص ١٨٥ من الطبعة التونسية وجدنا أنه لم ينفرد ، فلقد سبقه العماد إلى ذلك .

ويمكن أن نفيد سبق العماد إليه في المقابلة والتحقيق ، ومن ذلك ما ورد في المحمدين ص ١٦٩ :

أمسى أجرأ منك طيفاً طارقاً ... ملأوا أعنتهم إليَّ رياحا

فاننا واجدوه في الخريدة هكذا :

« ومتى أحسوا منك طيفاً طارقاً» – وهي الرواية المقبولة بين الروايتين.

٢٣ – ص ١٧٠ – « محمد بن بحر بن محمد الخيري ... »

قال المحقق في الحاشية : ترجمته في دمية القصر ١٠٠ ، ... وقال عن الأبيات الثلاثة التي وردت له في المحمدين : « لم نعثر على هذه الأبيات [في الدمية » وقد اختار له صاحب دمية القصر أبياتاً أخرى » .

وكلام المحقق صحيح لأنه اعتمد الدمية المطبوعة بتحقيق الطباخ ، وهي ناقصة ، ولو اعتمد إحـــدى المخطوطات الكثيرة لوجد الأبيات الثلاثة التي ذكرها القفطي ورأى ثلاثة أخرى – تنظر الطبعة الجديدة للدمية ١ : ٥٠٩ ليلاحظ أن « ... عند من بادي .. » وردت في الدمية على « .. عند من يأوي ... » وهي الصحيحة . تنظر ط – الهند ص ١٩٨ من المحمدين .

٢٤ – ص ١٧٠ « محمد بن بشير العدواني ... كان بالعراق وبينه وبين رؤسائها مفاكهات ومخاطبات .. قال محمد بن عامر الحنفي : كان بين أحمد ابن يوسف الكاتب وبين محمد بن بشير مودة فكتب إليه يوماً يستزيره ليأنس كل واحد منهما بصاحبه ، ويتمتعا يومهما ذلك ، وكتب إليه ابن بشير :

أجيء على شرط فإن كنت فاعلا   وإلاّ فإني راجـــع لا أناظرُ

... الخ »

والملاحظ :

أ – اننا رأينا على الصفحة ١٦١ من الكتاب نفسه : « محمد بن بشير ... البصري .. » وأصلحناه بمقتضى مصادر كالشعر والشعراء وطبقات الشعراء والأغاني على « محمد بن يسير » .

ثم رأينا على الصفحة ١٦٤ من الكتاب نفسه « محمد بن بشير الخارجي » وقلنا إن التسمية صحيحة .

وها نحن إزاء « محمد بن بشير » جديد ، فمن يكون هذا ؟ .

لا شك في أن القفطي نفسه كان يخلط بين هذه الأسماء ، وقد عقّد الموقف هنا ، إذ وصف محمد بن بشير الثالث . بالعدواني (والعدواني هو الخارجي) وذكر له أخباراً واشعاراً ذكرها من هو أوثق منه لمحمد بن يسير كما فعل ابن المعتز ص ٢٨٠ ، إذ ذكر هذا الخبر الذي يذكره القفطي هنا ص ١٧٠ ، وإذاً فلا بد من أن تكون هذه أخبار وأشعار مما يدخل في ترجمة محمد بن يسير ؛ فإذا زدنا على ذلك أن أبا الفرج قد روى الخبر نفسه ١٤ : ١٨ عن محمد بن يسير نفسه ازددنا ثقة ، ولا سيما إذا علمنا أن خبر الأغاني مما حدث بالبصرة ومحمد بن يسير بصري .

ب – لدى مقابلة الأبيات التي رواها القفطي بمثيلاتها في الأغاني نلاحظ فروقاً يحسن ذكرها في الهامش .

جـ – وروى القفطي في هذه الترجمة الثالثة خبراً آخر :

« فاخر ابن بشير يوماً رجل من الحلة ، فقال له ابن بشير : اتفاخرني يا هذا ، وجدي – رحمه الله – ركب يوماً الى الصيد في أربعة آلاف جارية.. فقال له الرجل : يا هذا : ما سمعنا بهذا في الملة الآخرة، إن هذا الا اختلاق. ثم حمله الرجل على برذون أشهب ، وأمر له بجارية حسناء ... ونلاحظ هنا:

١ – قد ورد مجمل هذا الخبر في « طبقات » ابن المعتز ص ٢٨١ ، لدى الحديث عن محمد بن يسير ، وإذاً فالاولى به ان يلحق بخبر محمد بن يسير (الذي ورد على بشير) ص ١٦١ من « المحمدين » .

٢ – وفي كلمة الحلة شيء يثير الشك ، وقد جعلها محقق طبقات ابن المعتز الِجلة ، ولذلك وجه .

٣ – اسندت رواية القفطي الضمير في : أتفاخرني .. وجدي الى محمد بن يسير ، والضمير في « يا هذا ما سمعنا بهذا في الملة الآخرة ، ان هذا الا اختلاق ... الى الرجل . ويصعب ان تستقيم الرواية على هذا ..

أما رواية ابن المعتز فقد اسندت « اتفاخرني » إلى الرجل، «وماسمعنا..»

الى ابن يسير ، وذلك أنسب ، لا سيا ان الرجل يمثل موقف الكريم وانه هو الذي أعطى ..

د – وذكر القفطي في هذه الترجمة الثالثة ابياتاً نونية :

وصاحب السوء كالداء العياء إذا ما ارفض في الجلد يجري‌ها هناوهنا

وقد رواها ابن المعتز ص ٢٨٢ – ٢٨٣ إلى محمد بن يسير البصري – وفي هذا دليل آخر على أن مواد هذه الترجمة من مواد الترجمة الاولى ص ١٦١

واذا لم يرد المحقق في هذه الحالة ان يسمح لنفسه بالتصرف فينقل مواد الترجمة الثالثة (ص ١٧٠ – ١٧١) الى مواد الترجمة الاولى (ص ١٦١) ورأى ان يبقيها في مكانها ، فالمناسب ان يشير في الهامش الى الاضطراب وان يبين للقارىءوجه الاضطراب او الغلط او التكرار – كما فعل في ترجمات تكررت مرتين لشاعر واحد . تنظر ص ١٣ من المقدمة .

وقعت ط طبعة الهند : ١ / ١٩٨ فيما وقع لطبعة بيروت .

٢٥ ص ١٨٥ « محمد بن جارية القصار ، وهو يعرف بها ، ولا يذكر أبوه، وهو محمد بن المبارك بن علي بن القصار ، وقد أوردت ذكره في باب الميم في [... ...]

وعلق المحقق في الحاشية : هذه الترجمة من هـ ، [أي مخطوطة الهند] ومكان النقط كلمات غير واضحة » .

وقد ترجم العماد الأصبهاني لمحمد بن جارية القصار في قسم العراق: ٢٥٠– ٢٥٦ ، وكان من الممكن الاستعانة به على فك عدد من الكلمات الواضحة ، لا سيا أن العماد مصدر مهم من مصادر القفطي . أو كان – من الأقل – أن ندل القارىء على ترجمة العماد هذه ليفيد منها. وفيها : « ... جارية القصار : كانت عوّادة محسنة ، مستحسنة، حافظة للأشعار، عارفة بالأدب .. وأنشدني أبو المعالي الكتبي ... الخ »

ولمحمد بن جارية القصار ترجمة في الوافي بالوفيات كان ممكناً الانتفاع بها أو الإشارة إليها .

٢٦ – ص ١٩٢ «محمد بن حمزة الموصلي...ذكره علي بن الحسين الباخرزي في كتابه ... »

وعلق المحقق أن (لم نعثر في كتاب « دمية القصر » على ترجمته وعلى شعر له) .

وكان المناسب أن يقول : « لم نعثر في كتاب « دمية القصر » المطبوع – بتحقيق الطباخ – على ترجمته ، ومعلوم أن هذه الطبعة ناقصة كثيرا وكان مناسباً أن يعود المحقق إلى نسخة مخطوطة وهو مما يدخل في الممكن علماً أن التحقيق الجديد الذي صدر بالقاهرة١٩٦٨ يتضمن ترجمة له وأشعاراً ص ٤٠٧– ٤٠٩ بينها الأبيات التي اوردها القفطي . وقد وقعت طبعة الهند في هذا بما وقع لطبعة بيروت . هذا إلى صحيح « من أولاد أكبادها » التي أوردها القفطي « من أفلاذ أكبادها » .

٢٧ – ص ١٩٥ – ١٩٦ : محمد بن حيدر .. له في بني مزيد » .

قال المحقق : « منهم سيف الدولة صدقة بن منصور بن دبيس الأسدي أمير البادية في العراق (أنظر الخريدة : قسم الشام ٥٧/١) .

أ – لا معنى لبادية العراق لأن سيف الدولة المزيدي مصّر الحلة على الفرات واتخذها مقراً لإمارته وقد اتسعت الإمارة – في بعض الأحيان – حتى دخلت فيها واسط والبصرة – ويقال مثل هذا في التعليق على هامش طبعة الهند ١ : ٢٣٤ .

ب – وليست خريدة الشام مصدراً للتعريف به ، وإنما مصدره خريدة العراق – وهي مخطوطة –ونصرة الفترة وقد طبعت زبدتها ، ثم ابن الجوزي وابن الأثير وابن خلكان ..

٢٨ – ص ٢٠٥ – ٢٠٦ « محمد بن الحسن أبو عبد الله الأديب المدعو بالموفق النظامي ... »

أ – يقول المحقق في الحاشية :«لم نجد له ترجمة ولم نعثر على شعر له في غير هذا الكتاب » .

ونقول : ترجم له العماد في الخريدة قسم العراق وقد أخذها – أو أخذ عنها – القفطي دون أن يشير إلى مصدره .

ب – نستعين بالخريدة على إصلاح الخطأ الوارد في السينية التي رواها له القفطي أو أننا نجد فيها رواية ثانية – في الأقل . من ذلك .

١ – « اللون » الواردة في البيت التاسع : جاءت على « النور » في الخريدة .

٢ – جاء في رواية القفطي البيت قبل الأخير – وهو في عميد الدولة – هكذا :

والستان الذي يرد المقادير يجاري أقلامها في الطروس

ولم يرد هذا البيت في الخريدة ، وإن كانت الخريدة قد روت بيتين زيادة على ما في « المحمدين » ولا معنى بين لكلمة « الستان » هذه ولعلها في الأصل : السنان ، أو البنان[٥] .

٣ – وردت الكلمة الأخيرة من رواية « المحمدين » : شيب بالثلبيس : وصحيحها في الخريدة : شيب بالتلبيس

٣٩ – ص ٢١٦ : « محمد بن حبيب المهدوي القلانسي » .

من شعره قوله :

بدور وجوه ...

وقد علق المحقق في الهامش بقوله : « لم نعثر على هذه الأبيات في غير هـــذا الكتاب » . وهي لدى التحقيق في الخريدة قسم المغرب ص ١٩١ من الطبعة المصرية ، وص ١٦٤ من التونسية .

وفي رواية الخريدة هذه ما يعين على التحقيق ، فقد ورد البيت الثاني في المحمدين على :

ترفّعن من خوف العيون وانما طلعن شموساً تحت غر السحائب

ولكنه جاء في الخريدة على :

بترفعن من خوف العيون – وهو الأنسب[٦] .

٣٠ – ص ٢٢٦ : محمد بن الحارثان ... له : فالنار يعشِقها الظلام...».
وردت بكسر الشين وصحيحها يعشَقها (بفتح الشين) .

٣١ – ص ٢٤٤ الترجمة رقم ٢٢٤ : محمد بن الحسين بن أحمد بن الطبيب الأديب أبو علي من أهل المحمدية قرية بالعراق ، كان أديباً ... » قال المحقق : لم نجد له ترجمة ولم نعثر على شعر له » . وشرح المحمدية بأنها « قرية من نواحي بغداد في كورة طريق خراسان » ومصدره في ذلك معجم البلدان .

أ – نجد المعلومات التي ذكرها القفطي عن هذا الشاعر لدى ياقوت – معجم البلدان – المحمدية ، بما في ذلك البيتان : إذا اغترب الحر الكريم..

ب – وقد ورد الاسم لدى ياقوت : ... بن الطيب ...

ج – المحمدية مما حيّر ياقوتاً . وقد ذكر ثلاثة أماكن بهذا الاسم :

١ – قرية من نواحي بغداد من كورة طريق خراسان .

٢ – والمحمدية أيضاً ببغداد من قرى النهرين .

٣ – بالجبال ... محلة بالري ... سميت الري المحمدية باسم المهدي –وهو محمد .

اختار منها محقق المحمدين الأول لغير سبب ولو استمر قليلاً مع ياقوت لاختار الثاني لأن ياقوتاً ينص عليه صراحة إذ يقول : « والمحمدية أيضاً ببغداد من قرى النهرين منها أبو علي محمد بن الحسين بن أحمد ... » .

د – لو رجعنا الى خريدة العماد لأمكن أن نرى ما يجلو الموقف .

٣٢ – ص ٢٤٨ : في ترجمة محمد بن الحسين .. أبي شجاع أنه أنشد :

« تولاها وليس له عدوٌّ   وفارقها وليس له صديق »

علق المحقق : « ورد هذا البيت في وفيات الأعيان ٤ : ٢١٩ » .

وأقول انه ورد في غير وفيات الأعيان ، وأهم ما ينص عليه – إن لزم النص – خريدة القصر ، قسم العراق ١ : ٧٧ وهي مصدر أولي في دراسة أبي شجاع وتحقيق شعره .

٣٣ – ص ٢٥٥ : « محمد بن الحسين بن هلال الدقاق أبو محمد من أهل بغداد قال محمد بن محمد بن حامد في كتابه ، وأنبأنا إياه – ذكره السمعاني في الذيل - وذكر أنه لقيه شاباً متودداً كيّساً ، لقى أسعد الميهني الفقيه وشدا عليه طرفاً من العلم . قال : سألته عن مولده فقال : سنة اثنتين وتسعين وأربعمائة . قال : «أنشدني لنفسه .. »

أ – وضع المحقق رقم (١) على الأربعمائة ولكنه لم يكتب شيئاً في الحاشية

ب – قول القفطي : « قال محمد .. في كتابه » يقصد العماد الاصبهاني في الخريدة . وكلام القفطي صحيح جداً لأن هذا الجزء من خريدة العراق مطبوع ولم يزد القفطي على أن نقل ما جاء في الخريدة ٢ : ٣٣٣ – ٣٣٤ .

جـ – وضع المحقق : « ذكره السمعاني في الذيل » بين خطين كأنها جملة معترضة ، وهذا يدل – أو يوهم في الأقل – على أن الكلام بعد الخط كلام محمد بن محمد ، بينما هو – لدى التحقيق – كلام السمعاني ينقله محمد بن محمد أي ان الذي لقيه هو السمعاني وليس محمد بن محمد ، والمناسب اذاً أن نقول : « قال محمد بن محمد ... ذكره السمعاني في الذيل وذكر أنه لقيه .. »

والذيل هو ذيل تاريخ بغداد من مؤلفات السمعاني .

٣٤ - ص ٢٥٦ : « محمد بن الحسن الطوبي » ولكنه جاء في الخريدة ص ٥٦ من الطبعة المصرية ، و ص ٥٥ من التونسية على « محمد بن الحسن بن الطوبي » .

وورد في المحمدين البيت :

جسمك من ماء فما لي أرى   قلبك جلمود على الناس

ولكنه ورد في الخريدة :

جسمك من ماء فما لي أرى   قلبك جلموداً على الناس

وهو الصحيح .

٣٥ – ص ٢٥٧ : « محمد بن الحسين أبو الفتح ابن القرقوبي الكاتب الصقلي» .

فقد جاء في الخريدة ص١٠٧ من المصرية و ص ٩٥ من التونسية: « ابن القرقوري» وزادت الطبعة التونسية في هامشها : « لعلها نسبة الى القرقور التي تقع في جنوب صفاقس بالقطر التونسي » . وجاء في المكتبة الصقلية ص ٥٩٥ « القرقودي » .

وورد في المحمدين من الفائية البيت :

لهم ما اقتنوا فليحرصوا في ادخارهم   ولي كنز شعر لا يبيد ويوسف

وتبقى المسألة بعد ذلك معماة ، ولكن التونسية والمصرية توضحانها إذ يقولان في الهامش ص ٥٦ ، ١٠٨ : « يوسف بن عبد الله بن محمد ابن أبي الحسن الكلبي الملقب بثقة الدولة ، من أسرة الكلبيين أمراء صقلية ... »

٣٦ — ص ٢٥٤٨ : « محمد بن الحسين الفُرني أبوعبد الله الصقلي الكاتب » جاء في الخديدة ص ١٠٩ من الطبعة المصرية ، وص ٩٦ من التونسية : « أبو عبد الله محمد بن الحسين بن القرني[٧] » ، وورد في المحمدين ص ٢٥٩ :

.. أو كغريق نجا بمهجته   يكابد الموج خشية الغرق

وفي الخريدة :

.. مثل غريق نجا بمهجته   وكابد الموج خشية الغرق

٣٧ — الترجمة رقم ٢٥٢ ص ٢٦٧ : « محمد بن حمد ... له نثر كثير الدرر ... »

المعقول فيه أن يكون « له نثر كنثير الدرر » . وقد وردت في الطبعة الهندية ص ٣٤٩ « وله نثر كثير الدر[٨] » .

٣٨ — بعد أن انتهى الكلام على الترجمة ٢٥٣ — محمد بن الحسين بن محمد بن طلحة . يفاجأ القارىء ص ٢٧٠ بـ « ٢٥٤ — بسم الله الرحمن الرحيم » عنواناً للصفحة ، ثم : « كتب إليّ ابو شهاب بن محمود الشذباني ، أخبرنا أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور المروزي بالجامع القديم من كتابه قال : محمد

ابن الحسين بن عبد الله بن أحمد بن يوسف بن الشبل بن أسامة الشاعر أبو علي».. ثم تتوالى الأخبار والأشعار على شكل ديوان صغير فيعلم – أي القاريء – أنه إزاء ترجمة جديدة طويلة مهمة هي ترجمة : « محمد ... ابن الشبل » وكأن المؤلف لم يجعل لها عنواناً باسم المترجم له على عادته ، لسبب ولآخر . وكان ممكناً في هذه الحالة أن يتصرف المحقق ضمن حقوقه وبمقتضى الرموز المألوفة فيبدأ الصفحة الـ ٢٧٠ هذه بـ ٢٥٤ – [محمد بن الحسين ... بن الشبل] أو أن يذكر العنوان من غير معقوفين ويشير إلى زيادته في الهامش . علماً أن مخطوطة باريس كتبت على هامشها « وهذا أول ترجمة أبي علي المذكور » و « أبو علي بن شبل البغدادي » وهو مما يمكن أن يتخذ أساساً للعنوان . وفعلت مطبوعة الهند فعل مطبوعة بيروت ولكنها أشارت ٢ : ٣٥٥ إلى هامش مخطوطة باريس .

٣٩ – هامش ص ٢٧٠ ، ذكر المحقق مصادر ابن الشبل ، وقد نص على ما فيه دلالة على الاستقصاء. ولكن الملاحظ انه في كثير من المناسبات– وفي هذه المناسبة بخاصة – لا يعني بمصادر مخطوطة مهمة لا يستغني عنها لدى التحقيق والمقابلة . وبين هذه المخطوطات ما هو في متناول يده ، وأقصد به خريدة القصر للعماد الاصبهاني ، قسم العراق ، اذ تملك المكتبة الوطنية بباريس نسخة وشيئاً من نسخة اخرى ، وقد رأينا القفطي يكرر عبارة : « انبأنا محمد ابن محمد بن حامد في كتابه » وما اشبه ذلك ، ومحمد بن محمد بن حامد هذا هو العماد الاصبهاني وكتابه هو خريدة القصر ، ولو رجع المحقق اليه لأفاد كثيراً من قسم العراق ومن الاقسام الأخرى التي لا يستحيل الوصول اليها . ومنها ما هو مطبوع . اقول هذا بصدد ترجمة محمد بن الشبل لان الخريدة – قسم العراق أصلٌ المحمدين ، وان القفطي اذ روى ما روى كان ينقل عما جاء في الخريدة وان هذا الديوان الصغير الذي جاء لدى القفطي مرتباً على حروف الهجاء للقوافي كان العماد الاصبهاني قد سبقه اليه . وليس من وكدي هنا المقابلة وانما التنبيه ، ويقع قسم العراق من الخريدة في باريس تحت رقم ٣٣٢٧ ، وتقع أخبار ابن الشبل واشعاره على الورقة ٩١ ب – ١٠١ – ا . وتنظر الخريدة رقم ٣٣٢٦.

ثم إن هذه الترجمة قد تدلنا على ان القفطي لم يكن صريحاً في ذكر مصادره وقد يكون وراء ذلك نوع من التعمية أو الكذب ، فهو اذ يبدأ ترجمة ابن الشبل بقوله : « كتب الي ابو الضياء شهاب بن محمود الشّذباني، اخبرنا سعد بن عبد الكريم بن محمد بن منصور المروزي بالجامع القديم من كتابه قال .. » انما ينقل عن الخريدة وان الشذباني لم يكتب اليه ـ في هذه الحالة وفي الحالات الكثيرة المناظرة ـ وانما كتب الى العماد ونقل القفطي .

ولم تكن مطبوعة الهند في هذا أحسن حالا من مطبوعة بيروت .

٤٠ ـ ويكثر المحقق من التعليق على أشعار ابن الشبل أن : «انفرد القفطي بذكر هذا الشعر وانفرد بذكر هذه الأبيات » : « وانفرد .. بـ » وما انفرد القفطي ولكنه نقل عن العماد دون ان ينص على مصدره ، وقطف جهد الآخرين ، فحسن بنا ان نعيد الفضل إلى أهله .

٤١ ـ هذا ومن الابيات التي ذكر المحقق ان القفطي انفرد بها قول ابن الشبل ص ٢٩٠ :

خرجنا من قضاء الله خوفاً   وكان فرارنا منه إليه
وأشقى الناس ذو حزم توالت   مصائبه عليه من يديه
تضيق عليه طرق العذر فيها   ويقسو قلب راحمه عليه

ولم ينفرد القفطي بها ، لأننا واجدوها مع الظرف الذي أدى الى نظمها إذ كان الشاعر ممن هرب من طائفة « الغزّ » فوقع به غيرهم فأخذوا ماله . وذلك في كامل ابن الأثير حوادث سنة ٤٥٠ .

٤٢ ـ الترجمة رقم ٢٥٥ ص ٢٩١ : « محمد بن الحسن بن علي العراقي المخل (؟) الفصيح .. له شعر حسن ، وعارض القصيدة اليتيمة بقصيدتين على وزنها وقافيتها ... أول أحدهما :

« يا دعد حبك ما جنى الوجد » .

والملاحظ على هذا :

ا – مناسبة تعريف القصيدة اليتيمة ، وهي الدالية المشهورة بالدعدية أيضاً . ومطلعها :

هل بالطلول لسائل ردّ ؟ أم هل لها بتكلم عهد ؟

وفيها :

آهٍ على دعد وما خلقت إلا لطول بليّتي دعد

وهي من القصائد التي تداولها الناس دون تحديد تام لناظمها . ويبدو أن المقبول في نسبتها أن تكون للحسين بن محمد المعروف بدوقلة المنبجي . (وقد نشرت مؤخراً برواية القاضي علي بن المحسن التنوخي – بيروت، دارالكتاب الجديد ١٩٧٠) .

وكان الأستاذ عبد الله الجبوري قد حقق في أبياتها ونسبتها في كتابه الذي نشره ببغداد ١٩٧٧ باسم « أشعار أبي الشيص الخزاعي » لأنها مما ينسب الى أبي الشيص أيضاً .

ب – صحيح « أول أحدهما » : أول إحداهما – وقد وردت صحيحة في ط . الهند ص ٣٨٤ .

د – صحيح : « يا دعد حسبك ما جنى الوجدَ » :

يا دعدُ حسبك ما جنى الوجدُ (بضم الدال) .

لأن القصيدة معارضة بالوزن والقافية ، والقصيدة اليتيمة مضمومة الدال ومن البحر الكامل (٨) .

٤٣ – ص ٣٠٣ : محمد بن خليفة بن محمد السنبسي ... ذكره أبو المعالي [سعيد بن علي الكتبي] في زينة الدهر » .

وجاء في الهامش شرحاً لما بين المعقوفين – : « بياض في الأصل وفي ه [أي مخطوطة الهند] الخطيري ، والزيادة : [أي سعيد بن علي الكتبي من « المختصر المحتاج اليه » وأبو المعالي هذا هو الخطيري صاحب زينة الدهر » .

ومن الملاحظات على هذا :

ا ــ الافضل ان يتبنى التحقيق ما جاء في هـ (مخطوطة الهند) فيضع في البياض الاسم الذي جاء فيها ، ولا حاجة بعد ذلك الى القوسين .

ب ــ صحيح سعيد بن علي الكتبي : سعد بن علي الكتبي .

جـ ــ صحيح الخطيري : الحظيري .

د ــ ان طبعة الهند ص ٤٠٤ صححت ما جاء في متن المخطوطة الهندية اي الخطيري وجعلته الحظيري معتمدة وفيات الاعيان ــ وحسناً فعلت .

ولنلاحظ أن المحقق جرى على إيراد « الحظيري » بشكل الخطيري ــ وهو خطأ بالطبع . ولم ينتبه له أو ينبه عليه إلا في جدول « كلمات تحتاج إلى تصحيح .. مريدين الخروج من التبعة » . فقد ذكر على الصفحة ٤٥٩ أن ما جاء في السطر (١٨) من الصفحة ٦٧ صوابه : الحظيري . وذكرت حاشية الصفحة ٤٥٩ أنه قد وقع خطأ في صفحات أخرى منها : ٢٧٣ و ٤٠٥ » ، وهذا التنبيه في مكانه ، ويمكن أن نضيف هنا الصفحة ٢١١ والصفحة ٣٠٣ فقد ورد فيها الحظيري خطأ .

هـ ــ وذكرت حاشية الصفحة ٤٥٩ هذه أن الحظيري « هو الإسم الصحيح حسبما ضبطه ابن خلكان ومن بعده صاحب خزانة الأدب : ٣ / ٣١٨ بأنه منسوب للحظيرة من محلات بغداد » .

وقد تكون « منسوب إلى » أحسن من « منسوب لـ » . وليست الحظيرة من محلات بغداد ، لأنها لدى التحقيق « قرية بدجيل مجاورة عكبرا فوق بغداد » . وقد ورد ذلك في كتب مهمة منها خريدة القصر للعماد الأصبهاني (مخطوطة باريس رقم ٣٣٢٦ و ٥٠ أ ــ) وقال ياقوت في معجم البلدان : « الحظيرة قرية كبيرة من أعمال بغداد من جهة تكريت من ناحية دجيل .. » ولم يقل ابن خلكان انها من محلات بغداد ، وانما قال : « الحظيري بفتح الحاء المهملة وكسر الظاء المعجمة وسكون الياء المثناة من تحتها وبعدها راء ، هذه النسبة إلى موقع فوق بغداد يقال لها الحظيرة » .

ويكوّن محمد بن خليفة السبنسي على الشكل الذي ورد في مخطوطة المحمدين مشكلة تحقيقية يحسن الوقوف لديها .

بدأت الترجمة – ورقمها ٢٦٩ – على الورقة ١٠٦ ب من مخطوطة باريس (= ص ٣٠٣ من طبعة بيروت) حتى إذا جاءت الورقة ١٠٧ وورد البيت :

وقد سلمت بالطرف منها فلم يكن من النطق إلا رجعنا بالاصابع

ترد ترجمتان جديدتان ، إحدة لمحمد بن خلصة الأندلسي وأخرى لمحمد بن الخضر المعري ، وتلحق بترجمة المعري أخبار وأشعار من أخبار محمد خليفة السنبسي لا شك في أنها له لأنها تبدأ هكذا :«ونقلت من خط ابن المارستانية ما مثاله : محمد بن خليفة السنبسي المكي بأبي عبد الله شاعر سيف الدولة صدقة ... » .

فماذا يفعل محقق في هذه الحالة ؟

المعقول أن يجمع ما افترق من ترجمة السنبسي في مكان واحد وهذا ما حدث لا سيا أن ناسخ الباريسية قد نبه في الحاشية إلى الاضطراب الواقع .

وقد علقت طبعة بيروت (ص ٣٠٥) على : « ونقلت من خط ... » ، هذا أول صفحة في ه [أي مخطوطة الهند] ويظهر ان ترتيب الصفحات قد اختلف فوقعت هذه الصفحة بين الترجمتين ٢٧١ و ١٧٢ ولم يدرك هذا ناسخ الباريسية ففصلها عن موضعها وكتب في الحاشية : (هذه تتمة أخبار محمد بن خليفة السنبسي ، المتقدم على هذا الموضع بنحو ثلاثة أوراق) . وقد أضفناها الى مكانها وبقي شك في الشعر الذي أوله (تشرق من وجهه) ص ٣٠٦ الى: (فإني الى الغفران منك فقير) ص ٣٠٧ ، هل هو لابن السنبسي أو لغيره بسبب [اختلاف] ترتيب ورق نسخة المؤلف » .

وعلى هذا التعليق نذكر :

١ – ان ناسخ الباريسية « أدرك » اختلاف الصفحات ونص على ذلك صراحة مرتين ، الأولى عندما قطعت ترجمة السنبسي فقال : « هذه آخر

أخبار محمد بن خليفة السنبسي وله تتمة أخرى في الورقة التي بعد هذه فليعلم، وذلك لعدم ترتيبه في نسخة مؤلفه التي نقلت منه » . والثانية عندما انتهت ترجمة محمد بن خلصة فقال : « هذه تتمة أخبار محمد بن خليفة السنبسي المتقدم على هذا الموضع بنحو ثلاثة [كذا] أوراق » .

٢ — لم يكن الفصل بين اخبار السنبسي بترجمتين من عمل ناسخ الباريسية وإنما رأى هذا الناسخ الفصل في الأصل فأبقاه كما هو مع التنبيه عليه .

٣ — أما قول طبعة بيروت : « وبقي شك في الشعر الذي أوله:(تشرق من وجهه) ... الخ فيمكن إزالة هذا الشك باعتماد الهندية فإنها أوردت هذه الأبيات في القسم الأول من ترجمة السنبسي (تنظر ط الهند ص ٤٠٦ — ٤٠٨) .

٤ — ان الطبعة البيروتية لم تستوف من العينية ما جاء في النسخة الهندية (تنظر ط — الهند ص ٤٠٦ وتقابل بـ ٣٠٥ من ط — بيروت) .

٥ — مع ملاحظة ان (الدم) وردت ص ٣٠٦ منصوبة والصحيح ضمها .

٤٤ — ص ٣١٣ : « محمد بن داود ... أبو بكر الأصبهاني ... وله في « الزهرة » أحاديث ... » .

وعلق المحقق على « الزهرة » في الحاشية : « طبع هذا الكتاب في بيروت ... » .

والصحيح ان الذي طبع منه : « النصف الأول » .

٤٥ — ص ٢٣٤ « محمد بن سعد الحريري » « بصري » مدحه نصر الخزاري ... » الصحيح كما في الهندية ص ٤٥٨ : نصر الخبز أرزي » .

٤٦ — ص ٣٤٨ : « محمد بن سلامة بن أبي زرعة الدمشقي الكناني ، شاعر [١٢٣] محسن ، وهو ديك الجن ، شاعر [الشام] قال ابن أبي طاهر: اسمه المعلى ، والأول أثبت ... »

وفي الحاشية : « ترجمته في خاص الخاص ١١٧ ، ومعجم الشعراء ٣٦٩ ، وفي الوافي ٣ : ١١٦ . وتوفي سنة ٢٣٥ على ما في مقدمة ديوانه ص ١٥ وفيها وهو أبو محمد عبد السلام وفي الهامش : ديك الجن ، وقد طبع ديوانه حديثاً بتحقيق الدكتور أحمد مطلوب والأستاذ عبد الله الجبوري ، والمقطوعات الثلاث [التي ذكرها له القفطي في المحمدين] ليست في الديوان » .

أ – نظرة إلى الأصل أو إلى الحاشية تبين الاضطراب الحاصل والجمع بين اسمين مختلفين ؛ الأول اسمه : محمد بن سلامة..والثاني أبو محمد عبد السلام.. ديك الجن ، يجمع بينهما أنهما من الشام (٩) .

ب – يحسن أن يأتي الأصل هكذا : « محمد بن سلامة .. وهو وديك الجن شاعر الشام ...» . وقد انتبهت طبعة الهند إلى ذلك واستعانت بالمصادر الأخرى كمعجم الشعراء ، والوافي على إقامة نص المخطوطتين (٢ : ٤٧٦) .

جـ – سنة ٢٣٥ تذكر تأريخاً لوفاة ديك الجن .

د – لم يطبع ديوان محمد بن سلامة ، وإنما الذي طبع ديوان عبد السلام المعروف بديك الجن ، وكان طبيعياً ألا تدخل المقطوعات الثلاث التي ذكرها القفطي لمحمد بن سلامة في هذا المجموع .

٤٧ – وقد ختم المحقق « المحمدين » بفهارس نافعة يقتضيها التحقيق العلمي . ولكنا كنا نود لو كان بين هذه الفهارس فهرس للأعلام الواردة في الكتاب (من غير الشعراء) ، وأن تكون محتويات الفهارس أكثر دقة مما جاءت عليه ، فقد يمر بخاطر متصفح الكتاب أن بعض الأسماء لم تتضمنها الفهارس وأن بعضها لم يستوف عدد الصفحات التي ورد فيها .

إن مثل هذه الحال تزهد الباحث بالفهارس وتفقده الثقة بها فتضيع الفائدة التي وجدت من أجلها .

وفي ضبط الاعلام قد ترد كلمة واحدة مرتين فتضبط في الثانية على غير ما ضبطت به في الأولى مثل : كُله ص ٢٥٠ بضم الكاف أصبحت ص ٢٥١ كَله بفتحه مع ورود ما يرجح الضم .

وفي الأماكن يلاحظ أن « دُنَيْسَر » الواردة على الصفحة ٣٥٧ صارت في فهرس الأمكنة ص٤٠٠ «دُنَيسكر[١٠]» — والأولى هي الصحيحة . يقول ياقوت : « دنيسر ... بلدة عظيمه مشهورة من نواحي الجزيرة قرب ماردين بينهما فرسخان ... رأيتها وأنا صبي ، وقد صارت قوية ، ثم رأيتها بعد ذلك بنحو ثلاثين سنة وقد صارت مصراً ...» .

وتكرر ورود «زوزن» و«زوزني» (تنظر مثلاً ص١٠٩، ١٣٤، ١٦٤... وفهرس الأمكنة) . وكان المحقق يضبطها — حين يضبطها — بفتح الزاي ، وله وجه في ذلك ، إلا أن الوجه الأقوى ضم الزاي . قال ياقوت : «زُوزن بضم أوله وقد يفتح » .

ومما نلاحظه في فهرس الكتب أن زينة الدهر — مثلاً — وردت مرة واحدة هي ص ٢٨٣ ، ولكنها لدي التحقيق وردت مراراً ، منها ص ١١ ، ٣٠٤ . ومن الكتب ما لم يذكره الفهرس أصلاً مع تردده ، فكثيراً ما تقرأ — مثلاً — « أنبأنا محمد بن محمد الكاتب في كتابه قال ... » تنظر مثلاً ص١٩٥ ، ١٩٧ ، ٢١٣ ، ٢٥٥ ، ٣٠٤، وكان مناسباً جداً أن يدخل كتاب محمد بن محمد هذا في فهرس الكتب على وجهه المعمى للقارىء أي « كتاب محمد بن محمد بن حامد . » أو على الوجه الذي يحسن أن يفسر بـه أي « خريدة القصر وجريدة العصر » أو بالجمع بينهما — ولكننا لم نلاحظ شيئاً من ذلك .

هذا ولمحمد بن محمد هذا (وهو المعروف بالعماد الأصبهاني) كتاب آخر ينقل منه القفطي ويذكره مرة بالذيل ومرة بالذيل والسيل ، ولكننا لم نجده في فهرس الكتب .

ونقرأ في المحمدين — مراراً — أخبرنا أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور المروزى بالجامع القديم في كتابه » . ولكننا لم نجد هذا الكتاب في الفهرس ولم يذكره الفهرس الا مرة واحدة حين ورد ص ٢٥٥ صريحـــاً : (ذكر السمعاني في « الذيل ») .

ومعلوم أن أبا سعد عبد الكريم ... المروزي هو السمعاني نفسه وكتابه ذيل لتاريخ بغداد .

إلا أن في فهرس الكتب والرسائل والمقالات نقص ملحوظ فيما يجب أن يكون عليه منطوق الفهرس ، ويكفي أنك لا تجد من الدواوين من حرف الدال إلا ديواناً واحداً ، مع أن الكتاب كتاب شعر وشعراء نص فيه صاحبه على كثير من الدواوين .

وخلا الفهرس من مجاميع شعرية لم تورد مسبوقة بكلمة ديوان . مثل : « النجديات » و « العراقيات » من شعر الأبيوردي الواردة على الصفحة ٥٠ .

وخلا من ديوان الشريف الرضي الذي رجع اليه المحقق ص ٢٤٤ .

وقد ورد بين مولفات الابيوردي ص ٤٨ « تَـعلة المقرور » بفتح التاء ، ولكنه أصبح ص٤٠٥ «تِـعلة المقرور » بكسر(١١) التاء. والفتح هو الصواب.

وفي فهرس « المراجع والمصادر » ما يدع مجالاً لسؤال القارئين والدارسين من ذلك ان المحقق رجع الى خريدة العماد الأصبهاني – ولا نعيد هنـا السؤال عن المانع من الرجوع إلى أجزائها المخطوطة ، ولكننا نسأل : لِمَ لمْ يستوفِ المحقق أجزاءها المطبوعة وبين ترجمات الأجزاء غير المستشارة ما يتصل بترجمات المحمدين ، بل كان مصدرا أولياً للمحمدين . ومن هــذه الأجزاء المطبوعة المهملة :

ا – الجزء الثالث من قسم شعراء الشام ،دمشق ، ١٩٦٤ بتحقيق الدكتور شكري فيصل .

ب – الجزء الثاني من قسم العراق بتحقيق محمـد بهجة الأثري ، بغداد ، ١٩٦٤ .

ج – الجزء الأول من قسم شعراء المغرب وقد صدر بالقاهرة سنة ١٩٦٤ بتحقيق عمر الدسوقي وعلي عبد العظيم (ثم صدر الثاني) .

وصدر بتونس ١٩٦٦ عن الدار التونسية بتحقيق محمد المرزوقي ومحمد المطوي العروسي والجيلاوي بن الحاج يحيى .

هذا ، وكان ميخائيل أماري قد ضمن « المكتبة الصقلية » نبذاً مما في الخريدة عن شعراء صقلية .

وفي المحمدين – كما رأينا – ما لا غنى فيه عن الرجوع الى مصادره الأولية أو أهم مصادره مثل الشعر والشعراء لابن قتيبة أو الأغاني لأبي الفرج. ولكن المحقق لم يرجع الى مثل هذه المصادر المهمة ومن ثم خلا منها فهرس المراجع والمصادر .

ومن الأسماء التي وردت في « فهرس المراجع والمصادر » : « الأنباري : نزهة الألباء في طبقات الأدباء : تحقيق علي يوسف ، بدون تاريخ » .

وليس المؤلف لدى التحقيق : الانباري ، وإنما هو ابن الانباري (أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧) .

ثم ان « علي يوسف » ليس محققاً ، وليست طبعته تحقيقاً لأنها الأردأ بين عدة طبعات للنزهة ، هي اردأ حتى من سابقتها الحجرية المطبوعة سنة ١٢٩٤ وكان ازاء محقق المحمدين بعد ذلك ان يختار بين تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي وتحقيق الدكتور عامر عطية .

وورد « ابن الدُبيثي : تاريخ بغداد : المختصر المحتاج اليه من هذا التاريخ لشمس الدين الذهبي .. »

ولا سبب لتسمية الكتاب بتاريخ بغداد لانه ليس التاريخ وانما المختصر المحتاج اليه منه .

أما ضم الدال في الدبيثي فقد تكرر (تنظر مثلاً ص ٤٣٩) وللمحقق في ذلك وجه . ولكن فتح الدال أولى لأن ياقوتاً يقول : « دَبيثا » بفتح الدال والباء وتسكين الياء ... » ويقول : ينسب إليها دَبيثاني ودَبيثي .

وقد درس الدكتور مصطفى جواد هذه النسبة وانتهى إلى أن « الصحيح فتح الدال وهو الوجه في الأسماء النبطية أي الكلدانية والآرامية ...» .

وإذا علمنا أن « المختصر المحتاج اليه لابن الدبيثي» صدر بتحقيق الدكتور مصطفى جواد وهو يفتح الدال ، اتضح أن الأنسب أن نفتح .

أما ما ورد على الصفحة ٤٤٣ على 1944 فصحيحه 1945 .

وبعد فهذه ملاحظات عنت لي لدى قراءة ترجمات معينة مما جــاء في « المحمدين » ولدى المامة في بناء الكتاب ونهجه، اقدمها هنا امتحاناً لصحتها أولاً ، وإسهاماً في تحقيق الكتاب ثانياً ، لأن التحقيق من المهمات الصعبة – والصعبة جداً أحياناً – انـه لا بد من تضافر الجهود من أجل الكمال . وما يستطيع محقق واحد أو اثنان أن يحققا كتاباً من دون سهو أو فوات ، ومن هنا وجب على الآخرين أن يدلوا بدلوهم في سبيل الوصول إلى نص أدق ومن ثم طبعة ثانية أكمل .

وإذا كان هذا واجباً في كل كتاب فانه واجب في بعض الكتب على وجه الخصوص ، ومن هذه الكتب « المحمدون من الشعراء وأشعارهم للقفطي » ، ويرد الخصوص هنا من وجهين في الأقل :

الأول : ان المؤلف لم يترك كتابه – كما وصل إلينا – على شكل نهائي ، فكان نقص هنا واضطراب وتكرار وقطع وبياض ... هناك ، انه أولى أن أن يكون مشروع كتاب من أن يكون كتاباً .

الثاني : سعة الموضوع زماناً ومكاناً ... على مدى سبعة قرون من العالم العربي الاسلامي الواسع ما بين اليمن ... إلى آخر خراسان ووراء النهر ... إلى الغرب والأندلس وصقلية ... من شعراء مقلين أو مكثرين شعراء شعراء، أو شعراء علماء ..

وهنا يصعب على المحقق ضبط الموضوع والسيطرة عليه وتحديد مصادره .

بغداد – كلية الآداب علي جواد الطاهر

العرب : هذا النقد المقوّمُ الذي أراد منه صديقنا الدكتور علي جواد الطاهر ابراز الكتاب بصورة قريبة من الكمال ، قد اضاف إلى عمل محققه الاستاذ حسن معمري إيضاحات وتحقيقات مكملة يجب أن تضاف إلى الكتاب . وأنا – وإن كانت لي يد في حدوث بعض الاخطاء ولإشرافي على الطبع ولعدم الدقة في مقابلة نسخة المعمري بمخطوطة المؤلف إلا ان عذري في ذلك –١– عدم تمكني من مقابلة النسخة في جميع مواضعها ، وانما عنيت بابراز النقص أو بيان المحرف –٢– إن تحقيق النص هو من عمل الاستاذ حسن معمري ، ولا شك أنه بذل جهده . وهو جهد لا يسع كل قارىء لمطبوعته إلا أن يذكره شاكراً مقدراً . كما يقابل عمل الدكتور علي جواد الطاهر – في تتبعه لما في هذه المطبوعة من اخطاء موضحاً ومصححا – بالاستزادة فعمله عمل الباحث المدقق القوم لما اعوج ، ومن ثم فهو جدير بجزيل الشكر ، وعميق التقدير ، وسنحاول التعليق بكلمات موجزة على بعض ما جاء في هذا البحث الممتع – ويلاحظ ان قسما منه (تطبيع) أي أخطاء مطبعية · تندر مخطوطة تخلو منها –

الحواشي :

(١) في مخطوطة الهند – وهي بقلم المؤلف : شعره قليل جداً ، وقليله كثير الحلاوة .

(٢) الواقع –١– أن من جملة : وانشد له الشيخ ابو محمد ، الى آخر الأبيات الثمانية هي في مخطوطة المؤلف مكتوبة في أول ورقة ملحقة بالصفحة التي فيها ترجمة (محمد بن احمد بن سهل الواسطي) –٢– أن ناسخ النسخة الباريسية نسخ الأوراق ومنها ما ترتيبه غير صحيح ، وقد أشرنا إلى ذلك في أحد هوامش مطبوعة بيروت . ولهذا فرأي الناقد الكريم في نسبة الشعر لمحمد ابن احمد الواسطي صحيح .

(٣) وكذا وردت (وقصراهم) بخط المؤلف .

(٤) هي في مخطوطة المؤلف : (معايبه) غير مهموزة .

(٥) قد اصلحت الكلمة في جدول الخطأ والصواب (ص ٤٦١) وكان يحسن بالناقد الكريم اصلاح التطبيع (الأخطاء المطبعية) قبل التعليق عليها .

(٦) وهل يستقيم الوزن بهذه الرواية ؟!

(٧) وأيها أصح (الفرني) أم (القرني) ؟! تبقى المشكلة بدون حلٍّ !!

(٨) اسكان الدال تطبيع – خطأ مطبعي .

(٩) المؤلف هو الذي وقع في الخطأ ، وقد اوضحنا ذلك بكلمة نشرت في مجلة «العرب»(*) وفيها صورة ما كتبه المصنف بخط يده .

(١٠) وهذا تطبيع أيضاً ، وما دام الأصل صحيحاً فالخطب سَهْلٌ .

وبعد : فان هفوات الطبع وهنواته لا يد للمحقق الكريم الاستاذ المعمري فيها وليس لي من يد لأرسم الكتاب تحقيقاً وتصحيحاً . وشكراً لاستاذنا الدكتور فقد أضاف إلى هذا الكتاب ما يكمل جزءاً مما فيه من نقص ، وقد يكون هذا حافزاً لإكمال جوانب النقص الأخرى .

(*) السنة الرابعة ص ١١٠٥ – ١١٠٦

نظرات في :

كتاب اللامات

لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي

المتوفى سنة ٣٣٧ هـ

تحقيق

الدكتور مازن المبارك

الأستاذ المساعد بجامعة دمشق

كان هذا الكتاب الحلقة الثانية من «مكتبة الزجاجي» التي عقد الدكتور مازن المبارك عزمه على تحقيق ما يتيسر له منها وإخراجه إلى الناس لما أعجبه من علم الرجل ومنهجه في تناول قضايا النحو وتحقيقها . وكان أخرج له من قبل كتاب « الايضاح في علل النحو » الذي نال بتحقيقه ودراسته درجة الماجستير . وقد نشرته دار العروبة في القاهرة سنة ١٣٧٨ هـ ١٩٥٩ .

ويظهر أن كتاب « اللامات » هذا مما لم يشتهر عند المتقدمين من مصنفات الزجاجي على جودته في بابه. ومن ثم لا يكاد يحسّ له أثر في مصنفات الطبقات التالية له من النحويين . وما أعرف أحداً نقل عنه أو صرح بوقوفه عليه إلا ما كان من الصلاح الصفدي (ت ٧٦٤ هـ) فإنه ذكره في « الغيث المسجم » ١ / ١٣٢ فقال فيه : « وقد رأيت مصنفا لابي القاسم الزجاجي قد قسم اللام فيه إلى أحد وثلاثين قسما ، وفصلها وذكر على كل قسم شواهده ، ولا بأس بسردها هنا من غير تمثيل .. » ثم نقل عنه تعداد هذه اللامات ، ومن بعد الصفدي نقل كلامه فيه البهاء العاملي (ت ١٠٣١ هـ) في « الكشكول» ١ ـ ٣٢٥ ـ ٣٢٦ (ط . طاهر الزاوي) بيد أنه صُحّف فيه « الزجاجي» إلى «الجرجاني» وكذلك وقع في تعداد اللامات فيه وفي «الغيث» أيضاً سقط وتصحيف . وعلى رغم ما نال هذا الكتاب من خمول الذكر سلمت ـ على عوادي الدهر ـ نسخة منه يسرت للدكتور المبارك أن يخرجه عنها في هذه المطبوعة التي قام بنشرها مجمع اللغة العربية بدمشق .

صدّر الدكتور المحقق الكتاب بمقدمة لم يخلها من تعريف بالمؤلف وآثاره ردّد فيه ما كان قاله من قبل في مقدمة « الإيضاح » إلا أليفاظاً يسيرة ، وخصّ فيها كتاب « اللامات » نفسه بحديث إلى الاقتضاب ما هو ، حتى إذا خلص إلى صفة مخطوطته التي أخرجه عنها وتقويمها – وهو أهم ما يعيننا هنا – لم يتردد في توثيقها توثيق من اطمأن إلى أصالتها وبراءتها من الآفات والعيوب ، فقال فيها : « وهي نسخة كاملة ، واضحة ، لم تعبها وحدتها ، ولم تقعد بنا عن تحقيقها » واستظهر لذلك بأن أبواب الكتاب متلاحقة ما بين عنوانه وخاتمته ، مما يوثق حكمه بكمال النسخة وتمامها . (انظر المقدمه ، ص 24 ، 25) .

وهذا الحكم الذي أرسله الدكتور المحقق لا يثبت – كما ظهر لي من مدارسة الكتاب وتأمل أحوال المخطوطة – على النظر ، ولا يخلو إطلاقه من تسرع ومجازفة وشطط . وقد أفضت به ثقته بهده المخطوطة التي « لم تعبها وحدتها» كما يقول إلى أن تعثر في تحقيق نص الكتاب تعثراً كان يرجى له السلامة منه لو أنه أحسن تقويمها . وقدّم ما يجب في النشر عن مثلها من حيطة وحذر .

وتفصيل ذلك أن هذه النسخة – وإن لم يسقط منها أوراق وأبواب بأكملها – قد عريت من سمات الأصالة ، ولم يتهيأ لها من أسباب التوثيق الظاهرة إلا إجازة كتبها في آخرها عبد العزيز بن سحنون الغماري (ت٦٢٥هـ) لأبي العباس أحمد بن عبد الله ابن عزاز المعروف بـ « ابن قطبة » (ت٦٦٩هـ) وكلا الرجلين كان من أصحاب العربية المتصدرين لإقرائها . (أنظر ترجمتيهما في البغية ، ص ٣٠٨ ، ١٣٧) . وهذا نص الإجازة :

« قرأ علي الشيخ الفقيه العالم الفاضل المتقن المجود المقرىء الأديب زين الدين أبو العباس أحمد بن الشيخ الفقيه الأجلّ أبي محمد عبد الله بن عزاز بن كامل الشافعي أدام الله توفيقه وسلامته جميع هذا الكتاب المعروف باللامات تصنيف الشيخ أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي رحمه الله قراءة

ضبط وبحث وتفهّم [1] ، وأذنت له في إقرائه إذ هو أهل لذلك حقيق به. وكتب عبد العزيز بن سحنون بن علي الغماري والحمد لله وحده وصلواته على سيدنا محمد نبيه وصحبه وسلامه ، في السادس والعشرين من شوال سنة عشرين وستمائة » . اهـ

إلا أن هذه الاجازة لا تعدم ـ على جلالتها في الظاهر ـ علة تخدشها . وذلك أن نصها يدل دلالة بينة أن الغماري لم يتلق الكتاب عن الاشياخ تلقياً، بل لم يقع إليه من طريق الرواية ـ ولو بالاجازة دونما قراءة ـ أصلاً ، إذ لو كان عنده رواية له متصلة السند بالمؤلف ما كان ليدع بيان ذلك في إجازته والقوم إذ ذاك حريصون على تحمل الكتب بأسانيدها إلى مؤلفيها لهجون بطلب العلو فيها . وإذا أضفنا إلى ذلك أن كاتب النسخة لم يلمع قط إلى الاصل الذي نقلها عنه كان لا بد من الإقرار بأنها منقطعة النسب .وما كانت هذه سبيله فمن خطل الرأي أن يرفع إلى مرتبة الأصول التي لا تعيبها وحدتها. بيد أن ذلك لا يوجب بالضرورة اطراح هذه النسخة وترك الالتفات إليها البتة، بل إن الإجازة التي تحملها ـ وكلا طرفيها موصوف، كما تقدم ، بالعلم بالعربية والانتصاب لإقرائها ـ كانت حرية بأن ترفع من قدرها وأن تكفل سلامة نصها من مستنكر الأغاليط على الأقل وإن لم يعرف لها مخرج، لولا أن قراءة الكتاب قراءة متبصرة ـ والظن بناشره أنه لم يخل بشيء مما في مخطوطته ـ تعصف بما تبقى لهذه الإجازة من قيمة في ظاهر الأمر ، وتشهد بأنها إلى أن تكون لغوا من اللغو أقرب منها إلى أن تكون من الإجازات المعتدّ بها، وتقدم الدليل تلو الدليل على أن النسخة مؤوفة قد نالها من عبث النساخ عنت شديد ، فصحّف غير قليل من ألفاظها تصحيفاً منكرا ، وسقط في مواضع كثيرة منها ألفاظ وعبارات أخلّ سقوطها بمعاني الكلام ، وفيها ما هو مظنة

---

(١) كذا في صورة الورقة الأخيرة المثبتة بعد المقدمة ، لا « تفهيم » كما قرأها الناشر . انظر مقدمته ، ص : 25 ، وآخر الكتاب ، ص : ١٨٢ .

أن يكون مقحما في كلام المؤلف أيضاً [1] . ومع ذلك كله كان في الإمكان « ترميم » هذه النسخة . واستدراك ما وقع فيها من وجوه الخلل أو أكثره بتدبر معاني الكلام ، والرجوع إلى مصنفات المتقدمين من أئمة العربية وفي طليعتها المعروف من كتب المؤلف نفسه ولا سيما كتاب « الجمل » الذي ذكره الناشر في عداد مراجعه في التحقيق . إلا أن الناشر لم يتنبه إلا إلى أقلّ ذلك وفاته جله وما فحش منه . وفيما يلي بسط ما وقفت عليه منه وما اتجه لي من رأي في تصويبه . وقد حرصت أن أنقل النصوص بتمامها وأعقب عليها بما ارتأيت – وإن أفضى ذلك إلى شيء من التطويل – ليتاح للقارىء أن يميز ، على بصيرة ، مواقع الخطأ من مواقع الصواب فيما ذهبت إليه .

١ – جاء في تعداد اللامات ص : ٤ برقم (١٨) ما نصه : « لام تدخل بين الفعل المستقبل لازمة في القسم ولا يجوز حذفها » .

وقد أثبت الناشر هذه العبارة كما جاءت في الأصل (أنظر صورة وجه الورقة الثانية منه ، بعد مقدمة الناشر) وفيها مـا ينكره الحس وتدفعه بداهة العقل ، وهو إضافة « بين » إلى لفظ « الفعل » . وذلك أن هذا الظرف لا يضاف بحكم معناه إلا إلى ما يدل على أكثر من واحد ، فلا يضاف إلى مفرد في اللفظ والمعنى إلا أن يعطف عليه غـيره بالواو خاصة فتكون إضافته في الحقيقة إلى مجموع المتعاطفين . ولهذا ما أنكر الأصمعي رواية العطف بعده بالفاء في قول امرىء القيس :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

وكان يرويه : « بين الدخول وحومل » . انظر شرح القصائد السبع ، ص : ١٩ ، وشرح القصائد العشر ، للتبريزي ، ص : ١٠ (ط . الدكتور فخر الدين قباوة) . ولا ريب عندي أن «بين» في هذه العبارة من تصحيف

---

(١) وقد وقع نحو ذلك في كتاب « الإيضاح » الذي نشره الدكتور المحقق عن مخطوطة تحمل إجازة من الغياري نفسه لابن قطبة أيضاً . بل لقد صح عندي ان مخطوطته غير تامة . ولعلي أفرد له مقالة خاصة إن شاء الله .

الناسخ ، والصواب : « ... تدخل في الفعل المستقبل » كما جاء في نقل الصلاح الصفدي عن هذا الكتاب في «الغيث المسجم»: ١٣٢/١، أو«تدخل على الفعل المستقبل » كما جاء في كلام المؤلف نفسه في عنوان الباب الذي عقده لهذه اللام ص : ١١٣ ، وعبارته ثمة : « باب اللام الداخلة على الفعل المستقبل في القسم لازمة » .

٢ – جاء ص : ٦ في باب « اللام الأصلية » ما نصه : « ... وكونها لام الاسم قولك : خطل وجبل وإبل ووصل وحبل ، وكذلك ما أشبهه » .

وعلق الناشر على لفظ « لام الاسم » بقوله : « في الأصل (لام الفعل) وهو سهو من الناسخ » .

وما اختاره الناشر وأثبته قد يكون أوضح ، إلا أن لما في الأصل وجهاً لا يحكم معه عليه بأنه خطأ أو سهو ، وذلك أن يكون أراد بـ «الفعل» هذا اللفظ لا « الفعل » بمعناه الاصطلاحي ، فيكون معنى العبارة : وكونها واقعة موقع اللام من لفظ « الفعل» ونحو هذه العبارة كثيرة في كلام المتقدمين منه قول ابن جني في المحتسب ١٧٢/١ : « وأما « كاءٍ » فوزنه « كَعْفٍ » وأصله « كيّاءٍ » ومثاله : « كيعلف » فحذفت الياء الثانية وهي لام الفعل كما حذفت الثانية من « ميت » ... ». ونحو ذلك قول المؤلف نفسه ص : ١٠: « وأما كون اللام وسطاً في موقع عين الفعل في حروف المعاني فقولهم : ألا ... » . وقوله ص : ١٢ : « ... وألا تنبيه وافتتاح كلام ، وموقع اللام منها موقع عين الفعل » وكذلك قوله ص : ١٤ : « ... وأما الفراء فعنده أن اللام في إلا في الاستثناء أول الكلمة ، وموقعها موقع فاء الفعل .

٣ – جـــاء ص : ٨ في الباب نفسه أيضاً : « ... ألا ترى أن العرب قالت : يذر ويدع ، ولم يستعملوا منه الماضي ولا اسم الفاعل والمفعول به».

ومن البين أن لا معنى لتقييد اسم المفعول بـ « به » ، ولا شك أن هذا اللفظ مقحم في كلام المؤلف من قبل بعض النسَخة ، والصواب إسقاطه ، كما قال في الصفحة نفسها قبل أسطر : « ... ولما استغني فيه [يعني « ليس »]

عن المستقبل لم يبن منه اسم الفاعل ولا المفعول » . وكذلك قوله ص : ٧ « ودليل الكوفيين على أنه [يعني « ليس » أيضاً] حرف أنه ليس على وزن شيء من الأفعال لسكون ثانيه ، وأنه لم يجيء منها اسم فاعل ولا مفعول ولا لفظ المستقبل » .

٤ – جاء ص : ٢٢ في باب « لام التعريف » ما نصه : « وقد تدخل لضرب بالشبه من التعريف ... » .

وليس للعبارة – على هذه الصورة – معنى يعقل ، والصواب البيّن : « لضرب من الشبه بالتعريف ... » . والظاهر أن ما في العبارة من قلب إنما هو من صنيع الناسخ .

٥ – جاء ص : ٢٤ في الباب نفسه أيضاً : « ... ومن هذا النوع : الطبيب ، والفقيه والشاعر ؛ لأنها وإن كانت صفات مشتقات فلن تطلق معرّفة بالألف واللام إلا مخصوصة لمن وضعت له اتفاقاً » .

ولا موقع لـ « لن » – وهي لنفي المستقبل – في هذا الموضع ، والمؤلف أجلّ من أن يزل مثل هذه الزلة ، ولا ريب أنها من تحريف الناسخ ، ولعل الصواب « لا تطلق » أو « فما تطلق » .

٦ – جاء ص : ٢٤ وفي الباب نفسه أيضاً ما نصه: « وقد تدخل الألف واللام للتعريف في ضرب رابع ، وهو أن تدخل على صفات شهر بها قوم حتى صارت تنوب عن أسمائهم ، ثم غلبت عليهم فعرفوا بها دون أسمائهم كقولهم : الفضل والحارث والعباس والقاسم وما أشبه ذلك ، هكذا كانت في الأصل نعوتاً غلبت فعرف بها أصحابها ، ثم نقلت فسمي بها بعد ذلك » .

ولفظ « هكذا » لا يكاد يظهر له في هذا السياق وجه يعقل ، والعبارة معه غاية في السقم والثقل لا يكاد يطوع بها اللسان إلا على استكراه شديد ، وما أظنة إلا تحريفاً من الناسخ صوابه : « فهذه كانت ... » .

٧ – جاء ص : ٣٠ في « باب ذكر ما يمتنع اجتماعه مع الألف واللام اللتين للتعريف ... » ما نصه : « اعلم أنه لا يجوز اجتماع الألف واللام

والتنوين على حال من الأحوال نحو قولك: رجلٌ وفرسٌ وغلامٌ ، ثم تقول : الرجلُ والغلامُ والفرسُ ، فيسقط التنوين . وخطأُ الجمع بينهما والعلة في ذلك عند البصريين أن التنوين دخل في الأسماء فرقاً بين المنصرف منها المتمكن وبين الممتنع من الانصراف بنقله مضارعاً للفعل ، فإذا دخلت الألف واللام عليه مكنته فردّته إلى الأصل فانصرف كله فاستغنى عن دلالة التنوين ...».

هكذا ضبط الناشر قوله : « وخطأ الجمعِ بينهما » بجر « الجمع » على إضافة « خطأ » إليه ، وجعله مفتتح كلام جديد . وصواب ضبطه فيما أرى: « وخطأ الجمعُ بينهما » بالرفع على أن « الجمع » مبتدأ قُدّم خبره عليه ، وأن الجملة من تمام ما قبلها ، ثم يبدأ بقوله : « والعلة في ذلك عند البصريين ...». ويشهد بذلك قوله ص : ٣١ في كلام سيأتي نقله في الفقرة القادمة : « ... لو قلت : هذا الغلامُ زيدٍ ، والثوبُ عمرٍو ، كان خطأ . والعلة في امتناع اجتماع الألف واللام والإضافة ... » .

وأما عبارة « بنقله مضارعاً للفعل » فلا معنى لها . ولفظ « بنقله » تصحيف صوابه : « لثقله » . يشهد بذلك ما نقله الناشر عن سيبويه في تعليقه على هذه العبارة ، وذلك قوله : « واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء ، لأن الأسماء هي الأول ، وهي أشد تمكناً فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون » وقوله : « فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم ، وتركه علامة لما يستثقلون » . ويشهد به أيضاً ما أحال عليه الناشر من كلام المؤلف نفسه في كتاب « الإيضاح » ص : ٩٧ وهو قوله : « اعلم أن التنوين يدخل في الكلام لثلاثة معانٍ . أحدها الفرق بين المتمكن الخفيف في الأسماء وبين الثقيل الذي ليس بمتمكن ... » .

ولفظ « مضارعاً للفعل » – وإن كان لا يعدم وجهاً ضعيفاً من التأويل – يغلب على الظن أنه مما حرفه الناسخ أيضاً ، وأن صوابه : « بمضارعته للفعل » .

٨ – ص : ٣١ جـــاء في الباب نفسه أيضاً : « – ولا يجوز الجمع بين الإضافة والألف واللام نحو قولك : هذا غلامُ زيدٍ ، وثوب عمرٍو ، ودار بكر ، لو قلت : هذا الغلامُ زيدٍ ، ، والثوبُ عمرٍو ، كان خطأً . والعلّة في امتناع اجتماع الألف واللام والإضافة هي أن الألف واللام تعرف الاسم بالملك والاستحقاق ، ومحال جمع تعريفين مختلفين على اسم واحد » .

وفي عبارة التعليل فساد ظاهر مردّه إلى سقط فيها لا يخفى مكانه؛ وذلك أن سياق الكلام يدل دلالة بينة أن المؤلف ذكر ضربين من التعريف، أحدهما تفيده الألف واللام ، والآخر تفيده الإضافة ، على حين لم يرد في هذه العبارة إلا ضرب واحد نسب إلى الألف واللام . ووجه الفساد في هذه النسبة بيّن؛ فإن التعريف بالملك والاستحقاق إنمـــا تفيده الإضافة ، وأما الألف واللام فيعرفان الاسم بالعهد أو بالجنس كما ذكر المؤلف نفسه في كتابه هذا ص:٢١، وانظر في هذا المعنى أيضاً أمالي ابن الشجري ٢/٢٦١ ، والإنصاف، ص:٥٢٢ (الطبعة الرابعة) وشرح المفصل ٩/١٩ ، إلا أن من عادة المؤلف أن يقتصر في مثل هذا الموضع على ذكر تعريف الألف واللام الاسم بالعهد ، فينبغي أن يكون صواب العبارة : « ... هي أن الألف واللام [يعرفان الاسم بالعهد، والإضافة] تعرف الاسم بالملك والاستحقاق ... » . وبنحو هذه العبارة عبر المؤلف عن هذا المعنى في كتابه « الجمل » ص : ٧٦ ، كما أنه نص على تعريف الألف واللام الاسم بالعهد في اعتلاله لامتناع دخول حرف النداء على المعرف بالألف واللام ص : ٣٢ وأشار فيه إلى ما سلف من كلامه في الاعتلال لامتناع الجمع بين الإضافة والألف واللام ، وذلك قوله : « ... لو قلت : يا لرجل ويا لغلام لم يجز . والعلة في امتناع الجمع بينهما هي أن حرف النداء يعرف المنادى بالإشارة والتخصيص ، والألف واللام يعرفانه بالعهد ، فلم يجز الجمع بين تعريفين مختلفين كما ذكرت لك في هذا الباب » . وقد كان هذا وحده جديراً بأن ينبه الناشر إلى السقط في تلك العبارة ، ولا سيا أنه لم يفته أن المؤلف إنما يشير ههنا إليهـــا . بل لقد جاء ذكر تعريف الألف واللام الاسم بالجنس أو العهد فيما علق به الناشر نفسه على تعليل بعض البصريين لبناء

« الآن » ص : ٣٨ التعليق (٢) . وقد نقل مادة هذا التعليق – غير مصرح بذلك – من كلام ابن الانباري في الإنصاف ، ص : ٥٢٢ بتصرف لا يخلو من إخلال .

٩ – ص : ٣٦ – ٣٧ جاء في الباب نفسه أيضاً ما نصه : « ومن نادر ما دخلت عليه الألف واللام للتعريف قولهم : (الآن) ؛ وذلك أنه مبني وفيه الألف واللام ، وسبيل المبني إذا أُضيف أو دخلته الألف واللام أن يتمكن ويرجع إلى التعريف كما قالوا : خرجت أمسِ ، وما رأيتك منذ أمسِ ، فبنوه على الكسر ، فإذا أدخلوا الألف واللام أو أضافوه عرّفوه . وليس في العربية مبنيّ تدخل عليه الألف واللام إلا عُرّف ، إلا الشيء في حال التنكير ؛ فإن الشيء في حال التنكير لم تمكنه الألف واللام ، لأن التنكير يخفف الأشياء ويمكنها فإذا وجب لها البناء فيه لم يمكنها غيره ، وذلك نحو العدد ما بين أحد عشر إلى التسعة عشر ، فإنه مبني إلا اثني عشر ، فإن أدخلت عليه الألف واللام لم يتعرف أيضاً فقلت : جاءني الخمسةَ عشرَ رجلا ، ومررت بالخمسةَ عشرَ رجلا ، لهذه العلة التي ذكرتها لك » .

وفي هذا النص ضروب من التصحيف أخلت بـه إخلالاً شديداً حتى استغلق معناه أو كاد . وفي طليعة ذلك لفظ « التعريف » في هذه العبارة : « وسبيل المبني إذا أُضيف أو دخلته الألف واللام أن يتمكن ويرجع إلى التعريف » ثم ما جاء في النص من الأفعال المشتقة منه . وقـد لمح الناشر المعنى المراد بـه عندما قال في التعليق عليه : « هكذا في الأصل ، وهي مكررة غير مرة كما ترى . ولعله يريد ما يستتبع هذا التعريف من الإعراب ، لتصح مقابلته بالبناء » ثم لم يهتد إلى وجه الصحة فيه ، وهو أنه مصحف عن « التصريف » . وهم مما يستعملون « تصريف المبني » بمعنى إخراجه عن البناء إلى الإعراب ، ومن ثم عبّر المؤلف عن هـذا المعنى في كلامه على « أمس » في كتاب « الجمـل » بلفظ « الإعراب » وذلك قوله ص ٧٠ : « اعلم أن « أمس » في كلام العرب مبني عـلى الكسر أبداً كقولك : « خرجت أمسِ » و « وقدم بكر أمس » وإذا أضفته أو أدخلت عليه

الألف واللام أعربته فقلت : « كان أمسنا طيباً » . اهـ . ومما جاء فيه « التصريف » بالمعني الذي ذكرت ما قاله أبو البركات ابن الأنباري في الإنصاف ، ص : ٣١٠ - ٣١١ في الرد على من أجاز إضافة « النيف » إلى « العشرة » من الكوفيين - وقد نقله عنه البغدادي في الخزانة ٣/١٠٥ - وذلك قوله : « ... أما ما أنشدوه من قوله :

[كلف من عنائه وشقوته] بنت ثماني عشرة من حجته

فلا يعرف قائله ، ولا يؤخذ به . على أنا نقول : إنما صرّفه لضرورة الشعر ورده إلى الجر لأن « ثماني عشرة » لما كانا بمنزلة اسم واحد وقد أضيف إليهما « بنت » في قوله :« بنت ثماني عشرة » رد الاعراب إلى الأصل بإضافة « بنت » إليهما ، لا بإضافة « ثماني » إلى « عشرة » . وهم إذا صرفوا المبني للضرورة ردوه إلى الأصل .. ».

ومن المحتمل أيضاً أن يكون لفظ « التعريف » مصحفاً عن « التعريب » بمعنى « الإعراب ». وقد وقع بهذا المعنى في كلام لأبي بكر الأنباري - وهو كوفي المذهب وكان الزجاجي ربما ناظره ، انظر الإيضاح ، ص : ٦١ - وذلك قوله في « أمس » في شرح القصائد السبع ، ص : ٢٨٩ - ٢٩٠ : « وسبيل « أمس » أن يكون مكسوراً إذا كان معرفة لا ألف ولا لام فيه ، كقولك : « مضى أمس » و « رأيته أمس » . فإذا دخلت عليه الالف واللام عُرّب بوجوه الإعراب ، كقولك : « مضى الامسُ بما فيه » و « لقيته الامسَ ».. وربما أدخل عليه الالف واللام وترك على كسره ... » . إلا أن التقدير الاول عندي أرجح ؛ لان المؤلف بصري المنزع ، وذلك هو المعروف عندهم.

ومما صحف فيه من هذا النص غير ما لفْظٍ تصحيفاً منكراً قوله:«وليس في العربية مبني ...» إلى قوله : « ... لم يمكنها غيره » . ومن ذلك : « ... إلا الشيء في حال التنكير ؛ فإن الشيء في حال التنكير .. » فإنه لا موقع لـ « الشيء » ههنا ، وهو مصحف في كلا الموضعين عن « المبني » يوضح

ذلك أنه في الموضع الاول مستثنى من مبني في قوله في أول العبارة : وليس في العربية مبني ... » .

وعبارة : « ... لم تمكنه الالف واللام » لا يستقيم بها المعنى ايضاً فإنه لا يحتمل المضي الذي تفيده «لم» . ولا ريب عندي أن إيقاعها ههنا من عبث الناسخ وأن ما كتبه المؤلف إنما هو « لا تمكنه ... » .

ومما جاء مصحفاً لفظ « الاشياء » في « لان التنكير يخفف الاشياء ويمكنها .. » والصواب الذي لا يقوم المعنى إلا به : « الاسماء » .

١٠ — ص : ٣٧ — ٣٨ وجاء في الباب نفسه أيضاً ما نصه : « قال أبو العباس المبرد : إنما بني (يعني الآن) لأنــه كان من شأن الأسماء أن يعرفها كونها اعلاماً نحو: زيد وعمرو ، أو مشاراً إليها مبهمات فتعرفها الإشارة نحو هذا وذاك وبابه ، أو مضمرات ، أو مضافات إلى معارف أو نكرات نحو رجل وفرس ، ثم يعرف بالألف واللام ، فلما وقع (الآن) في أول أحواله معرفاً بالألف واللام فارق بابه وبني » .

هكذا ضبط الناشر هذا النص ، جعل فاصلاً بعد قوله : « أو مضافاً إلى معارف أو نكرات نحو رجل وفرس» وذكّر الفعل في قوله بعده:«ثم يعرف بالألف واللام » وهو ضبط يفيد أن من أنواع المعرفة ما أضيف إلى معرفة أو نكرة ، وهذا خلف من القول ، فما من أحد يقول بأن المضاف إلى نكرة يتعرف بإضافته إليها . وصواب ضبط العبارة أن يجعل الفاصل بعد قوله : « أو مضافاً إلى معارف » ثم يؤتى بعده بقوله : « أو نكرات نحو «رجل» و « فرس » ثم تعرف بالألف واللام » بتأنيث الفعل . والمراد بذلك ما كان نكرة في أول أمره ثم ُعرف بإدخال الألف واللام عليه . ومن ثم عبر أبو البركات ابن الأنباري عن هذا المعنى في حكايته لقول المبرد في الإنصاف ، ص:٥٢٣ بقوله:«وسبيل ما يدخل عليه الألف واللام أن يكون منكوراً أولاً ثم يعرف بها » وبنحو ذلك عبر عنه شيخه أبو السعادات بن الشجري في أماليه ٢/٢٦٠ أيضاً .

هذا ، ولم يخل النص السالف من تصحيف أيضاً ، وذلك لفظ « اليها » في عبارة « أو مشاراً إليها مبهمات » وصوابه (بها) فإن أسماء الإشارة إنما يشار بها ولا يشار اليها . وهذا هو المعروف في عبارة المتقدمين عن هذه الأسماء ، كقول ابن الشجري في أماليه ٢/٢٦٠ : « المبهم المشار به وفي بيانهم عن وجه إبهامها ، كقول ابن يعيش في شرح المفصل ٣/١٢٦ : « ... ويقال لهذه الأسماء : « مبهمات » لأنها [كذا ، ولعل الصواب : لأنك] تشير بها إلى كل ما بحضرتك ... » .

١٢ – ص : ٣٨ – ٣٩ جاء في الباب نفسه أيضاً في حكاية قول الفراء والكسائي في علة بناء « الآن » – : « وقال الفراء والكسائي : إنما هو محكيّ ، وأصله من آن الشيء يئين بمعنى حان يحين . وفيه ثلاث لغات ... » ثم جاء بعد تعداد تلك اللغات – وهي : آن ، وأنى ، وأنال بزيادة اللام – ما نصه : « قالوا فدخلت الألف واللام على اللغة الأولى فقيل : الآن فاعلم ، فترك على فتحه ، كما روى في الأثر أنه نهى عن قيلَ وقالَ ، ويحكى مفتوحا على لفظ الفعل الماضي ، وبعضهم يردّه على قيلٍ وقالٍ ، فيجعلها اسمين ويعربها » .

ولا موقع للواو في « ... ويحكى مفتوحا » والظاهر أنها من إقحام الناسخ ، والصواب إسقاطها . وسيأتي فيما يستقبل نظير ذلك . وأما عبارة « وبعضهم يردّه على قيلٍ وقالٍ ... » فلا يكاد يظهر لها معنى ، وأظنها مما حرّفه الناسخ ، ولعل الصواب : « وبعضهم يرويه : « عن قيلٍ وقالٍ » .. يشهد بذلك قول سيبويه في « باب تسمية الحروف بالظروف وغيرها من الأسماء » ٢ / ٣٥ : « ... فإن أردت حكاية هذه الحروف تركتها على حالها كما قال : « إن الله ينهاكم عن قيلَ وقالَ » ومنهم من يقول : « عن قيلٍ وقالٍ » لما جعله اسما ... » .

١٣ – عقد المؤلف ص : ٤٥ – ٤٦ بابا لـ « ذكر المذهب الذي ينفرد به الكوفيون من دخول الألف واللام بمعنى الذي على الأسماء المشتقة » جاء فيه :

« اعلم أن الأسماء المشتقة من الأفعال نحو : ضارب وقائم وذاهب وما أشبه ذلك يدخل عليها الكوفيون الألف واللام ، ويجعلونها مع الألف واللام بمنزلة الذي ، ويصلونها بما توصل به الذي ، فيقولون : القائمُ أكرمتُ عمرو ، فيرفعون القائم بالابتداء ، وعمرو خبره ، وأكرمت صلته ، كأنهم قالوا : الذي أكرمت عمرو ، قالوا : فإن جعلنا القائم بمعنى الذي قام ، قلنا : القائم أكرمت عمرا ، فينصب القائم بوقوع الفعل عليه وعمرو بدل منه ؛ لأن أكرمت لا تكون صلة الألف واللام وقد جعلت القيام صلتها . وهذا الوجه الثاني يوافقهم عليه البصريون . والوجه الاول ينفرد به الكوفيون .

« ونذكر مسائل هذا الباب على مذهب الكوفيين لتعرفه ، نقول من ذلك : الراكبُ ضربتُ زيد ، إذا جعلت الراكب بمعنى الذي ، وإن جعلته بمعنى الذي ركب قلت : الراكبَ ضربت زيدا . وكذلك تقول : القاعد أكرمت أخوك ، والقاعدُ أكرمت أخاك . فإن جئت بتوكيد أو معطوف أو منصوب حتى تصرّح بمعنى الذي فَعَلَ لم يجز أن تجريه مجرى الذي وتصله بصلة ، فتقول : القائمُ وعمرو ضربتُ زيدا في النصب . ولا يجوز رفعه . وكذلك : القاعدَ نفسه أكرمت أخاك ، والضاربَ زيدا رأيت أباك ، فقس على هذا ما يرد منه إن شاء الله تعالى » . اهـ

وقد دخل التصحيف في الشق الاول من هـــذا النص هذه العبارة : « ...وقد جعلت القيام صلتها » والصواب الذي يدل عليه السياق :« ... وقد جعلت « القائم » صلتها ». وكذلك صحف في فاتحة الشق الثاني : «...نقول من ذلك » والصواب الذي يدل عليه السياق أيضاً : « ... تقول » بالتاء ، ولعل الاول من خطأ الطبع . وأما المشكل فيه فهذه العبارة : « فإن جئت بتوكيد أو معطوف أو منصوب حتى تصرح بمعنى الذي فَعَلَ لم يجز أن تجريه مجرى الذي وتصله بصلة فتقول : القائمُ وعمرو ضربت زيدا ، في النصب . ولا يجوز رفعه » فقد جمعت إلى التصحيف فساد النظم بتقديم ما الوجه تأخيره والخطأ في ضبط ما مثل به أيضاً . والصواب الذي لا يقوم للعبارة معنى إلا به : « فإن جئت بتوكيد أو معطوف أو منصوب

لم يجز أن تجريه مجرى « الذي » وتصله بصلة حتى تصرح بمعنى « الذي َفعَلَ » فتقول : « القائمَ وعمرا ضربت زيداً » بالنصب ، ولا يجوز رفعه » . ولعل قوله : « حتى تصرّح بمعنى الذي فعل» سقط من متن الأصل الذي نسخت عنه المخطوطة التي وقعت إلى الناشر ، فاستدركه كاتبه في الحاشية ، إلا أن الناسخ الآخر أخطأ حاقّ موضعه فقدمه غير آبه إلى ما في صنيعه من فساد ، وزاد أن حرف قوله : « بالنصب » إلى « في النصب » كما أخطأ في المثال أيضاً فجاء بـ « عمرو » مرفوعاً وحقه النصب . ومن الغريب أن يفوت الناشر أن الوجه فيه نصب « القائم » وما عطف عليه وقد صرح المؤلف عقبه بأن رفعه لا يجوز .

١٤ – أبان المؤلف في « باب لام الملك » ص : ٤٧ – ٤٨ عن الفرق في المعنى بين قولنا : « هذا غلام زيد » وقولنا : « هذا غلام لزيد » . وجاء في كلامه على ثاني التعبيرين ما نصه : « وغلام في هذا الوجه نكرة وإن كانت اللام قد أدت عن معنى إضافته إلى زيد ، لأنها تفصل بين المضاف والمضاف إليه من أن يتعرف المضاف به أو يكون المضاف إليه تماماً له » .

وعبارة التعليل لا تخلو من قلق ، وأظن أن فيها سقطاً ، ولعل الصواب: « لأنهـا تفصل بين المضاف والمضاف إليه [وتمنع] من أن يتعرف المضاف به ... » .

١٥ – جاء ص : ٥١ في تعريف « لام الاستحقاق » ما نصه : « لام الاستحقاق خافضة لما يتصل بها كما تخفض لام الملك . ومعنياهما متقاربان ، إلا أنا فصلنا بينهما لأن من الاشياء ما لا تستحق ولا يقع عليها الملك » .

وفي عبارة التعليل إشكال ظاهر ، لا لتأنيث الضمير العائد على « ما » فإن ذلك جائز من باب الحمل على المعنى ، بل لان هذه العبارة لا يكاد يحصل منها – في صورتهـا هذه – معنى يعقل . والصواب البين : « ... لان من الاشياء ما تستحق ولا يقع عليها الملك » باطراح « لا » الاولى ؛ فإنهـا – لا ريب – مقحمة في كلام المؤلف ومن الغريب أن يخفى ذلك على الناشر

المحقق مع أن سياق الكلام يقتضيه بالضرورة . هذا إلى أن فيما جاء عقبه من كلام المؤلف ما يدل عليه أيضاً دلالة بينة ، وذلك قوله : « ولام الاستحقاق كقوله عز وجـــل : (الحمد لله رب العالمين) و (الحمد لله الذي هدانا) وكقولك : المنة في هذا لزيد ، والفضل فيما تسديه إلي لزيد ، ألا ترى أن المنة والفضل ليس مما يملك [كذا ، ولعل الصواب : « ليسا »] وإن كان المملوك والمستحق حاصلين للمستحق والمالك » .

وانظر في هذا المعنى شرح المفصل ٨/٢٥ — ٢٦ إلا أن ابن يعيش لم يميز بين معنى « الاستحقاق » و « الاختصاص » كما فعل المتأخرون .

١٦ — ص ٦٤ : جاء في (باب لام إنّ) ما نصه : (وهذه اللام هي لام الابتداء الداخلية للتوكيد ، فجاز دخولها على خبر إنّ وحدها لما لم تغير معنى الابتداء . ولم تدخل على سائر أخواتها لأنها تغير معنى الابتداء لما تدخل عليه من المعاني نحـــو دخول كأنّ للتشبيه والاستفهام والتقريب ، وليت للتمني ، ولعلّ للترجي والتوقع ، واستدراك لكن للجحد) .

وفي هذا النص إشكالان أكبر ظني أن مرجعهما إلى عبث الناسخ بأصل الكتاب . وكان يجدر بالناشر ألا يغفل عنهما فيمرّهما دونما تعليق .

أما أولهما فذِكْر (الاستفهام) في عداد ما تفيده (كأنّ) من معان ، وهو قول منكر ما أعرف في أصحاب العربية من قال به أو حكاه عـــن المؤلف . وأما المحكي عنه في هذا الباب فمعنيان وافق في كليهما الكوفيين . أولهما أنهـــا تأتي للتحقيق ؛ ذكر ذلك ابن هشام في المغني ، ص : ١٩٢ (ط. محيي الدين عبد الحميد) وص : ٢٠٩ — ٢١٠ (ط . الدكتور مبارك وزميله) والسيوطي في الهمع ١ / ١٣٣ . وقد ذكر هذا القول ابن مالك أيضاً في التسهيل ، ص : ٦١ إلا أنه لم يسم القائلين به . وهو قول واهٍ لا تقوم به حجة فالجة . والآخر أنها إذا كان خبرها جامداً كانت للتشبيه ، وإذا كان مشتقاً كانت للشك بمنزلة « ظننت » و « توهمت » ؛ ذكر ذلك السيوطي في الهمع ١ / ١٣٣ أيضا ، ونسب ابن هشام القول بذلك إلى ابن

السيد البطليوسي وجماعة لم يسمّهم ، ونسبه الرضي في شرح الكافية : ٢ / ٣٤٥ (ط. سنة ١٣١٠ هـ) إلى الزجاج ، وإذا صح ذلك يكون الزجاجي قد تابع فيه شيخه . وما لم يكن ذكر « الاستفهام » في هذا الموضع من « اللامات » مقحماً من قبل الناسخ فغير بعيد عندي أن يكون ما ذكره المؤلف فيه إنما هو « الشك » فخلط الناسخ وأثبت مكانه « الاستفهام » . وأما أن يكون قد ذكر « التحقيق » ثم غيّره الناسخ إلى « الاستفهام » فيبعده أن « كأنّ » توافق في هذا المعنى – لو صح – « إنّ » فلا تغير معنى الابتداء ، والمؤلف إنما عني ههنا بذكر ما يغيره من المعاني التي تفيدها أخوات « إنّ » .

وأما الإشكال الآخر ففي عبارة (واستدراك لكن بعد الجحد) وهي – إلى إشكالها – مختلة البناء أيضاً ، وصحتها كما يقتضي سياق الكلام : (ولكن للاستدراك بعد الجحد) . وأما إشكالها فلتقييدها الاستدراك بـ (لكنّ) الثقيلة بأن يكون بعد جحد ، وهذا إنما يعرف في الاستدراك بـ (لكن) الخفيفة إذا وليها مفرد خاصة على اختلاف بين النحاة أتكون إذ ذاك عاطفة أم لا . ومذهب المؤلف أنها تكون عاطفة ، ومن ثم ذكرها في باب العطف من كتابه (الجمل) في جملة حروفه ، ونص على إفادتها الاستدراك بعد الجحد بمثل ما ذكرت أنه الصحيح في العبارة التي هنا فقال ص ٣١ : (... ولكنْ للاستدراك بعد الجحد) . وأما (لكنّ) الثقيلة فلا خلاف – فيما أعلم – أنه يستدرك بها بعد الإيجاب كما يستدرك بها بعد النفي، إلا أنه يشترط تغاير ما قبلها وما بعدها نفياً وإثباتاً، والتغاير المعنوي في ذلك كالتغاير اللفظي . انظر في بسط ما تقدم المقتضب ١٢/١ و ١٠٧/٤–١٠٨ ، وشرح المفصل ٧٩/٨ – ٨١ ، و ١٠٦ – ١٠٧ ، وشرح الكافية ٣٤٦/٢ ، ٣٦٠ – ٣٦١ ، ٣٧٩ ، ومغني اللبيب ، ص : ٢٩٠ – ٢٩٣ (ط . محيي الدين عبد الحميد) وص : ٣٢٢ – ٣٢٤ (ط. الدكتور مبارك وزميله) والهمع ١٣٢/١ – ١٣٣ و ١٣٧/٢ – ١٣٨ .

١٧ – ص : ٦٧ جاء في الباب نفسه أيضاً في تعليل كسر الهمزة من

من « إنّ » وامتناع فتحها في نحو (ظننت إن زيداً لقائم) و « علمت إن أخاك لمنطلق » ما نصه : « واللام التي هي خبر إن قد قلنا إنها لام الابتداء، وكانت مقدرة قبل إنّ ، ولام الابتداء تمنع ما قبلها أن يعمل فيما بعدها ، فلم يجز لما قبل « إن » أن يعمل فيها واللام بينهما ، لان لام الابتداء حاجز يمنع ما قبله من التخطي إلى مـــا بعده . ألا ترى أنك تقول : علمت لزيد منطلق ، وحلفت لاخوك قائم ، ولا يكون لعلمت تسلط على ما بعد اللام ، فكذلك كان الاصل في قولك : علمت إن زيدا لقائم ، علمت أن زيدا قائم ، فمنعت اللام الفعل أن يعمل في (إن) فبقيت مكسورة على حالها، ثم أخّرت اللام إلى الخبر لفظاً ، وهي في المعنى مقدرة في موضعها ... » .

وفي هذا النص عدة أمور :

أولها : عبارة (واللام التي هي خبر إن ...) وما يفيده ظاهرها من أن اللام نفسها هي الخبر . على أنه لا كبير إشكال في ذلك ، إذ يمكن حمله على التجوز والاتساع ، وإن كنت لا أستبعد أن يكون الضمير (هي) مصحفاً عن (في) .

وثانيها : أن التمثيل بـ (حلفت لأخوك قائم) لتعليق لام الابتداء ما قبلها عن العمل فيما بعدها لا يستقيم؛ وذلك أن اللام في هذا المثال ليست لام الابتداء أصلاً ، وإنما هي اللام التي يتلقى بهـا جواب القسم . ثم أن التعليق في هذا الباب خاص بأفعال العلم والظن و (حلف) ليس منها ، بل ليس مما يتعدى بنفسه البتة . وأظن (حلفت) في المثال تصحيفاً صوابه (حسبت) . يشهد بذلك أن المؤلف لما عرض ص : ٦٢ – ٦٣ المسألة التي يبسط ههنا جوابها كان فيما مثل به لذلك (حسبت إن أخاك لشاخص) . وقد مثل بهذه العبارة في جملة ما مثل به للمسألة نفسها في كتابه الجمل ص : ٧٠ أيضاً .

وأما الخطأ البحت الذي لا ريب أنه من تخليط الناسخ فما جاء بعد من أن الاصل في : (علمت إن زيدا لقائم) : (علمت أن زيداً قائم) . ومن الغريب أن يخفى فساد هذا القول على الناشر المحقق ! على حين أن كل مـــا

تقدمه من كلام المؤلف وما جاء عقيبه يدل دلالة لا لبس فيها أن الاصل في (علمت إن زيداً لقائم) : (علمت لإن زيدا قائم) بتقديم اللام على (إنّ) ومن ثم علقت الفعل عن العمل في (إن) لانها مقدمةعليها حكماً وإن كانت مؤخرة إلى الخبر لفظاً . وانظر شرح المفصل ٦٦/٨ . ويضاف إلى ما تقدم أن الاصل في المثال المذكور قد جاء على وجه الصواب فيما أشار إليه المؤلف في فاتحة هذا النص من كلامه ، وذلك عندما ذكر ص : ٦٤ أن هذه اللام هي لام الابتداء، ثم تطرق إلى بيان العلة في تأخيرها إلى الخبر بقوله : (وأما لزوم اللام في الخبر دون الإسم فإن أصلها كان قبل أن يقال : إن زيدا لقائم، كان : لإن زيدا قائم ، فاستقبحوا الجمع بين حرفين مؤكدين ، فجعلوا إن في الابتداء واللام في الخبر ليحسن الكلام ويعتدل) . وعلى مثل هذا القول في أصل موضع هذه اللام والعلة في تأخيرها إلى الخبر جمهور المحققين على مذاهب أهل البصرة . انظر في ذلك المقتضب ٣٤٤/٢ ، والخصائص٣١٤/١، وشرح المفصل ٦٣/٨ و٢٥/٩ – ٢٦ ، وشرح الكافية ٢٥٥/٢ . وبقولهم قال ابن‌هشام في المغني ص: ٢٣٠–٢٣١ (ط. محي الدين عبد الحميد)و ص :٢٥٤–٢٥٥ ط. الدكتور مبارك وزميله) وقد مثل فيه بالمثال نفسه فقال : (وذلك لان أصل (إن زيدا لقائم) : (لإن زيدا قائم) .

١٨ – استشهد المؤلف ص : ٧٠ ببيت لامرىء القيس جاء نصه :

ليوم بذات الطلح عند محجر   أحب إلينا من ليال على وقرِ

وأنبه الناشر في تعليقه عليه أن روايته في ديوان امرىء القيس ص:١٠٩ (ليال بذات الطلح ... من ليال على أقر) . ويظهر أن (أقر) كما جاء في الديوان هو الصحيح ، فإني لم أصب مكاناً باسم (وقر) . ومهما يكن الامر فإنه ما كان يجدر بالناشر أن يضبط الراء من (وقر) بالكسر وقد رأى في الديوان أن القصيدة مقيدة الروي .

١٩ – ذكر المؤلف في (باب لام التعجب) ص : ٧٢ أن هـــذه اللام تدخل على المتعجب منه صلة لفعل مقدر قبله ، كقولك : (لِزَيد ما أعقله)

والتقدير : اعجبوا لزيد ما أعقله . ثم قال ص : ٧٣ : (وربما سبق لام التعجب حرف النداء ، كقولهم : يا لزيد فارساً ، أي اعجبوا لزيد فارساً ، ويا لك راكباً ، وكذلك ما أشبهه) .

وقد ضبط الناشر اللام في (يا لزيد فارساً) بالفتح ، والصواب أن تكسر كما لو لم تدخل عليه (يا) . وهذا ما يفيده كلام المؤلف في فاتحة الباب ثم التقدير الذي قدره في هذا المثال ؛ فإن اللام وقعت فيه صلة لـ (اعجبوا) المقدر ، و (زيد) فيه ليس بمدعو ، وإنما هو مدعوّ له ، ومن ثم وجب له الكسر كما وجب للام المستغاث من أجله . وأما فتحها في (يا لك راكباً) فلدخولها على مضمر . وقد عقد سيبويه في كتابه ١/٣٢٠ لهذه المسألة باباً سماه (باب ما تكون اللام فيه مكسورة لانه مدعوّ له ههنا وهو غير مدعوّ) قال فيه : (وذلك قول بعض العرب (يا لِلعجب) و (يا لِلماء) وكأنه نبه بقوله : يا غير الماء للماء ...) . ومن بعده بسط المبرد هذه المسألة في المقتضب ٤/٢٥٤ ، وألم بها في الكامل أيضاً ، ص : ١٠١٦ (تحقيق أحمد محمد شاكر) فانظر كلامه فيها .

٢٠- جاء في « باب اللام التي تكون جواب القسم » ص: ٧٩: «وربما أضمر جواب القسم إذ كان في الكلام دليل عليه كما قال تعالى : (والشمس وضحاها) ثم أضمر القسم في قوله : (قد أفلح من زكاها) التقدير : لقد أفلح من زكاها ، وجاز هذا الإضمار لدلالة قد عليه ، لأنها مؤكدة واللام للتوكيد » .

وفي عبارة « ثم أضمر القسم ... » سقط أخل بمعناها، والصواب الظاهر: « ثم أضمر [جواب] القسم ... » . وقد أراد المؤلف بـ « جواب القسم » لام الجواب ، وسماها جواباً - كما فعل في فاتحة هذه الكلمة وفي عنوان الباب أيضاً - اتساعاً ومجازا .

وإلى إضمار اللام في هذه الآية ذهب سيبويه في كتابه ١ | ٤٧٤ ، والمبرد في المقتضب ٢/ ٣٣٧ ، وابن الشجري في أماليه ١ / ٣٦٩ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٩ / ٢١ وابن خالويه في إعراب ثلاثين سورة ، ص : ١٠٠ .

وسوغ إضمار اللام – عند سيبويه والمبرد – طولُ الكلام وتباعد ما بين القسم وجوابه ، وبذلك قال الزجاج أيضاً ، انظر البحر المحيط ٨ / ٤٤١ ، وتفسير القرطبي ٢٠ / ٧٦ . وقد خالف الزمخشري عن قول هؤلاء جميعاً فذهب إلى أن جواب القسم محذوف تقديره : ليُدَمْدِمنّ الله عليهم ، وأن قوله تعالى : (قد أفلح من زكاها) تابع لقوله : (فألهمها فجورها وتقواها (على سبيل الاستطراد وليس من جواب القسم في شيء . انظر الكشاف ٤ / ٦٠٦ .

٢١– ذكر المؤلف ص:٨٣ أن الأصل في لامي المستغاث به والمستغاث من أجله الكسر ، وأن لام المستغاث به إنما فتحت فرقا بينها وبين لام المستغاث من أجله ، ثم جاء ص : ٨٤ ما نصه: « فإن عطفت على المستغاث به بمستغاث به آخر كسرت لام الثاني ؛ لأن الفتح قد زال بضمك إياه إلى الأول بحرف العطف .. » .

وفي عبارة التعليل سقط غير خفي المكان ، وأظن الصواب فيها : « ... لأن [موجب] الفتح قد زال ... » . وانظر في هذه المسألة المقتضب ٤ / ٢٥٥ ، والكامل ص : ١٠١٧ .

٢٢– جاء ص:٨٩ في التمثيل لجواز الكسر والإسكان في لام الأمر إذا كان قبلها واو أو فاء ما نصه : « ... وذلك قولك : فلينطلق زيد ، ولينطلق ، وإن شئت كسرت اللام ، وإن شئت أسكنتها ».

والصواب في العبارة الأخيرة : « إن شئت كسرت اللام وإن شئت أسكنتها » باطراح الواو الأولى فإنها مقحمة . وقد مر ، فيما سلف ، نظير لهذا .

٢٣– جاء في ص: ٩١ في « باب لام الأمر » أيضاً:« وأجمع البصريون على أن هذا الفعل [يعني فعل الأمر] إذا كان بغير اللام فهو غير معرب ؛ قولك : إذهب يا زيد ، واركب ، وانطلق ، وما أشبه ذلك » .

وفي العبارة سقط قبل قوله : « قولك » وأظن الصواب : « [وذلك] قولك » كما جاء فيما نقل عنه في الفقرة السابقة .

٢٤– ص : ٩٥ جاء في «باب لام المضمر» ما نصه: «لام المضمر هي اللام الخافضة للأسماء في خبر إنّ أو غيره ، كقولك : هذا لك ، ولكما ، ولكم ، ولهم ، وله ، وما أشبه ذلك ، كما قال تعالى : (لكم دينكم ولي دين) و(لهم أجر غير ممنون) . وهي مفتوحة مع جميع المضمرات إلا مع ضمير الواحد إذا أخبر عن نفسه ، كقولك : لي غلام ، ولي ثوب ؛ وإنما انكسرت مع الياء هاهنا لأن من شأن الإضافة أن تكسر ما قبلها إلا أن يكون حرف مدّ ولين كقولك : هـــذا ثوبي وغلامي ، ورأيت ثوبي وغلامي ، ومررت بثوبي وغلامي ، يكون على حال واحدة كما ترى » .

وهذا النص مما لم ينج أيضاً من عبث الناسخ وإحالته الكلام عن وجهه بإقحام ما يخل بمعناه تارة ، وإسقاط ما لا يقوم المعنى إلا به تارة .

وأول ما يستوقف الناظر فيه ما جاء في شطره الأول من تعريف هذه اللام بأنها « هي اللام الخافضة للأسماء في خبر إنّ أو غيره » فإنه لا يكاد يظهر لذكر « خبر إنّ » في هذا السياق وجه يعقل . وأدنى تأمل للعبارة يهدي إلى أن « إنّ » مقحمة فيها ، وباطراحها يتّجه التعريف على أن المراد بـ « الخبر » فيه الخبر الذي هو أحد ضربي الكلام – يعني أن هذه اللام هي اللام التي تخفض الأسماء سواء أكان الكلام الذي وقعت فيه خبرا كالذي مثل به من الآي ، أم إنشاء كقوله تعالى : (ألكم الذكر وله الأنثى) [سورة النجم : ٢١] يصدق ذلك قول المؤلف في الباب نفسه ص ٩٧ : فإن قال قائل : فإذا كانت لام المضمر هذه التي ذكرتها هي اللام الخافضة بمعنى الملك والاستحقاق في الخبر وغيره، فلمَ فتحت مع المضمر وكسرت مع الظاهر. ». فقد أودعه معنى ذلك التعريف وأوقع فيه « الخبر » بالمعنى الذي ذكرت . هذا إلى أنه قد سلف أن نبه في « باب لام الملك » على دخولها في غير الخبر بقوله ص ٤٨ : « وقـــد تدخل لام الملك في الاستفهام إذا كان المملوك غير معروف مالكه كقولك : لمن هذا الثوب ؟ ولمن هذه الدار ؟ ... » .

وربما كان أصل عبارة المؤلف في تعريف هذه اللام : « هي اللام الخافضة للأسماء إنْ في خبر أو غيره» على أن «إنْ» هي إن الجزاء حذف بعدها«كان»

واسمها . وإذا صح ذلك فلعل الناسخ ظن أن (إنْ) هذه (إنّ الثقيلة فأخرها وأضاف لفظ (خبر) إليها .

هذا ، ولم يخل الشطر الثاني من النص مما يستنكر أيضاً ، وذلك ما جاء فيه من أن (من شأن الإضافة أن تكسر ما قبلها) . ونكارة هذا القول أظهر من أن ما تحتاج إلى بيان ، ومردّها إلى سقط في العبارة فات الناشر استدراكه ، والصواب الذي لا يكاد يخفى : لأن من شأن [ياء] الإضافة أن تكسر ما قبلها ...) . وإنما قال (ياء الإضافة) - والحديث في الياء الداخل عليها اللام الجارة - جرياً على مصطلح المتقدمين من البصريين : وذلك أن (ياء الإضافة) عندهم هي ياء المتكلم الواقعة في موضع جر سواء أجُرّت بالحرف أم بإضافة اسم اليها . ونحو مما قال المؤلف ههنا مما وقعت فيه (ياء الإضافة) بالمعنى الذي ذكرت قول سيبويه في (باب علامة إضمار المنصوب المتكلم والمجرور المتكلم) ١/٣٨٦ : وسألته [يعني الخليل] عن قولهم : (عنيّ) و (قدني) و (قطني) و (مني) و (ولدني) فقلت : ما بالهم جعلوا علامة إضمار المجرور ههنا كعلامة إضمار المنصوب ؟ فقال : انه ليس في الدنيا حرف تلحقه ياء الإضافة إلا كان متحركاً مكسوراً ، ولم يريدوا أن يحركوا الطاء التي في (قط) ولا النون التي في (من) فلم يكن لهم بد من أن يجيئوا بحرف لياء الإضافة متحرك إذ لم يريدوا أن يحركوا الطاء ولا النونات ؛ لأنها لا تذكر أبداً إلا وقبلها حرف متحرك مكسور...) وكذلك قوله في (باب ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف جر) ١/٣٩٢ : (.. ولو اضطر شاعر فأضاف الكاف إلى نفسه قال (كِي) وكَيْ) خطأ من قبل أنه ليس في العربية حرف يفتح قبل ياء الإضافة) . ومثله قول المبرد في المقتضب ١/٢٥٥ : ... (فإن قال : فما بالك تكسرها [يعني كاف التشبيه] إذا قلت : (لست كِي) . فإنما ذلك لأن ياء الإضافة تحول كل حركة إلى كسرة ، تقول (هذا غلامي) و (ضربت غلامي) و (المال لي) .

وإنما سموا هذه الياء في كلا الحالين (ياء الإضافة) من قبل أنهم مما يسمون المجرور بالحرف (مضافاً إليه) أيضاً ، كما يسمون حروف الجر (حروف

الإضافة) لأنها (يضاف بها إلى الإسم ما قبله أو ما بعده) كما يقول سيبويه : أنظر في ذلك (باب الجر) في الكتاب ١/٢٠٩ ، و (باب الإضافة) في المقتضب ٤/١٣٦ ، وباب (ذكر المجرورات) في شرح المفصل ٢/١١٧ ، وباب (حروف الإضافة) فيه أيضاً ٨/٧ .

ومما يحسن ذكره في هذا الصدد أن لمصطلح (ياء الإضافة) عند أصحاب القراءات معنى مغايراً لمعناه عند من ذكرت من النحويين ، فهم يعنون به ياء المتكلم إطلاقاً سواء أكانت في موضع جر أم موضع نصب . انظر في ذلك النشر ٢/١٥٥ .

٢٥ – جاء في (باب اللام الداخلة في النفي بين المضاف والمضاف اليه) ص : ٩٩ – ١٠٠ ما نصه : « اعلم أن اللام إذا دخلت بين المضاف والمضاف إليه فصلته منه لفظاً ، وعاقبت التنوين ، وزالت الإضافة ولم يتعرف المضاف بالمضاف اليه ولم يتنكر به ، لأن اللام قد حجزت بينهما ، وذلك قولك : هذا غلام لزيد ، وهذا ثوب لزيد ، وهذا الغلام لرجل ، وهذا الثوب لصاحب لنا . وهذا قياس مطرد فيها ، وقد ذكرناها فيما مضى بعلتها ، إلا أنه قد تدخل هذه اللام في النفي بين المضاف والمضاف اليه غير مغيّرة حكم الإضافة ، ولا مزيلة معناها ، ولا حاذفة للتنوين ، وذلك قول العرب : لا أبالك ، ولا غلامي لزيد ، ولا يدي لك بها ، وما أشبه ذلك . قال سيبويه : أدخلوا اللام ها هنا بين المضاف والمضاف اليه مشدّدة معنى الاضافة ومؤكدة له . قال : والدليل على أن هذا الكلام مضاف إلى ما بعد اللام ، وأن اللام لم تغير معنى الإضافة قولهم : لا أبالك ، لأن هذه الألف إنما ثبتتْ في الأب في حال النصب إذا كان مضافاً ، كقولك : رأيت أباك ، ولو لم يكن مضافاً إلى ما بعد اللام لم تثبت فيه الألف ، وكذلك قولهم : لا غلامي لك ، إنما حذفت منه نون الاثنين لتقدير إضافته إلى الكاف ، ولولا ذلك لثبتت النون ؛ لأن نون الاثنين إنما تحذف للإضافة . وكذلك قولهم : لا يديْ لك ، إنما حذفت النون لتقدير الإضافة » .

وفي هذا النص موضعان مشكلان جـاء فيهما الكلام مضطرباً ينقض بعضه بعضاً .

أما أولهما ففي فاتحة النص حيث جاء : « اعلم أن اللام إذا دخلت بين المضاف والمضاف اليه فصلته منه لفظاً وعاقبت التنوين، وزالت الإضافة ..». وموضع الإشكال في عبارة « وعاقبت التنوين » فإن معنى معاقبتها إياه أن تخلفه ، وتحلّ محله ولا تجتمع معه ، وهو نقيض المعنى المراد ، وذلك أن دخول اللام يزيل الإضافة كما قال ، ويُبطل ما يلزم عنها ، فتجتمع مع التنوين كما هو بين فيما مثل به من قوله : (هذا غلامٌ لزيد) و (هذا ثوبٌ لزيد) . ولا ريب عندي أن هذا اللفظ مما صُحّف من كلام المؤلف ، ولعل الصواب: (وصاحبت التنوين ...) .

وأما ثاني الموضعين ففي فاتحة الشق الثاني من النص حيث جاء : (إلا أنه قد تدخل هذه اللام في النفي بين المضاف والمضاف اليه غير مغيرة حكم الإضافة ولا مزيلة معناها ، ولا حاذفةً للتنوين، وذلك قول العرب : لا أباً لك ، ولا غلامَيْ لزيد ، ولا يدَيْ لك بها ، وما أشبه ذلك) . وموضع الإشكال فيه لفظ (ولا حاذفة للتنوين) فإنه يؤدي إلى نقيض المعنى المراد أيضاً ؛ وذلك أن هذه اللام – وقد دخلت توكيداً – لا تزيل : كما يقول ، معنى الإضافة ولا تغير حكمها، فيظل لحاق التنوين أو ما يقوم مقامه للمضاف ممتنعاً ، ومن ثم حذفت نون التشبيه فيما مثل به لذلك من قول العرب : (لا غلامَيْ لزيد) و (لا يدَيْ لك بها) . ولعل الصواب في هذا الموضع : (ولا مصاحبة للتنوين ...) .

وأيسر خطباً مما سلف تصحيف آخر وقع فيما حكاه عن سيبويه أنه قال: (والدليل على أن هذا الكلام مضاف إلى ما بعد اللام ، وان اللام لم تغير معنى الإضافة قولهم : لا أباً لك ، لان هذه اللام إنما تثبت في الاب في حال النصب إذا كان مضافاً كقولك : رأيت أباك ..) فإنه لا وجه لإيقاع الفعل الماضي في عبارة التعليل والصواب البيّن : (لأن هذه اللام إنما تثبت ...) بصيغة المضارع .

٢٦ – استشهد المؤلف ، بقول الأسود بن يعفر :

ومن البلية لا أبالك أنني ضَربتْ علي الأرض بالأسداد

وضبط الناشر (ضربت) بفتح الضاد على البناء لما سمي فاعله،والصواب: (ضُرِبتْ) بالبناء لما لم يسم فاعله . والبيت من مفضلية الأسود المشهورة ، ومعناه كما قال ابن الأنباري في شرح المفضليات ، ص : ٤٤٦ : (أي سُدّت علي الأرض للضعف والكبر ، أي عمي علي أمري فصرت لا أتجـــه جهته ، فكأن المسالك مسدودة علي ...) .

٢٧ – عقد المؤلف ص : ١١٧ – ١٢٤ لـ (اللام الفارقة) باباً جاء عنوانه (باب اللام التي تلزم (إن) المكسورة الخفيفة من الثقيلة) ثم جاء في مفتتح هذا الباب : (أعلم أن لـ (إن) المكورة المخففة أربعة مواضع ...) .

والوجه أن يقال في العنوان (... المخففة من الثقيلة) كما جـاء في قول المؤلف : ... وذلك أن تكون مخففة من الثقيلة ، وأن يقال فيما تلا ذلك : (الخفيفة) . والظاهر أن عكس الأمر من تصحيف الناسخ .

٢٨ – ص : ١١٧ جاء في الباب نفسه أيضاً في الحديث عن (إن) الزائدة ما نصه :(وتكون زائدة كما تقول: لما إن جاء زيداً أحسنت اليه ، والمعنى، لما جاء زيد ، و (إن) زائدة .

وإني لفي شك من أن يكون هذا كلام المؤلف بنصه ، وأكبر ظني أن هذا الموضع مما عُبث فيه بكلامه أيضاً ؛ وذلك أنه ما من أحد من أئمة العربية المتقدمين يثبت – فيما أعلم – مجيء (إنْ) زائدة بعد(لما).والمعروف أنها تزاد كثيراً بعد (ما) النافية ، وقد تزاد بعد (ما) المصدرية الظرفية و (ما) الموصولة الاسمية لشبهها لفظاً بـ (ما) النافية ، وربما زيدت بعد (ألا) الاستفتاحية ، وقبل مَدّة الإنكار . انظر في كتاب سيبويه ١/٤٧٥، ٢/٣٠٥ ، ٣٠٦ ، والمقتضب ١/٥١، ٢/٣٦٣ ، وشرح المفصل ٨/١٢٨ – ١٣١ ومغني اللبيب ، ص ٢٥ ، ٦٧٩ (ط. محيي الدين عبد الحميد) . وأما ما يزاد بعد (لما) فإنما هو (أن) الخفيفة المفتوحة الهمزة ، كقوله تعالى : (ولما أن جاءت رسلنا لوطا سيء بهم) [سورة العنكبوت : ٣٣] وقوله : (فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه) [سورة يوسف : ٩٦] .

ولا أستبعد أن يكون أصل ما قاله المؤلف هنا : (وتكون زائدة كما تقول : (ما إن جاء زيد) والمعنى : ما جاء زيد ، و (إن زائدة) . يعزز ذلك أن كل ما قاله هنا في بسط وجوه (إن) الخفيفة يشبه أن يكون مأخوذاً من كلام أبي العباس المبرد – شيخ شيخه – في المقتضب ١/٤٩ – ٥١ و ٢/٣٦٢ – ٣٦٤. وكلام المبرد يشبه أن يكون بسطاً لما قاله سيبويه ١/٤٧٥ وكلا الرجلين لم يثبت – في المواضع المذكورة – مجيئها زائدة إلا بعد « ما » النافية .

وما أدري كيف فات الناشر المحقق أن يعلق على هذا الموضع من الكتاب وقد مر تحت ناظريه قول ابن هشام في ختام حديثه عن مواضع زيادة «إن» في مغني اللبيب ، ص : ٢٢ من الطبعة التي قام عليها هو وزميله : « وزعم ابن الحاجب أنها تزاد بعد «لما» الإيجابية ، وهو سهو ، وإنما تلك « أن » المفتوحة .

ومن الغريب أن المحقق الرضي تابع في شرح الكافية ٢/٣٨٤ ابن الحاجب على ما قال غير آبه إلى أنه سهو منه؛ إلا أنه نبه على أن زيادة «أن» المفتوحة بعد « لما » هي المشهورة .

٢٩ – ص : ١٢٠ – ١٢١ ذكر المؤلف في الباب نفسه أن الكوفيين يسمّون اللام اللازمة لـ (إن) المخففة من الثقيلة (لام إلاّ) وأنهم يذهبون إلى أن (إن) هذه هي النافية بمعنى (ما) ، وغلّطهم في ذلك ؛ لأن اللام – كما يقول – للإيجاب والتحقيق ، و (ما) للنفي ، فلا يجوز اجتماعها في حال فيكون الكلام محققاً منفيا . ثم أورد على ما قال اعتراضاً وأتبعه الجواب . ونص الاعتراض كما جـــاء في هذه المطبوعة : (فإن قال قائل : فإنك إذا اعتمدت على أنّ إذا كان في خبرها اللام لم تكن بمعنى ما ، لأن اللام للتحقيق وما للنفي، والجمع بينهما خطأ في شيء واحد ، فأنت قد تقول: ما زيد إلا قائم ، فتجمع بين (إلا) و (ما) في كلام واحد ، و (إلا) محققة و (ما) نافية ، فما أنكرت أن يكون معنى قولهم : إن زيداً لقائم :

بمعنى ما زيد إلا قائم ، فتكون إن للنفي واللام للإيجاب يجوز الجمع بينهما كما جاز الجمع بين (إلا) و (ما) .

وفي هذا النص قلق بيّن مردّه إلى سقط في موضعين منه وتأخير ما حقه التقديم في ثالث .

وأول السقطين في العبارة الأولى منه : (... فإنك إذا اعتمدت على أنّ إذا كان في خبرها اللام لم تكن بمعنى ما) فإنها خلت من اسم لـ (أنّ) والصواب الظاهر « ... فإنك إذا اعتمدت على أنّ [« إنْ »] إذا كان... »

وثانيهما في العبارة الأخيرة منه : « ... فما أنكرت أن يكون معنى قولهم : إن زيداً لقائم بمعنى : ما زيد إلا قائم ، فتكون إن للنفي واللام للإيجاب يجوز الجمع بينهما ... » والصواب الظاهر أيضاً : « ... فتكون إن للنفي واللام للإيجاب [و] يجوز الجمع بينهما ... » .

وأما التقديم والتأخير ففي هذه العبارة : « ... والجمع بينهما خطأ في شيء واحد » . والصواب :« وخطأ الجمعُ بينهما في شيء واحد » أو « والجمع بينهما في شي واحد خطأ » .

٣٠ — ص : ١٢١ جاء في الباب نفسه أيضاً ما نصه : « ... ومن ذلك قول الشاعر :

هبلتك أمك إن قتلتَ لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد

معناه : أنك قتلت مسلما ، فلما خُفـّضت إنّ بطل عملها ... » .

والصواب : « معناه : إنك قتلت مسلما ، فلما خُففّت إنّ ... » . والظاهر أن ما في المطبوعة خطأ مطبعي فات الناشر استدراكه في « مسرد الخطأ والصواب » .

٣١ — ص : ١٧٥ — ١٧٦ ذكر المؤلف أنه يمتنع تقديم شيء مما بعد لام الابتداء عليها لأنها حاجزة فاصلة . وأما لام « إن » فذكر أن البصريين والكوفيين جميعاً يجيزون أن يتقـــدم عليها معمول الخبر ، نحو « إن زيداً طعامك لآكل » وأنهم احتجوا في جواز ذلك بأن دخول هذه اللام وخروجها

سواء . ثم جاء عقب ذلك ما نصه : « وعندي أن الأمر على خلاف ما ذهبوا اليه . ولو كان كذلك لوجب اجازة تقديم المنصوب بخبر الابتداء على لام الابتداء في قولك : « لزيد آكل طعامك » فكان يلزم أن يقال : طعامك لزيد آكل ؛ لأن دخول هذه اللام وخروجها سواء ، كدخولها في خبر إن وخروجها ، فجاريت في ذلك أبا اسحاق الزجاج فقال : لام الابتداء مقدرة قبلها يمين فهي جواب القسم ، فألزمته مثل ما ذكرت لك في لام الابتداء في هذا الكتاب ، والفرق بينها وبين لام القسم من أن يكون الرجل اذا قال : لزيدٌ قائم ، وزيد غير قائم ، انه حانث وتلزمه كفارة اليمين . فقال: ذلك غير واجب ، لأن هذه اللام تؤكد تأكيد لام القسم ، والقول في ذلك أنه إنما امتنع من تقديم هذه اللام عليها ، لأنها لام الابتداء ، ولها صدر الكلام ، ولا يسبق الابتداء شيء ، وجاز تقديم ما بعد لام إن عليها من المنصوب بخبرها ، لأنها في الحقيقة مقدرة قبل إن ، فكأن المقدم قبلها وقع بينها وبين اسم إن مؤخر بعدها في الترتيب فجاز لذلك » .

وفي هذا النص أشياء من التحريف والسقط :

أما التحريف ففي هذه العبارة : « من أن يكون الرجل اذا قال : لزيد قائم ، وزيد غير قائم ، انه حانث وتلزمه كفارة اليمين » فإن ايقاع جملة « إن » خبرا لـ « الكون » لا يستقيم . فإما أن يكون لفظ « إنه » مقحماً فيجب انتصاب « حانث » وإما أن يكون صواب الشطر الأول من العبارة : « ... من أن يقال للرجل إذا قال ... » . وبنحو ذلك كان قد عبر عن هذا المعنى في الموضع الذي أشار إليه ، وذلك قوله ص : ٧٠ : « ألا ترى أن من قال : لزيد قائم ، محققاً لخبره لم يقل له : حنثت ، إن كان زيد غير قائم » .

وأما السقط ففي موضعين :

أولهما في هذه العبارة : « والقول في ذلك أنه إنما امتنعَ من تقديم هذه اللام عليها ، لأنها لام الابتداء ... » . والصواب الظاهر الذي يدل عليه السياق : « ... تقديم [ما بعد] هذه اللام عليها ... » كما قال في السطر التالي : « وجاز تقديم ما بعد لام إن عليها من المنصوب بخبرها ... » .

ويغلب على ظني أن « من » بعد فعل « امتنع » مقحمة في كلام المؤلف ، وبإسقاطها تكون العبارة أشبه بأسلوبه . فإن لم تكن كذلك فالوجه أن يضبط « امتنع » بالبناء لما لم يسمّ فاعله .

وثاني الموضعين في هذه العبارة : « ... فكأن المقدم قبلها وقع بينها وبين اسم إن مؤخر بعدها في الترتيب فجـــاز لذلك » فإنها مضطربة ، وأظن صوابها : « فكأن المقدم قبلها [إذا] وقع بينها وبين اسم إن مؤخر بعدها ... » .

وكان يجدر بالناشر أن يجعل الشطر الأخير من هذا النص ابتداء من قوله: « والقول في ذلك ... » فقرة على حيالها ، أو أن يضع – على الأقـل – بينه وبين ما تقدمه النقطة (.) المؤذنة بابتداء كلام جديد ، لا أن يكتفي بأن يضع بينهما هذا الفاصل (،) فإن ذلك يوهم أن ما بعده داخل في مقول الزجاج ، على حين أنه من كلام المؤلف نفسه ، وقد بسط فيه ما اتجه له من رأي في علة جواز أن يتقدم على لام « إن » معمول خبرها، وهو القول الذي ألم إليه في فاتحة هذا النص عندما دفع مقالة من تقدمه من النحويين في ذلك.

٣٢ – جاء ص : ١٧٧ – ١٧٨ ما نصه : « ... وأما قول الشاعر :

... ... ولكنني من حبهـــا لكميد

فإنما أراد : ولكنّ إنّني من حبها لكميد ، فأدخل اللام في خبر إن . وهذا مثل قول الله تعالى : (لكنّا هو الله ربي) على قراءة من قرأ بإثبات الألف ، وأصله عند العلماء أجمعين على هذه القراءة : لكن أنا هو الله ربي ، فألقيت الهمزة تخفيفاً ، وأدغمت النون الأولى في الثانية ، وكذلك الشاعر لما قال : لكنّ إنني ، فحذف الهمزة ، بقيت نون لكنْ ساكنة خفيفة ، وبعدها ساكن ، فحذف نون لكنْ لالتقاء الساكنين ، وكان سبيله أن يكسرها ، ولكن حذفها في الشعر جائز ... » .

وقد ضبط الناشر « لكن » في قوله :« .. فإنما أراد : لكن إنني ..» وقوله : « وكذلك الشاعر لمـــا قال : لكن إنني ... » بتشديد النون ،

والصواب « لكنْ » بإسكانها في كلا الموضعين ؛ يدل على ذلك ما ذكره في ثانيهما من أن نون « لكنْ » بقيت ساكنة خفيفة بعد حذف الهمزة – يعني من « إنني » – فحذفت للقائها ساكناً . وإلى نحو ما ذهب اليه المؤلف في تأويل هذا البيت ذهب ابن يعيش في شرح المفصل ٦٤/٨ وصرح بأن قائله أراد « لكن » الخفيفة ، وذلـــك قوله : « ... وصحة حمله على أنه أراد « لكن » الخفيفة فأتى بـ « إنّ » بعدها ، والتقدير : لكنْ إنني ، فحذفت الهمزة تخفيفاً وأدغمت النون في النون فقيل : « ولكنني » على حد قوله تعالى (لكنا هو الله) والأصل : لكن أنا هو الله ، فحذف وأدغم » . إلا أن ابن يعيش وهم حيث زعم أن النون أدغمت في النون بعد حذف الهمزة من«إنني»؛ إذ لا سبيل الى الإدغام في مشدد ، ثم انه لو أدغم لالتقى أربع نونات . والصحيح أن نون « لكنْ » حذفت كما قال الزجاجي . وانظر شرح الكافية ٣٥٨/٢ ، ومغني اللبيب ، ص : ٢٩٢ (ط. محيي الدين عبد الحميد) .

وفي هذا النص شيء آخر كان يجدر بالناشر أن يتنبه له فلا يخليه من تعليق عليه ، وهو ما جاء فيه من أن العلماء مجمعون على أن الأصل في قوله تعالى : (لكنا هو الله ربي) على قراءة من قرأ بإثبات الألف : لكنْ أنا هو الله ربي فتخصيص هذا التأويل بقراءة إثبات الألف – وهي كما في النشر ١٩٨/٢ قراءة أبي جعفر ، وابن عامر ، ورواية رويس عن يعقوب – دون قراءة من قرأ بإسقاطها – وهي قراءة باقي العشرة – قول غثّ يستغرب صدوره عن مثل الزجاجي . ولا يبعد عندي أن يكون ما يفيد التخصيص مما علقه من لا بصر له في العربية في حاشية أصل قديم من هذا الكتاب ثم أقحمه النساخ في متنه. وذلك أنه لا خلاف بين العلماء في أن التأويل الذي ذكره المؤلف هو الأصل في هذه الآية على كلتا القراءتين ، وإن اختلفوا فيما وراء ذلك مما سيأتي ذكره. ووجه ذلك أن هذه الألف هي ألف « أنا » والقراء مجمعون على إثباتها في الوقف ، وإنما اختلافهم في الوصل . وألف « أنا » إنما تجتلب – في اللغة العليا – في الوقف خاصة لتبيّن بها حركة النون ، وأما في الوصل فلا تثبت فيها إلا في اضطرار الشعر . ومن ثم غلا أبو حاتم فوصم قراة من أثبتها في

هذه الآية وصلاً باللحن ، على حين استحسن ذلك الزجاج لأن في إثباتها عوضاً من حذف الهمزة . وقد حكي أن من لغة تميم إثبات ألف « أنا » في الوصل ، وعلى هذه اللغة حمل بعضهم قراءة أبي جعفر ومن معه . وذهب آخرون إلى أنها مما أجرى فيه الوصل مجرى الوقف . انظر في ذلك كله معاني القرآن ، للفراء ٢/١٤٤ - ١٤٥ ، والكشاف ٢/٧٤ (ط. التجارية) وشرح الشافية للرضي ٢/٣٢٤، وشرح شواهده، ص: ٢٥٥، والبحر المحيط ٦/١٢٧ - ١٢٨ وإبراز المعاني ، ص٣٨٣ ، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ، ص : ٨٤٢ ، ومغني اللبيب ، ص : ٢٨٠ (ط. محيي الدين عبد الحميد) و ص : ٤٢٥ (ط. الدكتور مبارك وزميله) وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه، ص : ٥، وتفسير القرطبي ١٠/٥٠٤ . وشرح المفصل ٩/٨٢ - ٨٣ . وانظر أيضاً ما سلف نقله عن الأخير ٨/٦٤ ، وما أحيل عليه من كلام المحقق الرضي في شرح الكافية ٢/٣٥٨ .

ونظير هذه الآية ما أنشده الفراء من قول الشاعر :

وترمينني بالطرف أي أنت مذنب ... وتقلينني لكنّ إيّاك لا أقلي

قال : « يريد : لكنْ أنا إياك لا أقلي » . وكذلك ما سمعه الكسائي من قول العرب : « لكنّ والله ... » يريدون : لكنْ أنا والله ، وقولهم : « إنّ قائم » أي : إنْ أنا قائم . وسُمِع أيضاً « إنّ قائماً » أي : إن أنا قائماً ، على إعمال « إنْ » النافية . انظر معاني القرآن ، للفراء ٢ / ١٤٤ - ١٤٥ ، ومغني اللبيب ، ص ٢٤ (ط. محيي الدين عبد الحميد) .

وأما ما تقدمت الإشارة إلى اختلافهم فيه فهو وجه حذف الهمزة من « أنا » في الآية وما أشبهها ، فذهب بعضهم إلى أن حركتها نقلت من النون الساكنة قبلها ثم أسقطت على القياس في التخفيف بالنقل ، ثم سكنت النون وأدغمت إجراء لغير اللازم مجرى اللازم ، وبهذا أخذ أبو الفتح بن جني في الخصائص ٢ / ٣٣٢ - ٣٣٣ ، و ٣ / ٩٢ ، والمحتسب ٢/٢٩ ، وابن الشجري في أماليه ١/٣٠٨ ، على حين ذهب آخرون إلى أن الهمزة حذفت اعتباطاً على غير قياس ، فأدغمت النون الساكنة في المتحركة ، وهو الظاهر من كلام

المؤلف ، وبه أخذ ابن هشام، ورد المذهب الأول بأن المحذوف لعلة كالثابت، فيمتنع الإدغام لأن الهمزة فاصلة بين النونين في التقدير .

على أن من النصفة للناشر المحقق أن يذكر له أنه كان حفيا بقارئه حريصاً على أن يذلل له ما استصعب ، فلم يخل تعليقاته من شرح لما قدّر أن يستغلق عليه ، وله في هـــذا الباب طرائف (أنظر مثلاً تعليقه ص : ٤١ على كلام للمبرد والمازني وغيرهما في بعض الآي، وتعليقه ص : ١٤١ على تعريف المؤلف للام التكثير) . وكذلك لم يدع أن يستدرك على المؤلف في مواضع صحّ عنده أنه أدركه فيها السهو ، أو أخطأه دقة التعبير . إلا أن في بعض شروحه واستدراكاته نظرا -:

فمن ذلك قول المؤلف ، ص : ١٤ – ١٥ في معرض الرد على الفراء : « ... وذلك أن العرب قد أجمعوا على أن الملغى لا يبتدأ به ، لا يجوز أن تقول : ظننت زيد منطلق ، على إلغاء الظن وقد بدأت به » . علق عليه الناشر بقوله : « لعل الأدق أن يقول : إن أكثر النحويين البصريين على أن الملغى لا يبتدأ به . وذلك لأن الإجمـــاع لم ينعقد على ذلك ، فقد خالف الكوفيون وغيرهم » ثم نقل عن ابن عقيل كلاماً جاء فيه أن الكوفيين ذهبوا إلى جواز إلغاء المقدم وتبعهم في ذلك أبو بكر الزبيدي وغيره . وفات الناشر أن المؤلف إنما قال : « ... وذلك أن العرب قد أجمعوا » ولم يقل : « ... وذلك أن النحويين قد أجمعوا » ومراده أنه لم يصح عن العرب الموثوق بعربيتهم شاهد ألغي فيه المتقدم ، ولو أراد إجماع النحويين لصرح بذلك كما قال بعد سطرين : « ... وإجماع العرب والنحويين على إجازة : ما قام القوم إلا زيد » . فإن كان لا بد من اعتراض أو استدراك عليه فالوجه أن يكون ذلك بتصحيح ما احتج به المخالفون من شواهد على إلغاء المتقدم .

ومنه أيضاً أن المؤلف ذكر ص : ١٧ – ١٨ أن الخليل ذهب إلى أن الألف واللام اللتين للتعريف كلمة واحدة مبنية من حرفين ، واستدل على ذلك بقول الشاعر :

دع ذا وعجل ذا وألحقنا بذلْ ... بالشحم إنا قد مللناه بجلْ

قال : « أراد أن يقول : ألحقنا بالشحم فلم تستقم له القافية ، فأتى باللام ثم ذكر الألف مع اللام في ابتداء البيت الثاني فقال : الشحم ... » وعلق الناشر على قوله : « في ابتداء البيت الثاني » مستدركاً فقال : « يريد : الشطر الثاني » وفاته أن الرجل إنما قال ما قال على بصيرة ، وأن الشاهد بيتان من مشطور الرجز لا بيت واحد من مصراعين . وبنحو ذلك عبر أبو الفتح بن جني عن هذا المعنى في كلامه على الشاهد في المنصف ١ / ٦٦ ، بل لقد ذهب أيضاً إلى أن إعادة الراجز لـ « ال » أحد ما يدل على أن ما كان من الرجز على ثلاثة أجزاء فهو بيت كامل وليس بنصف بيت على ما ذهب إليه أبو الحسن. انظر كلامه ثمة، وانظر أيضاً الخصائص ١/٢٩١ .

ومنه أيضاً قول المؤلف ص ٩١ : « ... وأجمع البصريون على أن هذا الفعل [يعني فعل الأمر] إذا كان بغير اللام فهو غير معرب ... » . فسّره الناشر المحقق بقوله : « يريدون أنه مبني على السكون » وندّ عنه أن هذا التقييد لا يصح ، وأن فعل الأمر في نحو قول الشاعر :

تحلل وعالج ذات نفسك و(انظرن) أبا جعل لعلّها أنت حالم

مبني على الفتح، وأنه في نحو « ارقَ على ظلعك » و« أرخ يديك واسترخ إن الزناد من مرخ » و « انجُ سعد فقد هلك سُعيد » مبني على حذف حرف العلة ، وأنه في نحو قوله تعالى : (ألقيا في جهنم كل كفار عنيد) [سورة ق آية ٢٣] وقوله : (انطلقوا إلى ظل ذي ثلاث شعب * لا ظليل ولا يغني من اللهب) [سورة المرسلات : ٣٠ - ٣١] وقول العرب : « ليس هذا بعشّكِ فادرجي » مبني على حذف النون .

دمشق أحمد راتب النفاخ

العرب — الكلمة الآن للأستاذ الدكتور مازن المبارك . إذا رغب التعليق على هذا النقد .

حدود عرفات ـ مزدلفة ـ منى

- ٢ -

وادي مُحسّر :

قال تقي الدين الفاسي : محسر الموضع الذي يستحب للحاج الإسراع فيه، هو وادٍ بين منى والمزدلفة علىحدهما وليس منهما ، أشار إلى ذلك النووي في «الإيضاح» والمحب الطبري في « القرى » ونقل صاحب «المطالع» ما يدل على أن بعض محسر من منى وبعضه من المزدلفة وصوب ذلك ، وذكر سليمان بن خليل والمحب الطبري ما يدل على أن محسر الموضع الذي يقال له وادي النار وهو مشهور بذلك إلى الآن ، ويقال ذلك أيضاً للموضع الذي ينزله الآن بنو حسن بمنى ، وبينه وبين محسر غلوات . ولعل ذلك لقربه من محسر ، ويقال لمحسر المهلل لأن الناس إذا وصلوا إليه في حجهم هللوا فيه وأسرعوا السير في الوادي المتصل به ، والمهلل المشار إليه مكان مرتفع عنده بركتان معطلتان بلحف قرْنِ جبل عالٍ يتصل بها آثار حائط ويكون ذلك كله على يمين الذاهب إلى عرفات ويسار الذاهب إلى مِنى ، ولما عرّفه ابن الصلاح قال : وادي محسر من القرن المشرف من الجبل الذي على يسار الذاهب إلى منى . ثم قال : وأهل مكة يسمونه وادي النار ، وكون محسر عند الموضع الذي يقال له المهلل أمر مشهور عند الناس ، ويؤيد ذلك بأن من رأس المهلل إلى منتهى منى من جهة مكة وهو طرف العقبة التي هي حد منى سبعة آلاف ذراع ومائة ذراع وتسعة بتقديم الثاء وثلاثون ذراعاً وثلاثة أسباع ذراع بذراع اليد (١) .

وعن جبير بن مطعم عن النبي ﷺ قال : « كل عرفات موقف وارفعوا عن عرنات ، وكل مزدلفة موقف وارفعوا عن محسر،وكل فجاج منى منحر »

---

(١) : « المناسك وأماكن طرق الحج » ص ٥٠٧ .

رواه أحمد والبزار والطبراني في « الكبير » إلا أنه قال : « وكل فجاج مكة منحر » ورجاله موثوقون [1] .

٣ – حدود منى :

١ – وقال الأزرقي : حدثني جدي قال حدثنا سفيان عن محمد بن المنكدر قال : قال رسول الله ﷺ : « عرفة كلها موقف ، وفجاج منى كلها مَنْحر ، ومزدلفة كلها موقف »[2] .

٢ – ونقل الأزرقي عن ابن جريج قال : قلت لعطاء : أين منى ؟ قال من العقبة إلى مُحَسِّر . قال عطاء : فلا أُحِبُّ أن ينزل أحدٌ إلا فيا بين العقبة ومُحَسِّر .

٣ – وقال في كتاب « المناسك » : أول حد منى من ناحية مكة جمرة العقبة ، إذا جئت من مكة فأنت في هبطة حتى ترقى في العقبة إلى منى ، ومنى في ارتفاع ، ولا تزال في استواء في ارتفاع ذاهباً تريد المزدلفة ، فإذا صرت إلىأن تهبط فذاك آخر منى، وذلك الهبوط فيوادي محسّر ، فلا تزال في ذلك الوادي حتى تصعد مرتفعاً عن الهبوط ، فإذا صعدت فأنت حينئذ في الخروج من الوادي ، ثم إذا علوت فهناك من يمينك وأنت ذاهب من منى إلى عرفات قرن، جبل مائى (؟)، فذلك آخر واديمحسّر،فإذا جاوزت آخر ذلك القرن فأنت في المزدلفة ، ومحسر بين مِنَى والمزدلفة ، فما كان من آخر محسر فليس من منى ، ومحسر يلاصق منى ، وما كان من آخر محسر مما يلي المزدلفة، ومنتهى المزدلفة يلاصق محسراً، هذا القرن الذي وصفت لك عن يمين الذاهب إلىعرفات وهو أول المزدلفة وآخر وادي مُحسّر ومِنى بين واديَين [3] .

---

(١) « مجمع الزوائد ومنبع الفوائد » ٣ / ٢٥١ .

(٢) ص ٤٢٠ (طبعة اوربة) .

(٣) « المناسك » ٥٠٥ / ٥٠٦ .

٤ – وقال مؤرخ مكة أبو الطيب الحسني الفاسي :

منى : من أعلى العقبة التي فيها الجمرة التي تلي مكة المعروفة بجمرة العقبة إلى وادي محسِّر، وقد حَدّ مِنى بذلك عطاءُ بن أبي رباح فيما ذكره عنه الفاكهي لأنه قال حدثنا الزبير بن أبي بكر قال حدثني يحيى بن محمد بن ثوبان عن رباح الزنجي بن خالد عن ابن جريج عن عطاء قال : حدُّ مِنى رأس العقبة مما يلي مِنى إلى المنحر ، وقوله : إلى المنحر تصحيف وصوابه : إلى محسر لأنه حد منى من جهة المزدلفة على ما قال غير واحد من العلماء ولم يقل أحد أن المنحر حدُّ منى ، وما ذاك إلا لبعده جداً عن محسر ، وقربه إلى حد منى من جهة مكة ، وما ذكرناه عن عطاء يفهم أن أعلا العقبة من منى . وذكر الإمام الشافعي ما يقتضي أن العقبة ليست من منى لأنه قال : وحد منى ما بين قَرْنَين وادي محسر إلى العقبة التي عندها الجمرة الدنيا إلى مكة ، وهي جمرة العقبة التي بايع رسول الله ﷺ الأنصار عندها وليس محسر ولا العقبة من منى ، أما الجبال المحيطة بجانبيها فما أقبل منها على مِنى فهو منها وما أدبر من الجبال فليس منها هكذا نقل عنه سليمان بن خليل في منسكه . وقال المحب الطبري ، بعد أن ذكر في حدّ منى معنى هذا : والعقبة التي تنسب إليها الجمرة منه . قلت : كلام المحب الطبري في « القرى » صريح في أن جمرة العقبة من منى ونقل عنه ابن جماعة في منسكه على ما أخبرني به عنه خالي انه قال : إن العقبة من منى . ولم ينقل عن أحد أن الجمرة ليست من منى وهذا يخالف ما يقتضيه كلام الشافعي والنووي من أن العقبة ليست من منى والله أعلم بالصواب ، وذكر الرافعي أن بين مكة ومنى ستة أميال، وتعقب عليه ذلك النووي وقال : إن بينهما ثلاثة أميال. وجزم بذلك في غير موضع من كتبه . وذكر المحب الطبري في « القرى » إن منى من مكة على أربعة أميال ذكر ذلك في الترجمة التي ذكر فيها اتّساع منى وأسماءها ، وقد حررنا ذلك بالأذرع والأميال على مقتضى الأقوال الأربعة في مقدار الميل ، فأما مقدار ما بين باب بني شيبة ومنى بالأذرع فإنه ثلاثة آلاف ذراع وثلاثمائة ذراع وثمانية وستون ذراعاً ، يكون ذلك أميالاً على

القول بأن الميل ثلاثة آلاف ذراع وخمسمائة ذراع ثلاثة أميال وأربعة أخماس ميل وخُمسُ عُشر ميل بنقص ذراعين، وأما مقدار ما بين باب المعلاة وحدّ منى من جهة مكة فهو أحد عشر ألف ذراع ومائتا ذراع واحد وأربعون ذراعاً وسبع ذراع يكون ذلك أميالاً ثلاثة أميال وخمس ميل وخُمسُ خُمسِ عُشرِ ميلٍ يزيد ذراعاً وسُبْعُ ذراعٍ[1] . انتهى

وأقول : ألا يمكن الاستدلال بحديث : « فجاج منى كلها منحر» وبقول صاحب المطالع[2] بأن بعض محسر من منى ، وبأن النهي يتعلق ببطن محسر لا به كله كما يفهم من (قدر رمية حجر) وبحديث « وما سكت عنه رحمة بكم » على أن الموضع الذي أشار اليه فضيلة الأستاذ الشيخ ناصر في جنوب مِنى ، هو من منى ؟.

الفَجُّ لُغَةً :

الفج : الطريق الواسع بين جبلين ؛ وقيل : في جبل أو في قُبُل جبل ، وهو أوسع من الشعب . الفج : المضرب البعيد ، وقيل : هو الشعب الواسع بين جبلين ، وقال ثعلب : هو ما انخفض من الطرق وجمعه فجاج وأفجة ، الأخيرة نادرة ، قال جندل ابن المثنى الحارثي :

يَجِئْنَ من أفِجَّة مناهج .

وقوله تعالى : (من كل فج عميق) قال أبو الهيثم : الفج الطريق الواسع في الجبل . وكل طريق بَعُد ، فهو الفج . ويقال افتج فلان افتجاجا إذا سلك الفجاج . وفي حديث الحج : « وكل فجاج مكة مَنْحَر » هو جمع فجّ ، وهو الطريق الواسع ومنه الحديث : أنه قال لعمر : ما سلكت فجاً إلا سلك الشيطان فجًا غيره ، وفج الروحاء سلكه النبي ﷺ إلى بدر ، وعام الفتح والحج[3] .

(١) : « شفاء الغرام » ص ٩٩ ، طبعه أووبة .

(٢) : « مطالع الأنوار على صحاح الآثار » تأليف ابي اسحاق ابراهيم بن يوسف بن قرقول المتوفى سنة ٥٦٩ .

(٣) : « لسان العرب » – فج – .

الخلاصة :

١ – القيام بتحديد أمكنة المشاعر في هذا العصر من الأمور التي تنبغي المبادرة إليها .

٢ – المسلمون في هذا العصر ممن يؤدي فريضة الحج بلغوا عدداً أربى على عددهم في عهد الرسول ﷺ أضعافاً مضاعفة .

٣ – المسمّيات القديمة عرضة للتغيّر في كل زمان، فعرفة ومزدلفة ومِنى قد تكون في عهد الرسالة معروفة لأهل ذلك العصر ، وهي وان كانت معروفة الآن غير أنه لا يمكن الجزم بأن المسمى ينطبق على ما كان معروفاً انطباقاً كامِلاً .

٤ – لعرفة حدود طبيعية من شرقها – الجبال – ومن غربها وادي عُرَنة ، ومن جنوبها وادي وصيق الذي ينحدر من جبلي سعد وكبكب ويجتمع بوادي عرفة . ويبقى الحدُّ الجنوبي .

٥ – حدود مزدلفة طبيعية وواضحة فمن جهة مِنى وادي محسر ، ومن جهة عرفة المأزمان ، وهما معروفان .

٦ – حدّا مِنى من جهة مكة العقبة الكبرى ، ومن جهة مزدلفة وادي محسر ومن الجهتين الشرقية والغربية الجبال ، أما الفجاج والشعاب التي بينها وما أقبل منها إلى منى فهي داخلة في حدود منى ، وتبقى الأرض الواقعة فيما بين الشمال الشرقي من مزدلفة وبين منى ، فتلك محلُّ للنظر إذا لم تعتبر من فجاج منى ، ولم يؤخذ بقول صاحب « المطالع » أن جزءاً من محسر من منى .

وبعد : فما كلُّ ما تقدم سوى عرض لأقوال وآراء كلها محلٌ للنظر والدراسة من علمائنا المعنيين بالشؤون الدينية، ومن هم – دون شكٍّ – أوسع اطلاعاً وأغزر معرفة وأقوى علماً بهذه الأمور ، والله الموفق .

مع القرّاء.. في أسئلتهم وتعليقاتهم

١ ـ ملاحظات واستدراكات

[طالع الأخ الاستاذ حمـد بن محمد العبيدي أجزاء متفرقة من مجلة « العرب » وسجل هذه الملاحظات التي ننشرها مقرونة بالشكر والاستزادة]

ـ ٢ ـ

وفي نفس الجزء صفحة ٦٧٠ السطر ١ القواودة الخ .. الذي أعرف أن القواودة فخذ من البقوم لا من سُبَيع .

وفي الجزء التاسع صفحة ٨٢٣ سطر ١٧ الموارت الخ.. أعرف أن للبنادق أسماء عديدة لدى البادية فالمارتين بندقية فرنسية وهذا هو اسمها أيضاً كذلك النيمس بندقية نمساوية الصنع ، وأم اصبع بندقية إيطالية والمحَدّش وأم عشر بندقيات إنجليزية ويابانية والمطبق والماني بندقيات ألمانية إلى جانب عديد الأنواع والمسميات الأخرى .

وفي الجزء العاشر صفحة ٩٦٠ سطر ٩ كراع عويمر الخ .. فالمعروف أن الكراع أو كراع الغميم هذا اسمه من قبل الإسلام ويوجد واد يقع جنوب شرق كراع يسمى وادي عُوَيمر وتجري سيوله نحو خليج أبحر بعد أن تلتقي بروافد أخرى من الحرة والجبال الشرقية .

وفي نفس الجزء ونفس الصفحة سطر ٢٠ الشاعر محمد سليمان الأحمد من بلدة جبلة الواقعة جنوب مدينة اللاذقية على بعد ٢٨ كيلاً .

وفي الجزء الحادي عشر صفحة ٩٩٦ سطر ٨ بستان ابن عامر الخ.. أرجح أن ما يعرف اليوم بالعين الجديدة وقد سحبت مياه عينها إلى مكة المكرمة حالياً هو بستان ابن عامر .

وفي نفس الجزء صفحة ٩٩٧ سطر ٧ كراع الغميم الخ .. لا أعرف فيما بين

الكراع وعسفان آباراً زراعية أو آثاراً تدل على أنه كانت هناك زراعة خلاف عين شمشاء ، وهي شهيرة وقديمة بزراعة النخيل .

وجـاء في الجـــزء الأول من السنة الرابعة صفحة ٦ البتيلة الخ أذكر شطر بيت لشاعر بدوي ركب سيارة ووصف مسراحها ومقيالها ولا يحضرني إلا قوله : والبتيلة مقيل له . والبتيلة كما هو معروف تقع في طريق مكة إلى الخرمة وهي عدّ .

وفي الجزء الثاني صفحة ١٠٧ سطر ١٥ مغيراء الخ .. أعرف قرية أخرى تقع في وادي القرى قبل العُلا ، تسمى أيضاً مغيرا .

وفي نفس الجزء صفحة ١٨٣ سطر ١٥ وادي البيض الخ وهو من الأدوية المعروفة في منطقة جازان ودفن فيه المرحوم الشريف خالد بن لؤي عندمـا توفي هنالك على أثر مرض والوادي مجـــاور لوادي عِتْوِد وهما بعيدان عن الليث وليسا شمالاً عنه بل جنوباً وارجح انه جرى خلط عند صَف الحروف فيما بين البيض والبيضا التي تقع شمال شرق الليث .

وفي الجزء الرابع من السنة الرابعة صفحة ٣١٣ سطر ١٢ مثلثة الخ مثلثة تقع في الضفة الغربية لوادي الشُّبرم ويتركها القادم من المهد إلى عفيف على يساره كعلم واضح للطريق الصحراوي وهنالك مثلثة اخرى تشبهها كل الشبه يتركها القادم من عفيف إلى حِسْي عَلـيّـا على يساره جنوب غرب .

وجاء في نفس الجزء صفحة ٣٤١ سطر ١٤ المنتهبة الخ توجد أيضاً صحراء تقرب من نفس الاسم وتسمى المتهبة وتقع خلف العرمة .

وفي نفس الجزء صفحة ٣٤٧ سطري ١٠ — ١٢ اشداخ واظلم الخ أعرف جبلين يقال للاول شدخ ويقع في طريق المدينة إلى المهد فبعد أن نترك الشقرة خلفنا والهرمة على يميننا يظهر شدخ جبـــل أسود منطقع عن حرة الهرمة وعندما نترك الشعبة ونحن في نفس الطريق أيضاً وقبل شعيب العرج يظهر جبل أظلم على اليسار ممتداً إلى قرب جبل صايد وقد كانا لسليم .

(للبحث صلة)   جدة :   حمد بن محمد العبيدي